جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التَّعقُّبات الصَّوتيَّة والبِنْيَّة لأبي جعفر النَّحَّاس على أبي عبيد القاسم بن سلَّام من خلال كتابه " إعراب القُرآن "

الدكتور
محمَّد علي عبد الرَّحمن إسماعيل
مُدرِّس أصُول اللُّغــة في كُلــيَّة الدِّراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات
بالقُرين شرقــيَّة - فرع جامعة الأزهرِ - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الثاني عشر
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

التَّعقُّبات الصَّوتيَّة والبِنْيِيَّة لأبي جعفر النَّحَّاس على أبي عُبيد القاسم بن سلَّام من خلال كتابه " إعراب القُرآن "

محمَّد علي عبد الرَّحمن إسماعيل

قسم أصُول اللُّغة ـ كُليَّة الدِّراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بالقُرين شرقيَّة - فَرع جامعة الأزهرِ ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: dr.mohamedali770@gamil.com

الملخص

تناولتُ في هذه الدِّراسة (التَّعقُّبات الصَّوتية ، والبنيِيَّة لأبي جعفر النَّحَّاس على أبي عُبيد القاسم بن سلَّام من خلال كتابه " إعراب القُرآن") ، والتي ارتبطت ارتباطًا قويًا بالقراءات القُرآنية ، حيث تعدَّدت تعقُّباته بين التَّخطئة والتغليط ، ونفْي القول ، مُتكئًا في هذا على مصادره الخاصَّة ، وقد اعتمدتُ في هذه الدِّراسة ثلاثة مناهج : المنهج الاستقرائي ، المنهج التَّحليلي، المنهج النَّقدي ؛ ولذا قُمت باستقراء جميع التعقُّبات (الصَّوتية ، والبنيِيَّة) التي تعقَّب فيها أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيد القاسم بن سلَّام.

وقد قمتُ بدراسة هذه التعقُّبات دراسة علميَّة نقديَّة ، مُحاولًا التَّرجيح مُستعينًا في ذلك بأقوال العلماء ، وبالمصادر الأصيلة في كلِّ بابٍ.

وفي الخاتمة ذكرت أهمَّ النَّتائج التي خلصتُ إليها من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: التعقبات الصوتية ، أبو جعفر النحاس، أبو عبيد القاسم ، إعراب القرآن .

the phonological and structural tracks of Abu Jaafar al-Nahas Ali Abu Ubayd al-Qasim bin Salam through his book "The Qur'anic translation"

Muhammad Ali Abd al-Rahman Ismail
Department of Language Origins - College of Islamic and Arab Studies for Girls in Eastern Qur'an - Branch of Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt
Email: dr.mohamedali770@gamil.com

Abstract

In this study, I dealt with (the phonological and structural tracks of Abu Jaafar al-Nahas Ali Abu Ubayd al-Qasim bin Salam through his book "The Qur'anic translation"), which was strongly linked to the Qur'anic readings, as his sources varied between his error and this inaccuracy. In this study, I adopted three approaches: the inductive approach, the analytical approach, and the critical approach. Therefore, I extrapolated all the traces (phonetic, and structural) in which Abu Jaafar al-Nahhas followed Abu Ubayd al-Qasim bin Salam.

I have studied these traces in a critical scientific study, trying to weight, using the sayings of scholars and the original sources in every chapter.

In conclusion, I mentioned the most important results that I reached through this research.

Keywords : Voice Tracks, Abu Jaafar Al-Nahas, Abu Ubaid Al-Qasim, Arabic translation of the Qur'an.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي استنارت صُدُور الصُّحف باسمه ، وأشرقت سُطُور الكُتُب بوصفه فيها ورَسمه. وكانت البدأة بحمده كافلة بالتَّمام ، ضامنة بلوغ الغاية فيما يُراد من الأمور ويُرام. وأُصلِّي وأُسلِّم على سيِّدنا محمَّد الذي أقام الشَّريعةَ إلى أن تشيَّدت مبانيها ، وعلى آله وصحبه الَّذين هم كالأَهلَّة في سماء هذه المِلَّة. وكاللآلئ في أجياد لياليها ، أمَّا بعدُ :

فقد كثُرت العُلوم ، وتنوَّعت الأبحاث حول القرآن الكريم على أيدي الكبار من العلماء ، الذين عكفوا طوال حياتهم على إحاطة كتاب الله بعقولهم، وقلوبهم ، وأسماعهم ، وأبصارهم ، وبذلوا في خدمته عصارة أعمارهم وأوقاتهم ، ذلك الكتاب المُعجز الباقى على الأبد ، والمُودع أسرار المعَانى الَّتِى لا تنفد ، وحبل الله المتين ، وحجَّته على الخلق أجمعِين.

فأوَّل مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه ثمَّ تلقى معانيه ممَّن يعانيه ، وأقوم طريق يسلك فى الوقُوف على معناهُ ، ويتوصَّل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه ، والنَّظر فى وُجُوه القراءات المنقولة عَن الأئمَّة الأثبات.

وكما اختار – سبحانه – من خلقه لتبليغ رسالاته رسلًا كذلك اختصَّ من خلقه أئمَّة أفذاذًا أصحاب أنفس زاكيات ، وهمم مهذّبة عاليات تفانوا فى خدمة كتابه الكريم ، ومن هؤلاء العلماء أبو جعفر النَّحَّاس (ت:٣٣٨ هـ).

وقد اخترتُ هذا الموضوع الموسُوم بـ " التَّعقُّبات الصَّوتيَّة والبِنْيِيَّة لأبي جعفر النَّحَّاس على أبي عُبيد القاسم بن سلَّام من خلال كتابه " إعراب

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القُرآن" ؛ مُبرزًا الوقفات التي وقفها أبوجعفر النَّحَّاس إزاء آراء أبي عُبيد القاسم بن سلَّام ، والتي عُني بإظهارها وبيانها في هذا الكتاب.

وكان لاختيار هذا الموضوع جُملة من الأسباب ، من أهمِّها :

١- شرف ارتباطه بالقُرآن الكريم.

٢- الوصُول إلى خلاصة في كثير من التعقُّبات – ما أمكن ذلك – ومُحاولة معرفة وجه الصَّواب فيها.

٣- معرفة مدى إصابة أبي جعفر النَّحَّاس ودقَّته في هذه التعقُّبات .

٤- التعرُّف على منهج العلماء في إيراد أخطاء غيرهم وأسلوبهم في التَّعقُّب والنَّقد.

وقد اقتضت طبيعة الدِّراسة السَّير على المناهج الآتيـة : (المـنهج الاستقرائي ، والمنهج التَّحليلي ، والمنهج النَّقدي) ؛ ولذا :

أ- قمتُ باستقراء جميع التعقُّبات التي تعقَّب فيها أبو جعفر النَّحَّـاس أبـا عُبيد القاسم بن سلَّام.

ب- دراسة هذه التَّعقُّبات وتحليلها.

جـ – نقدها نقدًا علميًّا مُحاولًا التَّرجيح مُستعينًا في ذلك بأقوال العلمـاء ، وبالمصادر الأصيلة في كلِّ بابٍ.

وجاءت خطَّة البحث في مبحثين ، تسبقها مُقدّمة وتَمهيـد ، وتتلوهـا خاتمة تبرز أهمَّ نتائج البحث ، ثم فهرس المصادر والمراجع.

ففي المُقدّمة : بيَّنت أهمية الموضُوع ، وسَبب اختياري له ، والمنهج المُتَّبع في دراسته.

أمَّا التَّمهِيد فقد اشتمل على مَطْلبين :

أوَّلهما – التَّعريف بأبي جعفر النَّحَّاس ، وكتابه (إِعراب القُرآن) .

ثانيهما – التَّعريف بأبي عُبيد القاسم بن سلَّام.

وقد قدَّمت ترجمة أبي جعفر النَّحَّاس على ترجمة أبي عُبيد القاسم بن سلَّام ؛ التفاتًا إلى عنوان موضوع البحث.

وأمَّا بخُصُوص المبحثين ، فقد صنَّفتهما على النَّحو الآتي :

المبحث الأوَّل – المسائل الصَّوتيَّة التي تعقَّب فيها أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيد القاسم بن سلَّام.

والمبحث الثَّاني – المسائل البِنْيِيَّة التي تعقَّب فيها أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيد القاسم بن سلَّام.

وفي الخاتمة : ذكرت أهمَّ النَّتائج الَّتي توصَّلت إليها .

ثمَّ جاء فهرس المصادر والمراجع.

والله تعالى أسأل حُسن التَّوفيق والسَّداد.

إنَّهُ نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصِيرُ.

الباحث

محمَّد علي عبد الرَّحمن إسماعيل

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التَّمهيد

المطلب الأوَّل -

التَّعريف بأَبي جعفر النَّحَّاس ، وكتابه (إعراب القُرآن)

أوَّلًا - التَّعريف بأَبي جعفر النَّحَّاس :

هو أَحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادىّ أبو جعفر النَّحَّاس النَّحوىّ من أهل مصر ، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن. رحل إلى العراق ، وأخذ عن أصحاب المُبرِّد ، وعن الأخفش عليّ بن سليمان ، ونفطويه ، والزَّجاج وغيرهم ، ثمَّ عاد إلى مصر وسمع بها جماعة منهم أحمد بن محمَّد بن سلامة الطَّحاويّ ، والنَّسائيّ ، وبكر بن سهل الدّمياطي ، ومحمَّد بن جعفر الأنباري ، وقرأ كتاب سيبويه على الزَّجَّاج ببغداد ، ثم اشتغل بالتَّصنيف – بعد عودته إلى مصر – في عُلُوم القُرآن والأدب ، فيُقال : إن تصانيفه تزيد على خمسين مُصنَّفًا منها : تفسيرعشرة دواوين للعرب ، وإعراب القُرآن ، ومعاني القُرآن ، والنَّاسخ والمنسُوخ ، والكافِي فِي علم العربيَّة ، وشرح المُعلَّقات ، وشرح المُفضليات ، وشرح أبيات الكتاب ، وكان لا يُنكر أن يسأل أهل النَّظر وَالفقه ويفاتشهم عمَّا أشكل عليه في تصانيفه. ومات غريقًا في النِّيل سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة ، وقيل : سنة سبع وثلاثين وثلاث مائة [١].

---

(١) تنظرهذه الترجمة في : تاريخ بغداد : ٢١ / ٤٨ ، ٤٩ ، وإنباه الرواة : ١ / ١٣٦ : ١٣٩ ، والوافي بالوفيات : ٧ / ٢٣٧ ، ٢٣٨. والكُتُب التي ترجمت له كثيرة أذكرُ منها : الأنساب : ١٣/ ٤٥ ، ونزهة الألباء ، ص : ٢١٧ ، ومعجم الأدباء : ٤٦٨/١ ، وشذرات الذهب : ٢٠٣/٤، والأعلام : ٢٠٨/١ ، ومعجم المؤلفين : ٢٣٤/٨.

ثانياً - التَّعريف بكتاب (إعْراب القُرآن) :

كان القُرآن الكريم علَى الـدَّوام دليـل المسـلمين وقبلـتهم ومثابـة اجتهادهم، لذلك ما انفكُّوا يعكفون عليه حفظًا ودرسًا وتمثّلًا. ومن المباحـث الأساسية في هذا المجال إعراب القُرآن ، ألفاظًا وجملًا. ولا يخفى ما لهـذا المبحث من أهمية كبرى في الكشف عن معاني القرآن للارتباط الوثيق القائم بين المعنى والمبنى في اللُّغة العربيَّة أو بالأحرى بين اللَّفظ وإعرابه بحيـث يتلوّن المعنى بتلوّن الإعراب. وقد قيل : الإعراب فرع المعنى. ولعلَّ ما يميِّز اللُّغة العربيَّة من معظم اللُّغات الأخرى هو هذا الارتباط الوثيق بين المعنـى والإعراب [١].

وقد نشأ « إعراب القُرآن » مع نشوء علم النَّحو وتطوّره ، ثـم أخـذ يستقلّ شيئًا فشيئًا حتى صار غرضًا قائمًا بذاته [٢].

والحقيقة أنَّ « علم إعراب القُرآن » يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعُلوم ثلاثـة هي : علم التَّفسير (التأويل) ، وعلم الإعراب ، وعلم القراءات. ومن هنـا يلاحظ أنَّ مُعظم كُتب التَّفسير لا تخلو من إشـارات إلـى وجُـوه القـراءة المختلفة وبالتالي إلى وجوه الإعراب [٣].

أهميَّة كتاب « إعْراب القُرآن » لأبي جعفر النَّحَّاس [٤] :

لقد حظي هذا المُؤلَّف بمادَّة علميَّة غزيرة ؛ نظرًا لحشد أبـي جعفـر النَّحَّاس الكثير من أقاويل عُلماء اللُّغة التي أخذها عن مشايخه أو من الكُتب

(١) ينظر : مقدمة « إعراب القرآن » : ١ / ٧.
(٢) ينظر : السابق : ١ / ٨.
(٣) ينظر : السابق : ١ / ٧.
(٤) ينظر : السابق : ١ / ٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التي كانت بين يديه لمن سبقه ، فقد اعتمد كتاب سيبويه ، وكتاب العين ، وكتاب المسائل الكبير للأخفش سعيد بن مسعدة ، وكتاب معاني القرآن للزَّجاج ، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف للزَّجاج، وكتاب معاني القرآن للفرَّاء، وكتاب المصادر في القرآن للفرَّاء ، والمقصور والممدود للفرَّاء ، وكتاب القراءات لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام ، وكتاب القراءات لابن سعدان النَّحوي ، وكتاب الغريب المُصنَّف لأبي عُبيدٍ.

كما اشتمل كتاب « إعراب القُرآن » على آراء أعلام المذهب البصريّ في النَّحو واللُّغة والقراءات ، مثل : أبي عمرو بن العلاء ، ويُونس ، وقطرب ، والأخفش سعيد بن مسعدة ، وأبي عُبيدة ، وأبي عمرو الجرمي ، وابن الأعرابي ، والمازني ، وأبي حاتم السِّجستاني ، والمُبرِّد ، وأبي إسحاق الزَّجَّاج بالإضافة إلى الخليل بن أحمد ، وأبي الخطَّاب الأخفش ، وسيبويه.

وكذلك عرض أبوجعفر النَّحَّاس آراء النُّحاة واللُّغويين الكوفيين فكان يعرض آراء هؤلاء إلى جانب آراء البصريين فيرجِّح مرَّة ويترك الآراء دون ترجيح أحيانًا. ومن الكوفيين : الكسائي ، وثعلب ، والفرَّاء ، ومحمد بن حبيب ، ومحمد بن سعدان ، وابن السِّكِّيت ، ونفطويه ، وابن رستم.

الشَّواهد الواردة في كتاب « إعْراب القُرآن » [(١)] :

اعتمد أبو جعفر النَّحَّاس – في كتابه – الأنواع الثلاثة من الشَّواهد وهي :

١- الشِّعر (عدد الشَّواهد : ٦٠٢) ، وهي مُوزَّعة على العصر الجاهلي والإسلامي والأموي.

(١) ينظر : مقدمة « إعراب القرآن » : ١ / ٥.

٢- الحديث النَّبوي (عدد الشواهد : ١٦٧).

٣- الأمثال ، والأقوال الأُخرى.

المُصطلحات المُستخدمة في كتاب « إعراب القُرآن » [١] :

١- اسم ما لم يُسمَّ فاعله : النَّائب عن الفاعل.

٢- الإشمام : إشمام الحرف هو أن تشمَّه الضمَّة أو الكسرة ، وهو أقلُّ من روم الحركة ؛ لأنَّه لا يسمع وإنَّما يتبيَّن بحركة الشَّفة ، ولا يعتدُّ بها حركة لضعفها ، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالسَّاكن.

٣- الإمالة : هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء ، أو هي إحدى الظواهر الخاصَّة بنطق الفتحة الطويلة نطقًا يجعلها بين الفتحة الصَّريحة والكسرة الصَّريحة.

٤- البيان والتَّفسير : التَّمييز

٥- التّبرئة : النَّفي للجنس.

٦- التَّرجمة والتَّكرير : هو البدل عند البصريين.

٧- الحذف : حين تتجاور أصوات مُتماثلة أو مُتقاربة تميل بعض اللَّهجات إلى حذف أحدها طلبًا للتخفيف ، وقد يكون هذا الحذف في الحُروف ، وقد يكون في الحَركات التي هي في بنية الكلمة أو للإعراب.

٨- حُروف الخفض : حروف الجرِّ.

(١) ينظر : مقدمة « إعراب القرآن » : ١ / ١١ ، ١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩- حُروف اللِّين : هي حروف المدِّ التي يمدُّ بها الصَّوت ، وهي الألف ، والواو، والياء.

١٠- الرّوم : هو تضعيف الصَّوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فيسمع لها صوتًا خفيًّا يدركه الأعمى بحاسَّة السَّمع.

١١- العماد : الفاصلة عند البصريين.

١٢ – القطع : الحال.

١٣ – المُخالفة : هي ظاهرة صوتيَّة تكون لميل بعض اللَّهجات العربيَّة إلى السُّهولة بأن يجتمع صوتان مُتماثلان فيقلب أحدهما إلى صوت لين طويل.

١٤ – المكنّى : الضَّمير.

١٥ – المُماثلة بين الحركات : الإتباع : هو تجاور حركتين في كلمة أو كلمتين وتأثُّر إحداهما بالأخرى.

١٦ – المُماثلة بين الحُروف : الإدغام : هو ضرب من التَّأثير الذي يقع في الأصوات المُتجاورة إذا كانت مُتماثلة ، أو مُتجانسة ، أو مُتقاربة فيختفي أحد الصَّوتين بالآخر.

١٧ – النَّعت : وهو الصِّفة عند البصريين.

المطلب الثَّاني -

التَّعريف بأبي عُبيد القاسم بن سلَّام :

١- نَسَبُهُ :

هو أبوعُبيد القاسم بن سلاَّم (بتشديد اللاَّم) بن عبد الله ، الإمام ، الحافظ المُجتهد ، ذُو الفُنُون ، كان أبوه سلاَّم مملوكًا رُوميًّا لرجُل هَروِيٍّ ، وُلد أبوعُبيد بهَرَاةَ سنة سبعٍ وخمسِين ومائةٍ. وكان إمامًا بارعًا فى عُلوم كثيرة ، منها : التفسير ، والقراءات ، والحديث ، والفقه ، واللُّغة ، والنَّحو، والتاريخ ، وكان مُؤدَّبًا لم يكتب النَّاس أصحّ من كتبه ولا أكثر فائدة [(١)]. يقول عنه إسحاق بن راهويه : الحَقُّ يُحِبُّهُ اللهُ – عزَّ وجلَّ – أبوعُبيد أَفْقَهُ مِنِّي وَأَعْلَمُ مِنِّي. ويقول إسحاق بن إبراهِيم الحَنْظَلِيَّ : أبوعُبيد : أوسَعُنا عِلْمًا ، وأكثرنا أدبًا ، وأجمعُنا جَمْعًا ، إنَّا نحتاج إليه ولا يحتاج إلينا. وقال أحمد بن كامل القاضي : كان أبوعُبيدٍ فاضلًا في دِينه ، وفي علمه ، رَبَّانيًّا ، مُفَنَّنًا في أصناف عُلوم الإسلام من القُرآن ، والفقه ، والعربيَّة والأخبار ، حَسَن الرِّواية، صحيح النَّقل لا أعلم أحدًا طعن عليه في شيءٍ من أَمره ودِينه [(٢)]. وأبوعُبيدٍ مولى للأزد من أبناء خُراسان ، أقام ببغداد مدَّة ، ثم وَلِي قضاء طَرَسُوْسَ [(٣)] أيَّام الأمير ثابت بن نصر الخُزاعيِّ ، ولم يزل معه ومع ولده ، وخرج بعد ذلك إلى مكَّة فسكنها حتى مات بها [(٤)].

---

(١) تنظر هذه الترجمة في : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ومعجم الأدباء : ٥ / ٢١٩٨ ، وإنباه الرواة : ٣ / ١٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٥٧ ، ووفيات الأعيان : ٤ / ٦٠ ، و سير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١ ، و مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٢/ ٤٦٢ ، ٤٦٣.

(٢) جينظر : تهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٥٨ ، ووفيات الأعيان : ٤ / ٦٠ ، ٦١ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٢ / ٤٦٣.

(٣) هي مدينة بثغور الشَّام بين أنطاكية وحلب وبلَاد الرُّوم. معجم البلدان : ٤ / ٢٨.

(٤) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠١ ، وإنباه الرواة : ٣ / ١٣ ، ٢٠ ، وتهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٥٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- **شيوخه** :

أَخذ أبوعُبيدٍ عن أبي زيد الأنصاريّ ، وأبي عُبيدة معمر بن المثنى ، والأصمعيّ ، وأبي محمد اليزيدي وغيرهم من البصريين ، وأخذ عن ابن الأعرابي ، وأبي زياد الكِلَابيّ ، ويحيى بن سعيد الأُمويّ ، وأبي عمرو الشَّيباني ، والكسائي ، والأَحْمَر ، والفرَّاء من الكُوفيين(١).

وقرأ القُرآن على : أبي الحسن الكسائيِّ ، وإسماعيل بن جعفر ، وشُجاع بن أبي نَصر البَلْخِيِّ(٢).

كما سمع : إسماعيل بن جعفر ، وشَرِيك بن عبد الله، وإسماعيل بن عيَّاش، وسُفيان بن عُيَينة ، وأبا بكر بن عيَّاش، وعبد الله بن المُبارك ، وسعيد بن عبد الرَّحمن الجُمَحِيَّ ، وعُبيد الله الأَشْجَعِيَّ، وغُنْدَرًا، وحفص بن غِيَاث، ووَكِيْعًا، وعبد الله بن إدريسَ، وعبَّاد بن عبَّاد، ومروان بن مُعاوية، وعبَّاد بن العوَّام، وجرير بن عبد الحميد، وأبا مُعاوية الضَّرير، ويحيى القَطَّان ، وإسحاق الأزرق ، وابن مهديٍّ، ويزيد بن هارُون، وخَلْقًا كثيرًا(٣).

٣- **تلامذته** :

وروى عن أبي عُبيدٍ : نصر بن داود بن طوق، ومحمَّد بن إسحاق الصَّاغاني، والحسن بن مُكْرَم ، وأحمد بن يوسف التَّغْلِبي، وأبو بكر بن

(١) ينظر : تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠٢ ، ومعجم الأدباء : ٥ / ٢١٩٨ ، وإنباه الرواة : ٣ / ١٣، وتهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٥٧ ، ووفيات الأعيان : ٤ / ٦١.

(٢) سير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١. والكسائي من أجلِّ مشايخه. ينظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس : ٣/ ٢١٥.

(٣) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠١ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١ ، و طبقات الحفاظ ، ص : ١٨٣ ، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٢ / ٤٦٢.

أبي الدُّنيا ، والحارث بن أبي أُسامة ، ومحمَّد بن يحيى المَرْوَزِيّ ، وعلي بن عبد العزيز البَغويّ وعبد الله بن عبد الرَّحمن الدَّارمِيّ ، وعبَّاس الدُّورِيّ، وأحمد بن يَحيى البَلاَذُريّ وَآخرون [١].

٤- مُؤلَّفاته :

صَنَّف أبوعُبيد القاسم بن سلَّام التَّصانيف المُونِقة الَّتي سارت بها الرُّكبانُ ، فهو مُصنِّف حَسَن التأليف ، روَى النَّاس من كُتُبهِ المُصنَّفة نيفًا وعشرين كتابًا ، من هذه الكُتُب المُصنَّفة : كتاب المقصور والممدود ، وكتاب المُذكَّر والمُؤنث ، وكتاب النَّسب ، وكتاب الأحداث ، وكتاب أدب القاضي ، وكتاب فضائل القُرآن ، وكتاب الأيمان والنُّذُور ، وكتاب الحيض ، وكتاب الأموال ، وكتاب غريب الحَدِيث ، وكتاب غريب القُرآن ، وكتاب معاني القُرآن ، وكتاب الشُّعراء ، وكتاب الأمثال السَّائرة ، وكتاب النَّاسِخ والمنسُوخ ، وكتاب الحجر والتّفليس ، وكتاب الطَّهارة ، وكتاب المواعظ ، وله في القراءات كتابٌ جيِّدٌ ليس لأَحدٍ من الكُوفيين قبله مثلُهُ [٢].

٥- وفاته :

وقد اختلف في وفاة أبي عُبيدٍ ، فقال أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد النَّقَّاش : تُوفِّي بمكَّة (حرسها الله تعالى) سنة ثنتين ، أو ثلاث وعشرين ومائتين ، في خلافة المُعتصم. وقال الحسن بن عليّ : خرج

---

(١) تاريخ بغداد : ١٢ / ٤٠١ ، وتهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢٥٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١ ، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار : ٢ / ٤٦٢.

(٢) ينظر : وفيات الأعيان : ٤/ ٦١ : ٦٣ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ / ٥٠١ ، ٥٠٢ ، والوافي بالوفيات : ٢٤/ ٩٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أبوعُبيدٍ إلى مكَّة سنة تسع عشرة ومائتين ؛ ومات بها (وقيل بالمدينة بعد الفراغ من الحجِّ[١])

سنة ثلاث وعشرين ومائتين ؛ وقيل : سنة أربع وعشرين ومائتين. في خلافة المعتصم بالله تعالى ، وبلغ من العُمر سبعًا وستين سنة[٢].

(١) وفيات الأعيان : ٦١/٤.

(٢) نزهة الألباء ، ص : ١١٤ ، ومعجم الأدباء : ٥ /٢١٩٨ ، وإنباه الرواة : ٣ / ٢٠ ، وتهذيب الأسماء واللغات : ٢/ ٢٥٨ ، ووفيات الأعيان : ٤/ ٦١ ، وسير أعلام النبلاء : ٨ /٥٠١ ، وطبقات الحفاظ ، ص : ١٨٣.

المبحث الأوَّل - المَسائل الصَّوتيَّة

ويضمُّ خمْس مَسائل :

المسألة الأُولى - الهَمز والتَّخفيف :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [(١)] – : " ورُوِي عن ابن أبي إسحاقَ أنَّه قرأ : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) حقَّق الهمزتين وأَدْخلَ بينهما ألفًا ؛ لئلَّا يُجْمَع بينهما [(٢)]. قال أبو حاتمٍ : ويجوز أن يُدخِل بينهما ألفًا ويُخفِّف الثانية، وأبو عمرو ، ونافع يفعلان ذلك كثيرًا [(٣)] . وقرأ حمزةُ ، وعاصمٌ ، والكسائيُّ بتحقيق الهَمزتين : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) [(٤)] ، وهو اختيارُ أبي عُبيدٍ . وذلك بعيدٌ عند الخليل ، وسيبويه يُشْبِهُه الثِّقل (بضَنِنُوا). قال سيبويهج[(٥)]: الهمزة بَعُدَ مَخرجُها وهي نبرة تخرج من الصَّدر باجتهادٍ ، وهي أبْعد الحُروف مخرجًا فثقلت ؛ لأنَّها كالتَّهوُّع [(٦)] " [(٧)].

يُعقِّب أبو جعفر النَّحَّاس – هنا – على اختيار أبي عبيدٍ قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين في (أَأَنذَرتَهُم) – واصفًا إيَّاه بالبُعد عند الخليل ،

---

(١) سورة البقرة الآية رقم / ٦.
(٢) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٧٩.
(٣) ينظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص : ١٣٦.
(٤) ينظر : السابق ، ص : ١٣٧ ، والبحر المحيط : ١/ ٧٩.
(٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٤٨.
(٦) التَّهَوُّعُ : التَّقَيُّؤُ ، ينظر : المُخصَّص : ٥ / ٤٧ ، وأساس البلاغة (هـ و ع) : ٢ /٣٨٢ ، والمغرب (هـ و ع) ، ص : ٥٠٨ ، ومختار الصحاح (هـ و ع) ، ص : ٣٢٩ ، وقيل : هو تكلُّف الاستقاءة ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص : ١١١.
(٧) إعراب القرآن : ١ / ٢٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وسيبويه ؛ لأنَّ أجود هذه القراءات عندهما – على حدِّ قوله – هي القراءة بتخفيف الهمزة الثانية وتحقيق الأُولى. وهي لُغة قريش ، وسعد بن بكر ، وكنانة ، وهي قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، والأعمش [١]. وقد مال نحويو أهل البصرة إلى قول الخليل[٢] .

وفي هذا دلالة واضحة على ما قُرِّر – آنفًا – مِن كراهية العَرب اجتماع الهمزتين ، يقول الأزهري : " قال أبو حاتم : ونحن نَكْرهُ الجمع بين همزتين. قال : ومما يدلُّك على كراهية العرب اجتماع الهمزتين قول الله – تبارك وتعالى– : (هَا أنتم). قال أبو حاتم : قال الأخفش : إنما هو (ءاأنتُم)، أدخلوا بين الهمزتين ألفا استثقالا لهما، وأبدلوا من الهمزة الأولى هاء ، كما قالوا: (هرقت الماء) و(أرقت) ، وقالوا : (هِياك) بمعنى : إيَّاك "[٣] .

والحقيقة أنَّ كُلَّ ذلك عربيّ فصيح ، يقول ابن خالويه : " فالحجَّة لمن قرأ بالهمز والتعويض أَنه كره الْجَمع بَين همزتين مُتواليتين فَخفَّف الثَّانِيَة وَعوّض مِنْهَا مُدَّة ، كَمَا قَالُوا : آدم ، وآزر وإن تفاضلوا فِي الْمَدّ على قدر أصولهم. وَمن حقَّقهما فالحجَّة لَهُ أَنه أَتَى بالْكلَام مُحققًا على واجبه ؛ لِأَن الْهمزَة الأولى ألف التَّسْوِيَة بِلَفْظ الاستفهام وَالثَّانيَة ألف الْقطع وكلّ وَاحِدَة مِنْهُمَا دَاخِلَة لِمَعْنى. وَالْحجَّة لمن حقَّقهما وَفصل بِمدَّة بَينهمَا أَنه استجفى الْجمع بَينهمَا ففصل بالمدّة ؛ لِأَنَّهُ كره تليين إِحْدَاهمَا فصحح اللَّفْظ بَينهمَا ، وكلّ ذَلِك من فصيح كَلَام الْعَرَب" [٤].

(١) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٢٧.
(٢) ينظر : معاني القراءات ، للأزهري ، ص : ١٣٠.
(٣) معاني القراءات ، ص : ١٣١.
(٤) الحجة في القراءات السَّبع ، ص : ٦٦.

وعليه فاستبعاد أبي جعفر النَّحَّاس اختيار أبي عُبيدٍ هو محلّ نظر ، والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان جائزتان حسنتان ، ولُغتان مشهورتان.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [١] – : "واختلف القُرَّاء في الذي بعده فقرأه أبو عمرو بالاستفهام إلّا أنَّه ليَّن الهمزة فجعلها بيْن الهمزة والياء ، وقرأ عاصم وحمزة بالاستفهام أيضًا غير أنَّهما حقَّقا الهمزة فقرأ : (أَإِنَّكم) ، وقرأ الكسائيّ ، ونافع الثاني بغير هَمزٍ [٢] وهو اختيار أبي عُبيدٍ ، واحتجَّ هو والكسائي جميعًا بقوله – عزَّ وجلَّ – ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [٣] ولم يقل : أَفَهُمُ ، وبقوله : ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ ﴾ [٤] ولم يقل : (أَنْقَلَبْتُمْ). قال أبو جعفر : وحكي عن محمد بن يزيد أنَّه كان يذهب إلى قول أبي عُبيدٍ والكسائيّ وهذا من أقبح الغَلط لأنَّهما شبَّها شَيئين بما لا يَشْتَبِهان ؛ لأنَّ الشَّرط وجوابه بمنزلة شَيءٍ واحدٍ فلا يكون فيهما استفهامان كالمُبتدأ وخَبره ، فلا يجوز : « أَفَإِن مِتَّ أَفَهُمُ الخَالِدُون » ، كمالا يجوز : أَزَيْدٌ أَمُنْطَلِقٌ ، وقِصَّةُ لُوطٍ – صلَّى الله عليه وسلَّم – فيها جملتان فَلَكَ أن تَستفهم عن كلِّ واحدةٍ منهما ، ويجوز الحَذف من الثانية لدلالة

(١) سورة الأعراف الآيتان : ٨٠ ، ٨١.
(٢) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٢٨٥.
(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم / ٣٤.
(٤) سورة آل عمران من الآية رقم / ١٤٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأُولى عليها إلَّا أنَّ الاختيار تخفيف الهمزة الثانية ، وهذا قول الخليل وسيبويه" [١].

يتعقّب أبو جعفر النَّحَّاس أبا عبيدٍ في اختياره قراءة الكسائي ، ونافع (إِنَّكُم) بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَكْسُورَةٍ ؛ إذْ يَرى – علَى حدِّ قوله – أنَّ هذا مِن أقبح الغَلط لأنَّهما شبَّها شَيْئين بما لا يَشْتَبهان لأنَّ الشَّرط وجوابه بمنزلة شيءٍ وَاحِدٍ كَالْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا اسْتِفْهَامَانِ.

وهذا الكلام يُؤذن بأنَّها قراءة مُستغربة وليس كذلك ؛ لأنَّه يمكن تخريج تلك القراءة على أحد وجْهين :

الأول – احتمالها الخبر المحض [٢] ، فهي تَفْسِيرٌ لِلْفَاحِشَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَلَمْ يَحْسُنْ إِدْخَالُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ مَا بَعْدَهُ مِمَّا قَبْلَهُ [٣].

الأخير – احتمالها للاستفهام الَّذِي مَعْنَاهُ التَّوْبِيخُ والإنكار ؛ وإنما حُذفت الهمزة لفَهم المعنى ، ودلالة القراءة الشَّهيرة عليها ؛ وَحَسُنَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا قبله وبعده كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ [٤].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ﴾ [٥] –: "قراءة الكُوفيين

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٦٢.
(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري : ١ / ٥٨١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ /٢٤٥ ، والدر المصون : ٤ /٥٦٩.
(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧ /٢٤٥ بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٤) ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني ، ص : ٤٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ /٢٤٥ ، والدر المصون : ٤/٥٦٩.
(٥) سورة العنكبوت الآيتان : ٢٨ ، ٢٩.

«أَنَّكُمْ » في الأولى والثانية على الاستفهام ، وكذا قراءة أبي عمرو إلَّا أنه يُخفِّف، وقرأ نافع : « إنَّكم » بغير استفهام في الأولى واستفهم في الثانية(١)، وهذه القراءة على اتِّباع السَّواد ، وهي على الإلزام لا على الاستفهام ، كذا قال مُحمد بن يزيد في قول الشاعر(٢) :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْرًا ∴ .....

والقراءة الأولى عند أبي عُبيدٍ بعيدة للجمع بين الاستفهامين. قال أبوجعفر: وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ هذا الاستفهام بعد استفهام وليس يُنكر في مثل هذا استفهامان وقد شبّهه بما لا يشبهه مما ذكره في هذه السورة "(٣).

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، والإتحاف ، ص ٦٩ ، ٤٤٠.

(٢) الشاهد من الخفيف ، وتكملته ... ∴ عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ينظر : ديوانه ، ص : ٣١ ، والمحاسن والأضداد ، ص : ٢٨٩ ، ومقاييس اللغة : ١/ ٣٠٨ (بهر) ، وزهر الآداب وثمر الألباب : ١/ ٢٩٢ ، وبلا نسبة في الكتاب : ١/ ٣١١ ، وهمع الهوامع : ٢/ ١٠٤. « وَبَهْرًا » يجوز أن يكون أراد نعم حبًّا بهرنى بَهرًا ، ويكون بمعنى : عقرًا وتعسًا ؛ دعا عليهم إذ جهلوا من حبِّه لها مالا يجهل مثله. (ينظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، ص : ٢٥٩). وقد أنكر بعض الْمُحَقِّقين من النُّحَاة على عمر بن أبي ربيعة – وهوحجَّة فى العربيَّة – إسقاط ألف الاستفهام في قوله : « تُحِبُّهَا » ؛ لأنه إسقاط من غير دليل ، فكان ينبغى أن يقول : « أَتُحِبُّهَا » ؛ لأنه استفهام ، وهذا عند أبي العباس ليس باستفهام إنما هو على الإلزام والتوبيخ ، كأنه قال : قالوا أنت تُحِبُّها !. (ينظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، ص : ٢٥٨ ، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ص ٥٢٥) .

وإنصافًا للحق – هنا – يمكن القول بأن ابن أبي ربيعة استطاع أن يحذف الأداة بلا لَبْس ؛ فقد أغنت النَّغمة الاستفهامية في قوله : « تُحِبُّهَا ؟ » بما له من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام ، فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوم من البيت. (اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢٢٧ ، ٢٣٩ ، وينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، ص : ٧٣).

كما يمكن أن يُفهم من بيت ابن أبي ربيعة هذا مع تغيُّر النَّغمة – معنى التقرير للتأنيب أو التعبير أو الإلجاء إلى الاعتراف ، وأن مجرَّد قبول احتمال من هذا النوع ليبرر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطِّراد ؛ لأنَّ التُّراث مكتوب تتضح فيه العلاقات بالأدوات ، وليس منطوقًا تتَّضح فيه العلاقات بالنَّغمات. (اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٢٢٨).

(٣) إعراب القرآن : ٣ / ١٧٣ ، ١٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يرى أبوعُبيد أن القراءة – هنا – بالجمع بين الاستفهامين بعيدة ، وقد عارضه أبوجعفر النَّحَّاس في هذ القول ، ورأى صحة القراءة بذلك ، وقوله هو الصحيح ؛ لأمور منها :

١- أَنَّ الاستفهام في الأُولى والثانية اسْتِفْهَامُ تقريع وتوبيخ وإنكار، لكنَّ التَّقريع والتَّوبيخ وَالْإِنكَار في الثَّانِية أَكثر؛ لِذَا زَاد مَعَ الِاسْتِفْهَام «إِنَّ»(١).

٢- أنَّ هذه لُغة جائزة .

يقول أبو منصور الأزهري : " وقد ذكرنا اختلاف القُرَّاء في هذه الحُروف من الجمع بين الاستفهامين ، ومن ترك أحدهما ، وما افترقوا فيه من تطويل الهمزة وتخفيفها ، وهي لُغات كلُّها جائزة ، وكل ما قُرِيء به فهو معروف ، ومعانيها مُتَّفقة ، ولا اختلاف في جوازها " (٢).

ويقول السَّمين الحلبي : " الوجهُ في قراءةِ مَن استفهم في الأوَّل والثاني : قَصْدُ المبالغة في الإنكار ، فأتى به في الجُملة الأولى ، وأعاده في الثانية تأكيدًا له ، والوجهُ في قراءة مَنْ أتى به في مرَّة واحدة : حصولُ المقصودِ به ؛ لأنَّ كلَّ جملة مُرتبطةٌ بالأخرى، فإذا أنكرَ في إحداهما حَصَل الإنكار في الأخرى، وأمَّا مَنْ خالف أصلَه في شيءٍ من ذلك فلاتِّباعِ الأثَر"(٣).

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾(٤) – : " هكذا يقرأ نافع في هذه

(١) ينظر : بصائر ذوي التمييز : ١ / ٢١٤.
(٢) معاني القراءات للأزهري : ١ / ٤١٣.
(٣) الدر المصون : ٧/ ١٩.
(٤) سورة النمل الآية رقم /٦٧.

السورة وفي سورة « العَنكبوت ». وقرأ أبوعمرو باستفهامين إلَّا أنه خفَّف الهمزة. وقرأ عاصم ، وحمزة باستفهامين أيضًا إلَّا أنهما حقَّقا الهمـــزتين. وكلّ ما ذكرناه في السُّورتين جميعًا واحد. وقرأ الكسائي : « أَإِذا » بهمزتين « إنَّنا » بنونين في هذه السُّورة وفي سورة «العَنكبوت» باســـتفهامين[(١)]. القراءة الأُولى « إذا كُنَّا تُرابًا وآباؤنا أنَّنا » مُوافقة للخـــطِّ حســـنة، وقـــد عارض فيها أبوحاتم ، فقال : وهذا معنى كلامه « إذا » ليس باستفهام و « أئنَّا » استفهام وفيه « إنّ » فكيف يجوز أن يعمل ما في حيِّز الاستفهام فيما قبله ، وكيف يجوز أن يعمل ما بعد إنّ فيما قبلها، وكيف يجوز غدًا إنَّ زيدًا خارجٌ ، فإذا كان فيه استفهام كان أبْعد ، وهذا إذا سئل عنه كان مُشكلًا لمـــا ذكره. قال أبوجعفر : وسمعت محمد بن الوليد يقول : ســـألنا أبـــا العبـــاس مُحمد بن يزيد عن آية من القرآن صعبة الإعراب مُشْكِلة ، وهي قوله – جلَّ وعـــــــزَّ – : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[(٢)] فقال : إنْ عمل في « إذا » « ينبئكم » كـــان محالًـــا ؛ لأنـــه لا ينبئهم ذلك الوقت ، وإنْ عمل فيه ما بعد إنْ كان المعنى صـــحيحًا ، وكـــان خطأ في العربيَّة أن يعمل ما بعد إنْ فيما قبلها. وهذا سؤال بيِّن ، ويجب أن يُذكر في السُّورة التي هو فيها. فأما أبوعبيدٍ فَمَالَ إلى قراءة نافع وردَّ على من جمع بين استفهامين ، واستدلَّ بقول الله – جلَّ وعزَّ – ﴿ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾[(٣)] ، وبقوله – جلَّ وعزَّ – ﴿ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾[(٤)] ، وهذا الرَّدُّ على أبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، وطلحة ، والأعرج لا يلـــزم

(١) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦.
(٢) سورة سبأ الآية رقم /٧.
(٣) سورة آل عمران من الآية رقم /١٤٤.
(٤) سورة الأنبياء من الآية رقم /٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

منه شيء ، ولا يشبه ما جاء به من الآية شيئًا ، والفرق بينهما أن الشَّرط وجوابه بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، ومعنى « أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ » : أفإن مِتَّ خلدوا ، ونظير هذا : أزيدٌ منطلقٌ ، ولا يُقال : أزيدٌ أمنطلق ، لأنَّهما بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، وليس كذا الآية؛ لأن الثاني جملة قائمة بنفسها فصلح فيها الاستفهام والأوَّل كلام مُنفرد يصلح فيه الاستفهام ، فأما من حذف الاستفهام من الثاني فلأنَّ في الكلام دليلًا عليه لمعنى الإنكار "[١].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴾[٢] – : " « لِأَهَبَ لَكِ » قراءة أكثر النَّاس وهي الصَّحيحة عن نافع بن أبي نُعيم ، حكى ذلك أبوعبيدٍ ، وإسماعيل بن إسحاق وغيرهما من أهل الضَّبط إلَّا ورشًا فإنه روى عنه « لِيَهَبَ » وقراءة أبي عمرو « لِيَهَبَ » بلا اختلاف عنه [٣]. قال أبو عبيدٍ : وهذا مُخالفٌ لجميع المصاحف كلِّها ، قال : ولو جاز أن يُغيَّر حرف من المصحف للرَّأي لجاز في غيره ، قال : وفي هذا تحويل القرآن حتى لا يُعرف المُنزَل منه من غيره. قال أبو جعفر: « لِيَهَبَ » يحتمل وجهين : أحدهما – أن يريد لأَهَبَ ثم يخفّف الهمزة ، والآخر – يكون على غير تخفيف الهمزة ، ويكون معناه: أرْسلَني لِيَهَبَ ، ومن يقرأ « لِأَهَبَ » فتقديره : قال لِأَهَبَ لأنَّ في قوله ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ ﴾ ما يدلُّ على هذا "[٤].

اعترض أبوعبيدٍ على قراءة أَبي عَمْرٍو ، وَوَرشٍ « لِيَهَبَ » بِالْيَاءِ بَعْدَ اللامِ مُعلِّلًا ذلك بأنَّه مُخالفٌ لجميع المصاحف كلِّها.

---

(١) إعراب القرآن : ٣ / ١٥٠ ، ١٥١.
(٢) سورة مريم الآية رقم /١٩.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات، ص : ٤٠٨، والنشر في القراءات العشر : ٣١٧/٢.
(٤) إعراب القرآن : ٣ / ٨.

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض – وهو ما ذهب إليه أبو جعفر النَّحَّاس – بأنَّ هذه القراءة تحتمل وجهين : أحدهما – أن يريد : « لأَهَبَ » ، ثم يخفّف الهمزة ، والآخر – يكون على غير تخفيف الهمزة ، ويكون معناه : أرْسلَني ليَهَبَ.

يقول العكبري : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِأَهَبَ ﴾ : يُقْرَأُ بِالْهَمْزِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا– أَنَّ الْفَاعِلَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّقْدِيرُ: قَالَ لِأَهَبَ لَكِ. وَالثَّانِي– الْفَاعِلُ جِبْرِيلُ – عَلَيْهِ السلَامُ – وَأَضَافَ الْفِعلَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ. وَيُقْرَأُ بِالْيَاءِ ، وَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا– أَنَّ أَصلَهَا الْهَمْزَةُ قُلِبَتْ يَاءً لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا تَخْفِيفًا. وَالثَّانِي – لِيَهَبَ اللَّهُ "[1].

فالياء في « لِيَهَبَ » إما أن تكون ياء المُضارعة [2] – وهو ما أميلُ إليه – وإما أن تكون المُبدلة من الهمزة – وفيه بُعْدٌ [3] – لأنَّها همزة مفتوحة بعد مكسور فقياس تخفيفها قلبها ياءً ، نحو : لئلَّا ، فيتَّفق معنى القراءتين ولفظهما ؛ لأنَّ الهمزة المُخفَّفة كالمُحقَّقة ، وكلا الوَجهين صواب، وقد كُتبت في المصحف بالألف [4].

يقول أبو جعفر الطبري : " والصَّواب من القراءة في ذلك ما عليه قرَّاء الأمصار ، وهو﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ (بالألف دون الياء) ؛ لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين ، وعليه قراءة قديمهم وحديثهم ، غير أبي عمرو ، وغير جائز خلافهم فيما أجمعوا عليه ، ولا سائغ لأحد خلاف مصاحفهم" [5].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٦٩.
(٢) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ، ص : ١٨٤.
(٣) ينظر : الدر المصون : ٧ / ٥٧٨ ، وروح المعاني : ٨ / ٣٩٦.
(٤) ينظر : معاني القراءات، للأزهري : ٢ / ١٣٢ ، وإبراز المعاني ، ص : ٥٨٢.
(٥) جامع البيان : ١٨ / ١٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والهمزة هنا – كما هو معلوم – ليست فاءً على الحقيقة ، ألا ترى أنَّ « أنَّ » حرف ، والحروف لا تُوزن ، وأنَّ الفاء في « لِيَهَبَ » محذوفة كما تحذف في مضارع « وَعَدَ » (١) .

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾(٢) –: " وقرأ أبو عمرو، والكسائي، والأعمش، وحمزة : « وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاؤُشُ» (بالهمز) (٣) ، وأبوعبيدٍ يستبعد هذه القراءة؛ لأنَّ « التناؤش » البُعْد فيكون : فكيف يكون وأنّى لهم البُعْد من مكان بعيدٍ. قال أبو جعفر: والقراءة جائزة حسنة ولها وجهان في كلام العرب ولا يُتناول بها هذا المُتناول البعيد : فأحد الوَجهين – أن يكون الأصل غير مهموز ثم هُمزت الواو ؛ لأن الحركة فيها خفيفة ، وذلك كثير في كلام العرب ، وفي المُصحف الذي نقلته الجماعة عن الجماعة ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾(٤) والأصل : « وُقِّتَتْ » ؛ لأنه مُشتقّ من الوقت. ويُقال في جمع دار : أدؤر. والوجه الآخر – قد ذكره أبو إسحاق : قال : يكون مُشتقًّا من « النِّئيش » وهو الحركة في إبطاء ، أي : من أين لهم الحركة فيما قد بَعُدَ وقد كفروا به من قبل ؟ " (٥).

---

(١) الإقناع في القراءات السبع ، ص : ١٨٤ بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٢) سورة سبأ الآية رقم /٥٢.
(٣) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٥٣٠ ، والعنوان في القراءات السبع ، ص : ١٥٧ ، والإتحاف ، ص : ٤٦١.
(٤) سورة المرسلات الآية رقم /١١.
(٥) إعراب القرآن : ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣.

يعقِّب أبو جعفر النَّحَّاس على أبي عُبيدٍ في استبعاده قراءة أبي عمرو، والكسائي ، والأعمش ، وحمزة : « وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاؤُشُ » (بالهمز) ، ويرى – وهو الصَّواب – أن هذه القراءة المُستبعدة – من وجهة نظر أبي عُبيدٍ – جائزة حسنة ، ولا يُتناول بها هذا المُتناول البعيد ، فلها وجهها في العربية. حيث إنه قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

تَمَنَّى نَئِيشًا أَنْ يَكُونَ أَطَاعَنِي ∴ وَقَدْ حَدَثَتْ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورُ

وأبوجعفر مسبوقٌ في توجيهه قراءة « وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاؤُشُ » (بالهمز)، فقد سَبقهُ الزَّجَّاجُ ، إذ يقولُ : " والتَنَاؤشُ التناوُل ، أي : فكيف لهم أن يتناولوا ما كان مبذولًا لهم وكان قريبًا منهم ، فكيف يتناولونه حين بَعُدَ عَنهُم. وَمَنْ هَمَزَ فقال : التَنَاؤشُ ، فلأنَّ واو التناؤش مَضْمُومَة. وكلّ واو مضمومة ضمَّتُها لازمة ، إن شئت أبدَلتَ منها همزة ، وإن شِئْتَ لم تبدل ، نحو: قولك : أَدْوُر وتقاوُم ، وإن شئت قلت : أدؤر ، وتَقَاؤم فهَمَزْتَ ، ويجوز أن يكون التنَاؤُش من النَّيِّش ، وهي الحركة في إبطاء فالمعنى : من أين لهم أن يتحركوا فيما لا حيلة لهم فيه " [2].

وتعقَّب أبو حيان الزَّجَّاج في – قوله السَّابق – قائلًا : " وما ذكروه من أنَّ الواو إذا كانت مضمومة ضمَّة لازمة يجُوز أن تُبدل همزة ، ليس على إطلاقه، بل لا يجوز ذلِك فِي المُتوسِّطة إذا كانت مُدغمة فيها ، ونحو: تَعوُّد

---

(١) البيت من الطَّويل ، وهو لنَهْشَل بنِ حَرِّيّ ، كما في : الجليس الصالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي ، ص : ٣٤٠ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٢٣٦ ، والحماسة البصرية : ٢ /٣٦ ، ولسان العرب : ٦ / ٣٤٩ (ن أ ش) ، وتاج العروس :١٧ / ٣٩٦ (ن أ ش). وبلا نسبة في : معجم ديوان الأدب : ٤ / ١٨٦ ، وتهذيب اللغة : ١١ / ٢٨٦ (ن وش) ، والصحاح : ٣ / ١٠٢٠ (ن أ ش) ، ومقاييس اللغة : ٥ / ٣٧٧ (ن أ ش) ، والمحكم : ٨ / ٩٢ (ن أ ش).

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتَعوُّذ مصدرين ولا إذا صَحَّت في الفِعل ، نحو: تَرَهْوُكَ تَرَهْوُكًا ، وتَعَاوَنَ تَعَاوُنًا ، ولم يسمع همزتين من ذلك ، فلا يجوز. وَالتَّنَاوُشُ مثل : التَّعَاوُن ، فلا يجوز هَمْزُهُ ؛ لأنَّ واوه قد صحَّت في الفِعل ، إذ يقول : تَنَاوَشَ "(١).

هذا وقد صرَّح الْفَرَّاءُ – فيما نقله عنه القُرطبي – قائلًا : " الْهَمْزُ وَتَرْكُ الْهَمْزِ في التناوش مُتَقَارِبٌ ، مِثْلُ : ذِمْتُ الرَّجُلَ وَذَأَمْتُهُ ، أَيْ : عِبْتُهُ"(٢).

وقيل : التناوش بلغة اليمن : التذكرة (٣). وقيل : أَهْلُ الحِجَازِ تَرَكُوا هَمْزَ التَّنَاوُشِ ، وجَعَلُوه مِن نُشْتُ الشَّيءَ ، إِذا تَنَاوَلْتَهُ (٤).

المسألة الثَّانية : تَنَاوُب الحَرَكَات عَلَى الحُرُوف :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ (٥) – : " وقرأ يحيى بن أبي كثير والضَّحَّاك « إِلَّا أَن تَكُونَا مَلِكَيْنِ » (بكَسْر اللَّام) (٦)، ويجوز على هذه القراءة إسكانُها ، ولا يجوز على القراءة الأولى لخفَّة الفتحة ، وزعم أبوعُبيدٍ أنَّ احتجاج يحيى بن أبي كثير بقوله :﴿ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ (٧) حجَّة بيِّنة ، ولكنَّ الناس على تَركِها فلهذا تركناها. قال أبوجعفر: « إِلَّا أَن تَكُونَا مَلِكَيْنِ » قراءة شاذة وقد أُنكر على أبي عُبيدٍ هذا الكلام ، وجُعِل من الخَطأ

(١) البحر المحيط : ٨ / ٥٦٦ ، وروح المعاني : ٣٣١/١١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٤/ ٣١٧.
(٣) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ٥/ ٥٠٣.
(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ١١ / ٢٨٦ (ن وش) ، ولسان العرب : ٦ / ٣٦١ (ن و ش) ، وتاج العروس : ١٧ / ٤٣٢ (ن و ش).
(٥) سورة الأعراف من الآية رقم /٢٠.
(٦) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٢٥.
(٧) سورة طه من الآية رقم /١٢٠.

الفاحش. وهل يجوز أن يَتَوهَّم آدمُ – صلَّى الله عليه وسلَّم – أنه يصل إلى أكثر من مُلْك الجنَّة وهي غاية الطالبين ؟! وإنما معنى ﴿ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ المُقام في مُلْك الجنّة والخلود فيه. وقد بيَّن الله – جلَّ وعزَّ – فضل الملائكة على جميع الخلق في غير موضع من القرآن فمنها : هذا وهو « إِلَّا أَن يَكُونَا مَلَكَيْنِ » ، ومنها ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ ﴾[1]، ومنه ﴿ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[2]. وقال الحسن : فضَّل الله – عزَّ وجلَّ – الملائكة بالصور والأجنحة والكرامة. وقال غيره : فضَّلهم الله – جلَّ وعزَّ – بالطاعة وترك المعصية ، فبهذا يقع التفضيل في كلِّ شيءٍ " [3].

ذهب أبوعُبيدٍ – كما هو واضح – إلى أنَّ قوله – تعالى –﴿ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ يُعدُّ حُجَّة بيِّنة لقراءة يحيى بن أبي كثير « إِلَّا أَن تَكُونَا مَلِكَيْنِ » (بكسر اللَّام) ، إذ المُلْك يناسِبُ المَلِك (بالكسر).

ولم يكن أبو عُبيد بدعًا من العلماء في كلامه هذا ، يقول السَّمين الحلبي : " والجمهور على « مَلَكَيْن » (بفتح اللَّام). وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَالضَّحَّاكُ ، وَيَحْيَى بْنُ أبي كَثِيرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَابْنُ حَكِيمٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ « مَلِكَيْن » (بِكَسْرِهَا). قالوا : ويؤيِّد هذه القراءة قولُهُ – في موضعٍ آخر – : ﴿ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾[4]، والمُلْك يُناسِبُ المَلِك (بالكَسر) " [5].

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم /٥٠.
(٢) سورة النساء من الآية رقم /١٧٢.
(٣) إعراب القرآن : ٢ / ٤٧ ، ٤٨.
(٤) سورة طه من الآية رقم /١٢٠.
(٥) الدر المصون : ٥/ ٢٧٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لكنَّ كلام أبي عُبيدٍ لم يلقَ قبولًا لدى أبي جعفر النَّحَّاس ، فقد أنكر عليه كلامه واصفًا إيَّاهُ بالخَطأ الفاحش ، وما قاله أبو جعفر النَّحَّاس هو الصَّواب ، فقد أنكر أَبُو عَمرو بن العَلَاءِ كَسْرَ اللَّامِ ، وَقَالَ : لَمْ يَكُنْ قَبْلَ آدَمَ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَلِكٌ فَيَصِيرَا مَلِكَيْنِ [١].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ –: ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [٢] – : " قراءة أهل المدينة وأهل البصرة ، وقرأ أهل الكوفة إلَّا عاصمًا « الرَّشَد »[٣]. قال أبوعُبيدٍ : فرَّق أبو عمرو بين الرُّشْد ، والرَّشَد ، فقال : الرُّشْد في الصَّلَاح ، والرَّشَد في الدِّين. قال أبو جعفر : وسيبويه يذهب إلى أنَّ الرُّشْد والرَّشَد واحد ، مثل : السُّخْط والسَّخَط[٤] ، وكذا قال الكسائي. قال أبو جعفر : والصَّحيح عن أبي عمرو غيرُ ما قال أبو عبيدٍ. قال إسماعيل بن إسحاق حدَّثنا نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء قال : إذا كان الرُّشْد وَسَط الآية فهو مُسكَّنٌ ، وإذا كان رأس الآية فهو مُحَرَّكٌ. قال أبو جعفر : يعني أبو عمرو برأس الآية نحو ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [٥] ، فهما عنده لغتان بمعنى واحد ، إلا أنه فتح هذا لتتَّفق الآيات. ويُقال : رَشَد يَرشُدُ ورَشِد يَرشَدُ، وحكى سيبويه : رَشَد يَرْشِدُ ، وحقيقة الرُّشْد والرَّشَد في اللغة : أن يَظفر الإنسانُ بما يُريد وهو ضدُّ الخيبة " [٦].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٧/ ١٧٩.
(٢) سورة الأعراف من الآية رقم /١٤٦.
(٣) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٢٩٣ ، والتيسير في القراءات السبع ، ص : ١١٣ ، والنشر في القراءات العشر : ٢/٢٧٢.
(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٣٤.
(٥) سورة الكهف من الآية رقم /١٠.
(٦) إعراب القرآن : ٢ / ٧١.

يَرَى أبو جعفر النَّحَّاس أن القول باتِّفاق « الرُّشْـد ، والرَّشَـد » فـي المعنى هو القول الصَّحيح المأثور عن أبي عمرو بن العلاء بخلاف ما ذكَرهُ أبو عُبيدٍ والحقُّ أنَّ ما رَوَاهُ أبوعُبيدٍ عن أبي عمرو بن العلاء قد حكاهُ كثيرٌ من العلماء ، منهم : أبوهلال العسكري ، والألوسي.

يقولُ الأوَّلُ : " قَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء : الرُّشْد : الصّلاح ، قَالَ الله – تَعَالَى – ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [١] ، والرَّشَد : الاسْتقَامَة فِـي الدِّين وَمِنْه قَوْله – تَعَالَى – « أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا [٢] » [٣] ، وَقيل : هما لُغَتَانِ ، مثل : الْعَدَم والعدم " [٤].

ويقولُ الثاني : " وفرَّق أبو عمرو – كما قال الجُبَّائِيُّ – بـين الرُّشْـد والرَّشَد بأن الرُّشْد بالضَّمِّ الصَّلاح في الأمر والرَّشَد بالفتح الاسـتقامة فـي الدِّين" [٥].

وبمثل ذلك قال أبوزرعة [٦]، وأبوحيَّان [٧]، بالإضافة إلى أبي جعفـر النَّحَّاس نفسه في مَعَانيهِ [٨].

وهناك مِن العلماء من ذكرَ الفَرق وعدمه بـين كلِمَتـي « الرُّشْـد ، والرَّشَد » دُون ترجيحٍ بين الاستعمالين مـن أمثـال : ابـن خالويـه [٩]، والراغب الأصفهانى.

---

(١) سورة النساء من الآية رقم /٦.
(٢) سورة الكهف من الآية رقم /٦٦.
(٣) بِفَتْح الرَّاء والشين من كلمة « رَشد » ، وهي قراءة أبي عمرو. (ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٢٩٣).
(٤) الفروق اللغوية ، ص : ٢١٢.
(٥) روح المعاني : ٥٩/٥.
(٦) ينظر : حجة القراءات ، ص : ٢٩٥ ، ٢٩٦.
(٧) ينظر : البحر المحيط : ١٧٤/٥.
(٨) ينظر : ٣ /٧٩.
(٩) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ١٦٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقولُ الثاني : " الرَّشَدُ والرُّشْدُ : خلاف الغيِّ ، يستعمل استعمال الهداية ، يقال : رَشَدَ يَرْشُدُ ، ورَشِدَ يَرْشَدُ ... وقال بعضُهم : الرَّشَدُ أخصُّ من الرُّشْدِ ، فإنَّ الرُّشْدَ يُقال في الأمور الدُّنيوية والأُخرويَّة ، والرَّشَدُ يُقال في الأمور الأُخرويَّة لا غير" (١).

وهناك من اكتفى بذكر وجهٍ واحدٍ في هذه المَسألة ، فقد اقتصر الأزهريُّ ، وأبوالبقاء العكبري (٢)، والبنَّاء الدّمياطي (٣)على ذكر الوَجه القائل بأنَّهما لُغتان بمعنى واحدٍ.

يقولُ الأوَّل : " هى لُغات معروفة ، والرُّشْدُ والرَّشَدُ والرُّشُدُ معناها وَاحدٌ "(٤).

بينما اقتصرالمناوي(٥) ، وأبوالبقاء الكفوي(٦) على ذكر الوَجه القائل بالفَرق بينهما.

لكنَّ المشهور – كما يقولُ الألوسي – هو عدمُ الفَرق (٧)بين الكلمتين، وهو مَا أميلُ إليه ؛ لأنَّ القول بالفَرق بينهما لَا يُوَافقهُ السَّماعُ ، فقد استُعملت اللُّغَتان ، ووردَت القرَاءَاتُ بالوَجْهَيْن فِي آيَات مُتَعَدِّدة (٨).

---

(١) المفردات ، ص : ٣٥٤ ، ٣٥٥.
(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٥٩٤/١.
(٣) ينظر : الإتحاف ، ص : ٢٩٠.
(٤) معاني القراءات : ١ / ٤٢٣.
(٥) ينظر : التوقيف على مهمات التعاريف ، ص : ١٧٧.
(٦) ينظر : الكليات ، ص : ٤٧٦.
(٧) ينظر : روح المعاني : ٥٩/٥.
(٨) ينظر : تاج العروس : ٩٥/٨ (رشد).

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [١] – : "وقرأ يحيى بن وثَّاب، والأعمش : « قالُوا بَشَّرْناكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَنِطِينَ » وقرأ : « وَمَن يَقْنِطُ » وقرأ : « مِن بَعْدِ مَا قَنِطُوا » [٢] جميعًا بالكسر [٣]، وقرأ أبو عمرو ، والكسائي : « قَالَ وَمَن يَقْنِطُ » (بكسْر النُّون) و﴿ قَنَطُوا۟ ﴾ (بفتح النُّون) ، وقرأ أهل الحرمين ، وعاصم ، وحمزة ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ ﴾ (بفتح النُّون) ، وقرءوا ﴿ قَنَطُوا۟ ﴾ (بفتح النُّون) [٤]، وقرأ الأَشْهَبُ العُقَيْلِيُّ « قَالَ وَمَن يَقنُطُ » (بضمِّ النُّون) [٥]. قال أبو جعفر : أبو عبيدٍ القاسم بن سلَّام يختار قراءة أبي عمرو ، والكسائي في هذا وزعم أنَّها أصحُّ في العربية ، وردَّ قراءة أهل الحرمين ، وعاصم ، وحمزة ؛ لأنَّها على فَعَلَ يَفْعَلُ عنده ، وكذا أنكر قنِطَ يَقْنِطُ ، ولو كان الأمر كما قال لكانت القراءتان لحنًا ، وهذا شيء لا يُعلَم أنه يوجد أن يَجتمع أهل الحرمين على شيء ثم يكون لحنًا ولا سيما ومعهم عاصم مع جلالته ومَحلِّه وعلمِه ومَوضعه من اللغة ، والقراءتان اللَّتان أنكرهما جائزتان حسنتان وتأويلهما على خلاف ما قال. يقال : قَنَطَ يَقْنِطُ ، وقَنُطَ قُنُوطًا فهو قانِطٌ ، وقَنِطَ يَقنَطُ قَنَطًا فهو قَنِطٌ وقانِطٌ. فإذا قرأ : « وَمَن يَقنَطُ » فهو على لغة من قال : قَنِطَ يَقنَطُ ، وإذا قرأ :« وَمَن يَقنِطُ » فهو على لغة من قال : قَنَطَ يَقنِطُ ، مثل : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وإذا قرأ : « يَقنَطُوا » فهو على لغة من قال : قَنِطَ يَقنَطُ ،

---

(١) سورة الحجر الآيتان : ٥٥ ، ٥٦.
(٢) سورة الشورى من الآية رقم /٢٨.
(٣) ينظر : البحر المحيط : ٤٨٦/٦.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٣٦٧ ، والتيسير في القراءات السبع ، ص : ١٣٦.
(٥) ينظر : المحتسب : ٢ /٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مثل : حَذِرَ يَحْذَرُ فله أن يستعمل اللُّغتين ، وأبو عبيدٍ ضيَّقَ ما هو واسع من اللغة ، ومعنى ومَن يَقنِطُ : مَن يَيأَسُ " [١].

وضح – من خلال ما سبق – اختيارُ أبي عبيدٍ قراءة أبي عمرو ، والكسائي ، وردُّه قراءة أهل الحرمين ، وعاصم ، وحمزة ؛ لأنَّها على فَعَلَ يَفْعَلُ عنده ، وإنكاره « قنِطَ يَقْنِطُ » زاعمًا – على حدِّ تعبير أبي جعفر النَّحَّاس – أنَّ قراءة النَّحْوِيَّيْنِ هي أصحُّ في العربيَّة ، وقد عارضهُ أبوجعفر في هذا كُلِّه ، مُعلِّلًا لرأيه بأمور:

١– لأنَّ أهل الحرمين لا يُجمعون إلا على قوي في اللغة مروي عندهم، وهي قراءة فصيحة ، وممَّن قال بذلك – أيضًا – ابنُ عطية [٢].

٢– أنَّ القراءتين اللَّتين أنكرهما أبوعُبيدٍ جائزتان حسنتان وتأويلهما أنَّهما من باب الجمع بين اللغتين ، حيث أَخَذَ فِي الْمَاضِي بِلُغَةٍ ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ بِلُغَةٍ أخرى [٣]، وَهو بابٌ واسعٌ.

يقول ابنُ سيده : " وَتَرْكِيبُ اللُّغَتَين بابٌ واسعٌ كَقَنَط يَقْنَطُ وَرَكَنَ يَرْكَنُ، فيَحْمِله جُهَّالُ أَهْلِ اللُّغَة علَى الشُّذُوذِ" [٤].

والذي يبدُو لي أنَّ أبا عُبيدٍ قد قَصَد بقوله – عن قراءة أبي عمرو ، والكسائي – : إنَّها هي الأصَحُّ في العربيَّة ، أي : أنَّها الأجْود ، أو الأفْصح، أو الأكثر ، وهو قول أبي منصور الأزهريّ ، والعكبري [٥]، أبي شامة [٦] ، والبناء الدّمياطي[٧].

---

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٢.
(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ /٣٦٦.
(٣) ينظر : الصحاح: ٣/١١٥٥ (ق ن ط)، والجامع لأحكام القرآن:٣٦/١٠ ، والإتحاف ، ص: ٣٤٧.
(٤) المحكم : ٩/ ٤٤٤ (دوم) ، وينظر : تاج العروس : ٣٢ / ١٨٠ (دوم).
(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٥.
(٦) ينظر : إبراز المعاني ، ص : ٥٥٦.
(٧) ينظر : الإتحاف ، ص : ٣٤٧.

يقول أبو منصور الأزهريّ : " هُما لغتان : قَنَطَ يَقْنِطُ ، وقَنِطَ يقنَطُ. وأجْود اللغتين : قَنَطَ يقنِط ، وهو اختيار أبي عمرو ، والكسائي" [١].

ولعلَّه في اختياره قراءة النَّحْوِيَّيْنِ – هنا – للإجْماع على الفَتح في الماضي في قوله – تعالى – في سورة الشُّورى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ ﴾[٢] ، وهذا قولُ ابن خالويه ، وأبي شامة [٣] ، إذْ لَا يَكُونُ (فَعَلَ يَفْعَلُ) إِلَّا فِيمَا كَانَ ثَانِيهِ ، أَوْ ثَالِثُهُ أَحَدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ السِّتَّةِ : الْعَيْنُ وَالْغَيْنُ ، وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ ، وَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ إلا في لغة طَيِّئ ، فإنَّهم يُخالفون العربَ في هذا بإجازة ذلك فيما خلا من حُروفِ الحَلْق ، مثل : فَنى يَفْنى ، وبَقى يَبْقى[٤].

يقول ابن خالويه : " فالحجَّة لمن فتح النُّون أَنَّ بنية الْمَاضِي عِنْده بِكَسْرِهَا ، كَقَوْلك : عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَالحجَّة لمن كسَر النُّون أَنَّ بنية الْمَاضِي عِنْده بِفَتْحِهَا ، كَقَوْلك : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَهَذَا قِيَاس مُطَّرد فِي الْأَفْعَال. وَالِاخْتِيَار فِيهِ هَا هُنَا كسْر النُّون لإجماعهم على الفَتْح فِي ماضيه عِنْد قَوله – تَعَالَى – : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ ﴾ " [٥].

ويقول الجوهريّ : " القُنُوطُ : اليَأسُ. وقد قَنَطَ يَقنِطُ قُنُوطًا ، مثل : جَلَس يَجْلِسُ جُلُوسًا. وكذلك قَنَطَ يَقْنُطُ ، مثل : قَعَدَ يَقْعُدُ ، فهو قَانِطٌ. وفيه لُغةٌ ثالثة قَنِطَ يَقْنَطُ قَنَطًا ، مثل : تَعِبَ يَتْعَبَ تَعَبًا ، ... فهو قنط ... وأمَّا قَنَطَ

(١) معاني القراءات : ٢/ ٧١.
(٢) من الآية رقم /٢٨.
(٣) ينظر : إبراز المعاني ، ص : ٥٥٦.
(٤) ينظر : الدلائل في غريب الحديث: ٩٨٢/٣، ومعجم ديوان الأدب: ١٣٨/٢، وتهذيب اللغة : ٩٦/٣ (عثا) ، والأفعال لابن القطَّاع:١١/١، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ، ص: ٣٩٦.
(٥) الحجة في القراءات السبع ، ص : ٢٠٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يَقْنَط بالفتح فيهما، وقَنِطَ يَقْنِطُ بالكَسْر فيهما ، فإنَّما هو على الجَمع بين اللُّغتين" [١].

وبمثل ذلك قال ابن السّكيت [٢]، أبو محمد السّرقسطي (ت : ٣٠٢هـ) [٣]، والأزهريّ [٤] ، وابن جنِّي [٥].

وقد عُزيت اللُّغة الأُولى – في قول الجوهريّ – وهي (قَنَطَ يَقْنِطُ) ، كضَرَبَ يَضْرِبُ إلى أهل الحجاز ، وأسَد [٦]. بينما عُزيت اللُّغة الثانية ، وهي (قَنَطَ يَقْنُطُ) ، كقَعَدَ يَقْعُدُ إلى تميم [٧].

تتمَّة :

ومِن الجدير بالذِّكر أنَّ هناك مَن يَردُّ « يَقْنِطُ » (بِكَسْرِ النُّونِ) – على خلاف ما ذهب إليه أبو عُبيدٍ – يقول أبو محمَّد السّرقسطي : " حدثنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ ، قَالَ : قَالَ هَارُونُ : قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو :« يَقْنِطُ » (بِكَسْرِ النُّونِ) ، وَقَالَ : وَلأَنْ أَقُولَ : « يَقْنُطُ » أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَقُولَ : « يَقْنِطُ » " [٨].

---

(١) الصحاح : ٣ / ١١٥٥ (ق ن ط).
(٢) ينظر : إصلاح المنطق ، ص : ١٥٨.
(٣) ينظر : الدلائل في غريب الحديث : ٩٨٢/٣.
(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٩/ ٢٥ (ق ن ط).
(٥) ينظر : المحتسب : ٢ /٥.
(٦) ينظر : الإتحاف ، ص : ٣٤٧.
(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ /٣٦٦.
(٨) ينظر : الدلائل في غريب الحديث : ٩٨١/٣.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[١] – : " « وقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » هذه قراءة أبي عمرو ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي. وقرأ أهل المدينة وعاصم « وَقَرْنَ » (بفتح القاف)[٢]. و « قِرْن » (بكسر القاف) فيه تقديران : أمَّا مذهب الفرَّاء ، وأبي عُبيدٍ فإنَّه من الوَقار ، ويُقال : وَقَر يَقِرُّ وُقُورًا : إذا ثبت في منزله. والقول الآخر– أن يكون من قَرَّ في المكان يَقِرُّ (بكسر القاف) ، فيكون الأصل : واقْرِرْنَ حُذفت الرَّاء الأُولى استثقالًا للتَّضعيف وأُلقيت حركتها على القاف فصار وقِرْنَ ، كمَا يُقال : ظِلْتُ أفْعلُ (بكسر الظَّاء). فأمَّا و« قَرْن » فقد تكلَّم فيه جماعة من أهل العربيَّة ، فزعم أبو حاتم أنَّه لا مذهب له في كلام العرب ، وزعم أبو عُبيدٍ أنَّ أشياخه كانوا يُنكرونه من كلام العرب. قال أبو جعفر : أمَّا في قول أبي عُبيدٍ : إنَّ أشياخه أنكروه ، ذكر هذا في « كتاب القراءات » ، فإنَّه قد حكى في « الغريب المُصنّف » نقض هذا. حكي عن الكسائي أنَّ أهل الحجاز يقولون : قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ. والكسائي من أجلِّ مشايخه ، ولغة أهل الحجاز هي اللغة القديمة الفصيحة "[٣].

وضُح مما سبق أنَّ لأبي عبيدٍ رأيين تجاه قراءة أهل المدينة وعاصم : « وَقَرْنَ » (بفتح القاف) :

أحدهما – ذَكرَهُ في كتابه « القراءات » يُفيد – على حدٍّ قول أبي جعفر النَّحَّاس – بإنكار أشياخه لمثل هذا من كلام العرب.

---

(١) سورة الأحزاب من الآية رقم / ٣٣.

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٥٢١ ، ٥٢٢ ، والإتحاف ، ص : ٤٥٤.

(٣) إعراب القرآن : ٣ / ٢١٤ ، ٢١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيهما – يَحكيه في كتابه « الغَريب المصنّف » عن الكسائيّ – وهو من أجلِّ مشايخه – أنَّها لُغة حجازيَّة (١).

ويعقَّب أبو جعفر النَّحَّاس على ذلك بأنَّه لا اعتراض على هذه القراءةِ؛ لمجيئها على مشْهورِ اللُّغة ، فلُغة أهل الحجاز هي اللُّغة القديمة الفصيحة.

وقد نقل أبو إسحاق الثعلبي عن أبي عُبيدٍ قوله: "وكان أشياخنا من أهل العربيَّة يُنكرون هذه القراءة، وهي جائزةٌ عندنا، مثل قوله : ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾ (٢)"(٣).

ويقول أبو الحسن النيسابوري (ت : ٤٦٨هـ) فيما نقله عن أبي عُبيدٍ – أيضًا – : " كانَ أشياخُنا من أهل العربيَّة يذكرون القراءة بالفتح ؛ وذلك لأنَّ قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ لا يُجوِّزه كثيرٌ من أهل العربيَّة " (٤).

ويقول أبو الحسن القيرواني (ت : ٤٧٩هـ) : " وأمَّا الفتح فبعيد إلَّا أنَّه قد حكي : قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ ، وهي لُغة حكاها الكسائيّ " (٥).

ويقول ابن عطيَّة : " وأما من فتح القاف فَعَلى لُغة العَرب : قَرِرْتُ (بكسر الرَّاء) أقَرُّ (بفتح القاف) في المكان ، وهي لُغة ذكرها أبو<<عُبيدٍ في « الغَريب المصنّف » ، وذكرها الزَّجاج وغيره ، وأنكرها قومٌ ، منهم : المَازني وغيره " (٦).

---

(١) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : ٩ / ٥٨٢٩ ، ٥٨٣٠.

(٢) من الآية رقم /٦٥ من سورة الواقعة ، وهي قوله – تعالى – :﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾

(٣) الكشف والبيان : ٨/ ٣٤.

(٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٣/ ٤٦٩.

(٥) النكت في القرآن الكريم ، ص : ٣٩٤.

(٦) المحرر الوجيز : ٤/ ٣٨٣.

وما أَنكرهُ أبُو عُثمانَ المَازِنيُّ مِن هذا لا يَقدحُ في القراءة إذا ثَبَتت عن النَّبي – صَلَّى اللَّه عليْه وسلَّم – فيُستدَلُّ بما ثَبَت عنه من القراءة على صحَّة اللُّغة [١].

وفي توجيه القراءتين يقول السَّمين الحلبي : " فأمَّا الفتحُ فمِن وجْهين، أحدهما – أنَّه أمرٌ من قَرِرْتُ – بكسر الرَّاءِ الأُولى – في المكان أَقَرُّ به بالفتح. فاجتمع راءان في اقْرَرْنَ ، فحُذفت الثانيةُ تخفيفًا ونُقلت حركةُ الرَّاء الأولى إلى القاف ، فحُذفت همزةُ الوصل استغناءً عنها فصار «قَرْن». ووزنُه على هذا : « فَعْن» ؛ فإنَّ المحذوف هو اللامُ لأنَّه حصل به الثّقل. وقيل : المحذوف الرَّاء الأُولى ؛ لأنَّه لما نُقلت حركتُها بقيت ساكنة ، وبعدها أخرى ساكنة فحُذفت الأُولى لالتقاءِ السَّاكنين ، ووزنُه على هذا : « فَلْنَ » ؛ فإنَّ المحذوف هو العين. وقال أبو عليّ : أُبدلت الرَّاءُ الأُولى ياءً ونُقلت حركتُها إلى القاف ، فالتقى ساكنان ، فحُذفت الياءُ لالتقائِهما. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في توجيهِ أنَّها أمرٌ من قَرِرْت بالمكان. والوجه الثاني – أنَّها أمرٌ مِنْ قارَ يَقارُ ، كخَافَ يَخافُ إذا اجتمع. ومنه « القارَةُ » لاجتماعِها ، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين فقيل : قَرْنَ كخَفْنَ. ووزنُه على هذا – أيضًا – «فَلْن» ... وأمَّا الكسرُ فمِنْ وجهين – أيضًا – : أحدهما – أنَّه أمرٌ من قَرَّ بالمكانِ بالفتح في الماضي ، والكسرِ في المضارع ، وهي اللغةُ الفصيحةُ ، ويجيءُ فيه التوجيهاتُ الثلاثةُ المذكورة: إمَّا حَذْفُ الرَّاءِ الثانية، أو الأُولى، أو إبدالُها ياءً. والوجه الثاني– أنَّها أمرٌ مِن وَقَرَ يَقِرُ، أي: ثبتَ واستقرَّ. ومنه الوَقارُ. وأصلُه : اِوْقِرْن فحُذِفت الفاءُ وهي الواوُ ، واستُغني عن همزةِ الوصْل فبقي «قِرْن»، وهذا كالأمرِ مِنْ وَعَد سواء، ووزنُه على هذا عِلْنَ"[٢].

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٧٩، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٦٣٧.
(٢) الدر المصون : ٩/ ١٢١ ، ١٢٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحذْف في المكسُور أسْوغ ؛ لأنَّه اجتمع فيه مع التَّضغيف الكسرة ، وكلاهما مكرُوه[١].

وخُلاصة ذلك أنَّ من قرأ : « قِرْنَ » (بكسر القاف) يحتمل وجهين : أن يكون من الوَقَار – وهو مذهب أبي عُبيدٍ[٢] وغيره[٣] – أو من القَرَار في الموضع. ومن قرأ : « قَرْنَ » (بفتح القاف) فمن القَرَار ، وهذا قول الحذَّاق من النَّحويِّن. وقيل : من قار يقار إذا اجتمع ، والأوَّل أرْجح[٤]؛ لأنَّ سَوْدَة – رضي الله عنها – قيل لها : لِمَ لَا تخرجين ؟ فقالت : أمَرَنا الله بأن نقرَّ في بُيُوتنا ، وكانت عائشة إذا قرأت هذه الآية تبكي على خُروجها أيَّام الجمل ، وحينئذ قال لها عبد الله بن عمر : إن الله أمرك أن تقري في بيتك وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجاهِلِيَّةِ الْأُولى ، أي : مثل ما كان نساء الجاهلية يفعلن ، من الانكشاف والتعرض للنظر ، وجعلها أولى بالنظر إلى حال الإسلام[٥].

والصَّحيح – من وجْهة نظر أبي عُبيدٍ – «وَقِرْنَ» (بكسْر القاف)[٦].

---

(١) المحتسب : ٢٦٩/١ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٧٥٥.

(٢) وينظر : مذهبه – أيضًا – في مقاييس اللغة : ٦/ ١٣٣ (و ق ر).

(٣) كالبَغَويّ ، إذْ يقول : " الأصحُّ أنَّه أمْرٌ من « الوَقَار » ". (اللّباب في علوم الكتاب : ١٥/ ٥٤٦).

(٤) ينظر : معاني القرآن ، للفرَّاء : ٢/ ٣٤٢ ، ومعاني القراءات للأزهري : ٢/ ٢٨٣ ، وبحر العلوم : ٣/ ٤٩ ، والمحتسب : ٢٦٩/١ ، والمحرر الوجيز : ٤/ ٣٨٣ ، ومختار الصحاح ، ص : ٣٤٣ (و ق ر) ، والتسهيل لعلوم التنزيل : ٢/ ١٥١ ، والكليات ، ص : ٧٣٩.

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل : ٢/ ١٥١.

(٦) ينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد : ٣/ ٤٦٩.

وقد سَبقُه إلى القول بمثل ذلك أبو جعفر الطَّبري ، وأبو إسحاق الزَّجاج ، والأزهري [١].

يقول الأوَّل : " وهذه القراءة (وهي الكسْر في القاف) أوْلَى عندنا بالصَّواب " [٢].

ويقول الثاني : " والأجْوَدُ : « وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » (بكسْر القاف)"[٣].

والذي أَميلُ إليه وأُرجِّحه هو رأي أبي جعفر النَّحَّاس ، فـ « قِرْنَ » ، و« قَرْنَ » قراءتان مشْهورتان ، فبأيَّتهما قرأ القارئُ فمُصيبٌ.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [٤] – : " « وَإِدْبارَ السُّجُودِ » فيه قولان : قال ابنُ زيدٍ: النوافل. قال : وهذا قولٌ بَيِّنٌ ؛ لأنَّ الآية عامَّة فهي على العُموم إلَّا أن يقع دليلٌ ، غير أن حجَّة الجماعة جاءت لأنَّ معنى « وَإِدْبارَ السُّجُودِ » ركعتان بعد المَغْرِب ، قال ذلك عُمر ، وعليّ ، والحسن بن عليّ ، وابن عباس ، وابن مسعود – رضي الله عنهم – ومن التَّابعين : الحسن ، ومجاهد ، والشَّعبيّ ، وقتادة ، والضَّحَّاك ، وبعض المُحدِّثين يرفع حديث عليّ عن النبيِّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – « وإِدْبَار السُّجُودِ » قال : «رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ » [٥]. وقرأ أبو عمرو ، وعاصم ، والكسائيّ : «وَأَدْبارَ

(١) ينظر : معاني القراءات للأزهري : ٢/ ٢٨٣.
(٢) جامع البيان : ٢٠/ ٢٥٩.
(٣) معاني القرآن : ٤/ ٢٢٥.
(٤) سورة ق الآية رقم / ٤٠.
(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، في كتاب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ وَأَبْوَاب مُتَفَرِّقَة ، فِي أَدْبَار السُّجُودِ [ق : ٤٠] ، وَإِدْبَار النُّجُومِ [الطور : ٤٩] ، حديث رقم (٨٧٥٣) : ٢/ ٢٥٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

السُّجُودِ » (بفتح الهمزة) [١] جعلُوه جمع دُبْر ، ومن قال : إِدْبَار جعله مصدرًا من أَدْبَر ، وأجمعوا جميعًا على الكسر في ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٢] فذكر أبو عبيدٍ أنَّ السُّجود لَا إِدْبَار له. وهذا ممَّا أُخِذ عليه ، لأنَّ معنى « وإِدْبارَ السُّجُودِ » ما بعده وما يُعقِبُهُ ، فهذا للسُّجود ، والنُّجوم والإنسان واحد. وقد روى المُحدّثون الجلَّة تفسير « وَإِدْبارَ السُّجُودِ » ، « وَإِدْبارَ النُّجُومِ » فلا نعلم أحدًا منهم فرَّق ما بينهما " [٣].

أخذ أبو جعفر النَّحَّاس – كما هو واضحٌ – علَى أبي عُبيدٍ قوله :إنَّ السُّجود لَا إِدْبَار له ؛ مُعلِّلًا لرَأيه بأمرين :

١– أنَّ معنى « وأَدْبارَ السُّجُودِ » ما بعده وما يُعقِبُهُ ، فهذا للسُّجود ، والنُّجوم والإنسان واحد.

٢– اتِّفاق الجلَّة من المُحدثين في عدم التَّفريق بين قوله : « وَأَدْبار السُّجُودِ » ، « وَإِدْبار النُّجُومِ » عند تفسيرهم لهَاتَينِ الآيتين.

وفي هذا يقولُ الرَّازي : " ويُحْتَمَلُ أَن يُقَالَ : الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَالْمُرَادُ مِنَ السُّجُودِ : جَمْعُ سَاجِدٍ ، وَلِلنُّجُومِ سُجُودٌ ، قَالَ تَعَالَى :﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾ [٤] ... أَوِ الْمُرَادُ مِنَ النُّجُومِ : الْوَظَائِفُ ، وَكُلُّ وَظِيفَةِ نَجْم فِي

---

(١) اختلف القرَّاء فى قراءة قوله : « وأَدبار السُّجُود » ، فقرأته عامَّة قرَّاء الحجاز والكوفة سوى عاصم ، والكسائي : « وإدبار السُّجُود » (بكسر الألف) ، وقرأه عاصم ، والكسائي ، وأبو عمرو، وَابْن عَامر: « وأَدبار» (بفتح الألف). ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٠٧ ، والإتحاف ، ص : ٥١٤.

(٢) سورة الطُّور من الآية رقم / ٤٩. والقراءة بكسْر الهَمزة – هنا – هي لجُمهور القرَّاء ، لكنَّ قراءتها بفتْح الهَمزة فهي للمُطَّوِّعِيّ. ينظر : الإتحاف ، ص : ٥٢٠.

(٣) إعراب القرآن : ٤ / ١٥٤ ، ١٥٥.

(٤) سورة الرحمن الآية رقم / ٦.

اللُّغَةِ ، أَيْ : إِذَا فَرَغْتَ مِنْ وَظَائِفِ الصَّلَاةِ فَقُلْ : سُبْحَانَ اللَّـهِ ... فيكـون المعنى في الموضعين واحدًا ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مِنَ الْوَظَائِفِ "[١].

وهذه المسألة فيها توجيهان للعلماء :

الأول – مَن يَرى أنَّه لا يحسن كسْر الألف إلَّا فِي القراءة إذ الصَّـواب الفتح ، وهو قوْل الفرَّاء [٢] ، وأبي جعفر الطَّبري[٣].

الثاني – الْمَشْهُورُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِن آية سورة ق – وهي قولـه – تعالى– : ﴿ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾– بقراءتيها (فَـتْح الهَمـزة ، وكَسْـرها) – النَّوَافِلِ ، وقيل : ذِكْر اللَّهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، (أي : بعد انقضائها وتمَامها [٤]) ؛ وَهُوَ الْأَقْوَى فِي النَّظَرِ[٥]. فـ « الأَدْبار ، والإدْبار » ظَرْف مُتَّسعٌ فِيهِ ؛ فهُوَ على حذف « وَقْت » ، حُكيَ عَن الْعَرَب : جئْتُك دُبر الصَّلَاة ، كَمَا تَقـول : جئْتُك مَقْدمَ الحَاجِّ ، وخُفُوقَ النَّجْمِ ، أَي : وَقت ذَلك. (فـ « أَدْبارُ السُّجُودِ ، وإدْبارُه » : أواخِرُ الصَّلَواتِ [٦]). هذا بالإضافة إلى أنَّ الرُّكـوع والسُّـجود يُعبَّر بهما عن الصَّلاة ؛ لأنَّهما أعظم أركانها ، كما يُعبَّر بالوَجْه عن الذَّات ؛ لأنَّهُ أشْرَف أعضائها[٧]. وتَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ أَشْرَفِ أَجْزَائِهِ نَوْعٌ مَشْـهُورٌ فِي المجاز[٨]، كما فِي الْحَدِيثِ الشريف « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْـجِدَ فَلْيَرْكَـعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ »[٩].

---

(١) التفسير الكبير : ٢٨/ ٢٣٠ بإيجاز.
(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ١٩٦.
(٣) ينظر : جامع البيان : ٢٢/ ٣٨١.
(٤) ينظر : السراج المنير ، للخطيب الشربيني : ٤/ ٩١.
(٥) ينظر : أحكام القرآن ، لابن العربي : ١٦٢/٤.
(٦) المحكم : ٩/ ٣١٠ (د ب ر).
(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ، لمكّي بن أبي طالب : ٢/ ٦٩١.
(٨) التفسير الكبير : ٨/ ٢١٨.
(٩) الحديث أخرجه البُخاري في صحيحه ، في كتاب الصَّلاة ، باب إِذَا دَخَلَ أَحَـدُكُمُ المَسْـجِدَ فَلْيَرْكَـعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ ، حديث رقم (٤٤٤) : ٩٦/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن الجدير بالذكر أنَّ في قوله – تعالى– : « وَأَدْبار السُّجُودِ » فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ ، وَهِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ شُغْلَ الرَّسُولِ أَمْرَانِ : الْعِبَادَةُ وَالْهِدَايَةُ فَقَوْلُهُ : « وَأَدْبارَ السُّجُودِ » ، أَيْ : عَقِبَ مَا سَجَدْتَ وَعَبَدْتَ نَزِّهْ رَبَّكَ بِالْبُرْهَانِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْقَوْمِ ؛ لِيَحْصُلَ لَكَ الْعِبَادَةُ بِالسُّجُودِ وَالْهِدَايَةُ أَدْبَارَ السُّجُودِ [١].

أمَّا عن آية سورة الطُّور– وهي قوله – تعالى – :﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ (بكَسْر الهَمزة) فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِن « إِدْبَارِ النُّجُومِ » رَكعَتَا الصُّبْح ، وَإِنَّمَا سَمَّاهما « إِدْبَار النُّجُوم » ؛ لِأَنَّ الرَّجُل يُصَلِّيهمَا عِنْدَمَا يَزُول سُلْطَان النُّجُوم ، وَيَخْفَى ، وَيَذْهَبُ ضِيَاؤُهَا بِضَوْءِ الشَّمْسِ ، فَلَا يَخْرُجُ عَنِ التَّسْبِيحِ إِلَّا وَقْتَ النَّوْمِ [٢].

وَيُقَال: معنى قَوْله: «إِدْبَار النُّجُوم» : هُوَ التَّسْبِيح بعد صَلَاة الصُّبْح [٣].

والذي يبدُو لِي أنَّ قول أبي عُبيدٍ الذي أَخذَهُ عليه أبوجعفر النَّحَّاس يُمكن عدُّهُ مِن قبيل الحَثِّ علَى عدَم ترْك الإنسان تَسْبِيحَ اللَّه وَتَنْزِيهَهُ عَقب كُلِّ صَلاة ، فالتَّسبيح ليس له إِدْبار.

وممَّا يُقوِّي ذلك ما وَرَد عن الرَّازي إذ يقولُ : " « وَأَدْبار السُّجُودِ » يعني : بعد مَا فَرَغْتَ مِنَ السُّجُودِ ، وَهُوَ الصَّلَاةُ فَلَا تَتْرُكْ تَسْبِيحَ اللَّه وَتَنْزِيهَهُ بَلْ دَاوِمْ أَدْبَارَ السُّجُودِ ؛ لِيَكُونَ جَمِيعُ أَوْقَاتِكَ فِي التَّسْبِيحِ " [٤].

---

(١) التفسير الكبير : ٢٨/ ١٥٢.
(٢) ينظر : تفسير القرآن ، للسّمعاني: ٥/ ٢٨٢ ، وزاد المسير: ٤/ ١٨٢، والتفسير الكبير: ٢٨/ ٢٣٠.
(٣) تفسير القرآن ، للسّمعاني : ٥/ ٢٨٢.
(٤) التفسير الكبير : ٢٨/ ١٥٣.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عـزَّ وجـلَّ – : ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [١] – : " قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وشيبة . وقراءة ابـن كثير ، وأبي عمرو ، وأهل الكوفة : « انْشِزُوا فَانْشِزُوا » [٢]، وهما لغتـان بمعنى واحدٍ ، وأبو عبيدٍ يختار الثانية. ولو جاز أن يقع في هذا اختيار لكان الضَّمُّ أوْلَى ؛ لأنَّه فعل لا يتعدّى ، مثل : قَعَدَ يَقْعُدُ ؛ لأنَّ الأكثـر فـي كـلام العرب فيما لا يتعدّى أي يأتي مضمومًا وفيما يتعدَّى أن يأتي مكسورًا ، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ " [٣].

اعترض أبو جعفر النَّحَّاس – هنا – على اختيار أبي عبيدٍ قراءة ابـن كثير ، وَأَبي عَمْرو ، وَحَمْزَة ، والكسائى « وَإِذَا قِيلَ انشِـزُوا فَانشِـزُوا » (بِكَسْر الشِّين فيهمَا) ، إذ لو جازَ أن يقع في هذا اختيار – على حدِّ قوله – لكان ضمُّ الشِّين في الفِعْلين – هنا – أوْلَى من كسْرها فيهمَـا ؛ لأنَّ أكثـر كلام العَرب في الأفعال غير المُتعدِّية – أن تأتي مضمومة.

وخُلاصة ما يمكن قوله – هنا – أنَّه لا خلاف بين أبي جعفر النَّحَّاس ، وأبي عُبيدٍ فيما ذهبَا إليه ، فلكلٍّ وِجهتُهُ (إذا جازَ أن يقع في هذا اختيار).

أمَّا الأوَّل – فقد رَاعَى كثرة الاستعمال عند العرب ، بجعلهم « يفعُل » (بضم العين) لما لا يتعدى ، مثل : قَعَدَ يَقْعُدُ ، و« يفعِل » (بكسر العين) لما يتعدَّى ، مثل : ضَرَبَ يَضْرِبُ .

---

(١) سورة المجادلة من الآية رقم / ١١.

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٢٩ ، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٨٥ ، والإتحاف ، ص : ٥٣٦.

(٣) إعراب القرآن : ٤ / ٢٥٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا ما ارتآه ابن جنِّي ، إذ يقولُ : " وأنا أرَى أن « يفعُل » فيما ماضيه « فَعَل » في غير المتعدي أقيس من « يفعِل » ، فضَرَبَ يَضْرِبُ إذًا أقيس مِن قَتَلَ يَقْتُلُ وقَعَدَ يَقْعُدُ أقيس من جَلَسَ يَجْلِسُ. وذلك أن « يفعُل » إنما هي في الأصل لما لا يتعدى ؛ نحو كَرُم يَكْرُم. فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه « فعَل » أولى وأقيس " (١).

وأمَّا الثاني – فقد نظر إلى الأصالة في الاستعمال ؛ حيث إنَّ « يفعِل » (بكسْر العين) هو الأصل و« يفعُل » (بضمِّها) إنَّما هو داخلٌ عليه.

ولهُ ما يُؤيِّده من أدلَّة ، أذكرُ منها (٢) :

١- أنَّ العَرب قد آثَرتْ مُخالفة حركة العَين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما بناء على حياله ؛ فجعلوا مُضارع « فَعِلَ يَفعَلُ» ومضارع « فَعَل » في أكثر الأمر « يفعِلُ » ؛ لمُقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة ، وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها ، ولأنَّ الياء أيضًا مُقاربة للألف حتى إنَّهم قد قالوا : « حاحيت ، وعاعيت » ، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب إلا القُرب ، وما ليس بعلَّة قاطعة ؛ فلذلك تعاقبتا في « فَعِلَ يَفْعَلُ » ، و« فَعَلَ يَفْعِلُ ».

٢- اقتصارهم علَى الكسْر – الذي يجب معه الحذْف – عند إرادة حذْف الواو في مضارع « فعَلَ » ممَّا فاؤه واو ؛ لأنَّ الضَّمَّ ليس بأصل فيه ، وإنَّما بابه الكسْر.

---

(١) الخصائص : ١ / ٣٨٠.

(٢) يراجع في ذلك : المُنصف لابن جنِّي ، ص : ١٨٦ ، ١٨٧ ، والممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، ص : ٢٨٠ : ٢٨٥.

٣- لُزُوم الضَّمِّ باب ما ماضيه « فعُل » ، نحو : « ظَـرُف يَظـرُف ، وكَرُم يَكرُم ». فكمَا أنَّ الضَّمَّ قد يستبدُّ به « فَعُلَ » ، كما استبدَّ « فَعِلَ » بـ « يَفْعَل » ، فكذلك كان القياس أن يستبدَّ « فَعَلَ » بـ « يَفْعِل » ، فمن هنا كان « يَفْعُلُ » داخلًا على « يَفْعِل ».

ومِن الجدير بالذِّكر – هنا – أنَّه قد وَرَد ما يُفيد قياسيَّة « يَفْعِـل » ، و« يَفْعُلُ » لـ « فَعَل » مفتوح العَين في الماضي.

يقولُ صاحبُ شرْح الشَّافية : " قياس مُضارع « فَعَل » المفتوح عينه إمَّا الضَّمّ أو الكسْر ، وتعدَّى بعضُ النُّحاة – وهو أبو زيد – هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدُهما أولَى به من الآخر ، إلَّا أنَّه ربَّما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَح الآخر ويقبح استعماله ، فإن عَرِف الاستعمال فذاك ، وإلَّا استُعْمِلا معًا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضُهم : بل القياس الكسْر ، لأنَّه أكثر ، وأيضًا هو أخفُّ من الضَّم "[(١)]. ثم يُضيف قائلًا : " فاعلم أنَّهم استعملُوا اللُّغتين في ألفاظ كثيرة : كعَرَش يعرِشُ، ونفرَ ينفِرُ ، وشتَمَ يَشْتِمُ ، ونَسَلَ يَنْسِلُ ، ... وغير ذلك "[(٢)].

هذا وقد ذهب أبو جعفر الطَّبري وغيرُهُ[(٣)] إلى أنَّ القراءتين «انشُزُوا»، و« انشِزُوا » لُغتان مشهورتان.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ١١٧ ، ١١٨.

(٢) السابق : ١/ ١١٨ بإيجازٍ.

(٣) ينظر : الكشف والبيان ، للثعلبي : ٩/ ٢٦٠ ، وزاد المسير : ٤/ ٢٤٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧/ ٢٩٩ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء : ١٤١/٣ ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص : ٣٤٤ ، و معاني القراءات ، للأزهري : ٣/ ٦١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول أبو جعفر الطَّبري : " والصَّواب مِن القول في ذلك أنَّهما قراءتان معروفتان ، ولُغتان مشهورتان بمنزلة : يَعكُفُون ويَعكِفُون ، ويَعرُشُون ويَعرِشُون ، فبأيِّ القراءتين قرأ القارئُ فمُصِيبٌ "(١).

وقد عُزيت القراءة بضمِّ الشِّين في الفِعْلين – هنا – إلى أهل الحجاز(٢).

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله–عزَّ وجلَّ– : ﴿ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ﴾ (٣) – : "قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم. وقرأ يحيى بن وثَّاب ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : « وَالشَّفْعِ وَالْوِتْرِ » (٤). قال أبو جعفر : هو اختيار أبي عبيدٍ ، واحتجَّ بأشياء منها : أنه الأكثر في عادة الناس ، وأنَّ المُحدِّثين كذا يقولونه. قال أبو جعفر: لو قال قائل : الأكثر في عادة الناس الفتح لكان أشبَهَ وإنْ كان لا حجَّة في كليهما ولا في قول المُحدِّثين ؛ لأن المُحدِّث لا يضبط مثل هذا ، ولا يحتاج إلى ضبطه. ولو قال قائل : إنَّ الفتح أوْلَى لأنَّ قبله والشَّفع وهو مفتوح لكان قد قال قولًا يشبه الاحتجاجات ، ولكنهما لُغتان حسنتان ، كما قرئ على إبراهيم بن موسى عن إسماعيل بن إسحاق. قال : قرأت على أبي عثمان المازني وأبي إسحاق الزيادي عن الأصمعيّ قال : كلّ فرد وَتْرٌ ، أهل الحجاز يفتحون الوَتْر ويكسرون الوِتْر من الذّحل ، ومن تحتهم من قيس وتميم يُسوُّون بينهما. قال أبو جعفر : وقد بيَّن الأصمعيُّ أنَّهما لُغتان " (٥).

---

(١) جامع البيان : ٢٣/ ٢٤٦.
(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفرَّاء : ١٤١/٣ ، ولسان العرب : ٥/ ٤١٧ (ن ش ز) ، وتاج العروس : ١٥/ ٣٥٥ (ن ش ز).
(٣) سورة الفجر الآية رقم / ٣.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٨٣ ، والبحر المحيط : ١٠/ ٤٦٩ ، وتحبير التيسير ، ص: ٦١٢، والإتحاف ، ص : ٥٨٣.
(٥) إعراب القرآن : ٥ / ١٣٥ ، ١٣٦.

هكذا اختار أبوعبيدٍ قراءة يحيى بن وثَّاب ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي « وَالْوِتْرِ » (بكسْر الوَاو) ؛ مُحتجًّا بأنَّه الأكثر في عادة الناس ، وأنَّ المُحدِّثين كذا يقولونه. وقد تعقَّبه أبوجعفر النَّحَّاس بقوله : إنَّهما لُغتان حسنتان ، وأنَّه لو جاز الاختيارُ – هنا – لكان الفتحُ أَشْبه وأَوْلى.

وبمطالعة الكُتُب تبيَّن أنَّ للعلماء في هذه المسألة قولين :

الأوَّل – أنَّ « الوِتْر » (بالكسْر) : الفَرد ، و« الوَتْر » (بالفتْح) : الذَّحْلُ [(١)].

يقولُ الجوهريُّ : " الوِتْرُ (بِالْكَسْرِ) : الْفَرْدُ ، وَالْوَتْرُ (بِالْفَتْحِ) : الذَّحْلُ. هَذِهِ لُغَةُ أَهْلِ الْعَالِيَةِ. فَأَمَّا لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ فَبِالضِّدِّ مِنْهُمْ. وأَمَّا تَمِيمٌ فَبِالْكَسْرِ فِيهِمَا " [(٢)].

لكنَّ الفيُّوميَّ كان له رأيٌ آخر خَالفَ فيه الجوهريَّ ، فقد عزا فَتْحَ الْعَدَدِ وَكَسْرَ الذَّحْلِ لِأَهْلِ الْعَالِيَةِ وَبِالْعَكْسِ لِأَهْلِ الْحِجَازِ ، إذ يقول : " وَالوِتْرُ: الْفَرْدُ ، وَالوِتْرُ : الذَّحْلُ (بِالْكَسْرِ فِيهِمَا) لِتَمِيمٍ. وَبِفَتْحِ الْعَدَدِ وَكَسْرِ الذَّحْلِ لِأَهْلِ الْعَالِيَةِ. وَبِالْعَكْسِ وَهُوَ فَتْحُ الذَّحْلِ وَكَسْرُ الْعَدَدِ لِأَهْلِ الْحِجَازِ" [(٣)].

---

(١) بفَتْح الذَّال : الحِقْدُ وَالعَدَاوَةُ ، يُقَالُ : طَلَبَ بِذَحْلِهِ أَيْ بِثَأْرِهِ ، ويُسكَّنُ فيُجمَعُ على ذُحُولٍ : ذُحُولٌ ، وَيُفتحُ الحَاءُ فيُجمَعُ على أَذْحَالٍ. ينظر : الصحاح : ٤/ ١٧٠١ (ذ ح ل) ، والمغرب ، للمُطَرِّزِيّ ، ص : ١٧٤ (ذ ح ل) ، والمصباح المنير: ١/ ٢٠٦ (ذ ح ل).

(٢) الصّحاح : ٢/ ٨٤٢ (و ت ر) ، وينظر : مختار الصّحاح ، ص : ٣٣٢ (و ت ر) ، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٤١، وبصائر ذوي التمييز: ٥/ ١٥٧ ، وفتح الباري ، لابن حجر : ٢/ ٤٧٨ ، وعمدة القاري ، للعيني : ٧/ ٢.

(٣) المصباح المنير : ٢/ ٦٤٧ (و ت ر).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد سَبقَ الفيوميَّ إلى ذلك كلٌّ من ابن السّكِّيت [١] ، والأزهـريّ [٢]، وفخر الدِّين الرَّازي [٣].

الثاني- أنَّ «الوتْر» (بِكَسْر الوَاوِ ، وفتْحها) لُغَتَانِ بمعنًى واحدٍ [٤].

وقد عُزي كسْر الواو لقريش وتميم وأسد وأهل نجدٍ ، وفتحها لأهـل الحجاز [٥].

وقد عزا أبوحيَّان [٦] ، والبنّاء الدّمياطي [٧] فتْح الوَاو لقُريشٍ ، كمـا عزا الفيوميُّ كسْر الوَاو لأهْل الحِجَاز ، وتميم [٨].

يقول ابنُ خالويه : " فالحُجَّة لمن كسر : أَنَّه جعل الشَّـفع : الـزَّوْج ، وهما آدم وحوَّاء. وَالوتر الْفَرد ، وَهُوَ الله - عزَّ وَجلَّ - . وَقيل : بل الشَّفع : مَا ازدوج من الصَّلَوَات ، كالغداة ، وَالظُّهْر ، وَالْعَصْر. وَالْوتر : مَا انْفَـرد مِنْهَا ، كَصَلَاة الْمغرب وركعة الْوتر. وَالْحُجَّة لمن فتح : أَنَّه طابق بَين لفـظ الشَّفع وَلَفظ الْوتر. وَقيل : الْفَتْح وَالْكَسْر فِيهِ - إِذا كَانَ بِمَعْنى الْفَرد - لُغَتَانِ

(١) ينظر : إصلاح المنطق ، ص : ٣٠.
(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ١٤/ ٢٢٣ (و ت ر).
(٣) ينظر : التفسير الكبير : ٣١/ ١٤٩.
(٤) ينظر : معاني القراءات ، للأزهري : ١٤٢/٣ ، وتهذيب اللغـة : ١٤/ ٢٢٣ (و ت ر) ، وبحـر العلوم : ٤٧٥/٣ ، ٤٧٦ ، والمُحكم ، لابن سيده : ٩/ ٥٣٢ (و ت ر) ، والتبيـان ، للعكبـري : ١٢٨٥/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤١/٢٠ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣٠٩/٥ ، وفتح الباري ، لابن حجر : ٢/ ٤٧٨ ، ومحاسن التأويل : ٤٦٥/٩.
(٥) ينظر : زاد المسير : ٤٣٨/٤ ، والمزهر : ٢/ ٢٤٠.
(٦) ينظر : البحر المحيط : ١٠/ ٤٦٩.
(٧) ينظر : الإتحاف ، ص : ٥٨٣.
(٨) ينظر : المصباح المنير : ٢/ ٦٤٧ (و ت ر).

فصيحتان ، فالفتح لأهل الحجاز ، وَالْكَسْر لتميم ، فَأَمَّا من التِّــرَة والــذَّحْل فبالكسر لَا غير ، وَهُوَ: الْمُطَالبَة بِالدَّمِ ولَا يسْتَعْمل فِي غَيره "(١).

وقد حكَى الأَصْمَعِيُّ : في الذَّحْل اللُّغتين (٢).

يقولُ الأزهريُّ : " هما لغتان ، يقال للفَرد : وِتْر، ووَتْر. وكذلك الذَّحْل وِتْر، ووَتْر "(٣).

والصَّحيحُ ما قالهُ أبوجعفر النَّحَّاس ، وهو ما صرَّح بــه أبــو جعفــر الطَّبري من قبل ، حيث يقولُ : " والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان مُستفيضتان معروفتان في قراءة الأمصَار ، ولُغتان مشهورتان في العَرب ، فبأيَّتهما قرأ القارئُ فمُصيبٌ "(٤).

المسألة الثَّالثة - الحَذْف والزِّيادة:

أ/ في الحركات :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾(٥) – : "« كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ » ، أي : لا يفهمون ولا عندهم فقهٌ ولا علمٌ ، فهم كالخُشُب ، وهذه قراءة أبي جعفر ، وشــيبة ، ونافع ، وعاصم ، وحمزة. وقرأ أبو عمــرو ، والأعمــش ، والكســائي : «خُشْب » (بإسكان الشِّين) (٦) وإليه يميلُ أبو عبيدٍ ، وزعم أنه لا يعرف

(١) الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص : ٣٦٩ ، ٣٧٠.
(٢) ينظر : البحر المحيط : ١٠/ ٤٦٩.
(٣) معاني القراءات ، للأزهري : ١٤٢/٣.
(٤) جامع البيان : ٢٤ / ٤٠١.
(٥) سورة المنافقون الآية رقم / ٤.
(٦) ينظر: السبعة في القراءات، ص: ٦٣٦، والبحر المحيط: ١٨٠/١٠، وتحبير التيسير، ص:٥٨٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فَعَلَة تُجمع على فُعُل (بضم الفاء والعين). قال أبو جعفر : وهذا غلط وطعن على ما روته الجماعة وليس يخلو ذلك من إحدى جهتين : إمَّا أن يكون خُشُب جمع خَشَبة ، كقولهم : ثَمَرة وثُمُر فيكون غير ما قال من جمع فَعَلَة على فُعُل ، أو يكون كما قال حُذَّاق النحويين : خَشَبة وخِشَاب ، مثل : جَفَنة وجِفَان ، وخِشَاب وخُشُب ، مثل : حِمَار وحُمُر أيضًا ، فقد سُمع أَكَمَةٌ وأُكُمٌ وأُكْمٌ وأَجَمَةٌ وأُجُمٌ. فأما خُشْب فقد يجوز أن يكون الأصل فيه خُشُبًا حذفت الضَّمة لثقلها ، ويجوز – وهو أجود – أن يكون مثل : أَسَد وأُسْد في المذكَّر. قال سيبويه : ومثل خَشَبة وخُشْب : بَدَنَة وبُدْن ، ومثل مُذكّرَة «وَثَنٌ وَوُثْنٌ » ، قال : وهي قراءة [(١)]. وأحسب من تأوّل على سيبويه ، وهي قراءة يعني « كَأَنَّهُم خُشْبٌ » ؛ لأنَّ قوله : وهي قراءة تضعيف لها ، ولكنه يريد فيما يقال : « إِن تَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا وُثْنا» فهذه قراءة شاذة تروى عن ابن عباس [(٢)] " [(٣)].

فأبو عُبيدٍ يرى أنَّ قراءة « خُشْب » بوَزْن « فُعْل » – وهي اختياره – جمعٌ واحدتها « خَشَبَةٌ » ، كَمَا تَقُول : بَدَنَةٌ وَبُدْنٌ ؛ ولَيْس فِي اللُّغَةِ – على حدِّ قوله – فَعَلَةٌ تُجْمَعُ عَلَى فُعُلٍ (بضم الفاء والعين). ويَلزمُ مِن ثِقَلِهَا أَن تَقُول : البُدُن ، فتُقرأ (وَالبُدُن جَعَلْنَاهَا لَكُم) [(٤)] ؛ لأنَّ واحدتها

(١) ينظر : الكتاب : ٣ /٥٧١ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤.
(٢) ينظر : المحتسب : ١ / ١٩٨.
(٣) إعراب القرآن : ٤ / ٢٨٥ ، ٢٨٦.
(٤) سورة الحج من الآية رقم / ٣٦ ، وقد قرأ بها الحَسن وهي الأصل ؛ والجُمهور بسكونها تخفيفًا من الضَّمِّ ، أو كلّ منهما أصلٌ .الإتحاف ، ص : ٣٩٨. ومعنى القراءتين واحد. (ينظر : معاني القرآن ، لأبي جعفرالنحاس : ٤١١/٤ ، وبحرالعلوم ، للسّمرقندي : ٤٦٠/٢). والإسكان أحْسَن؛ لأنَّهُ في الأَصْل نعت إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ من البدانة ولَيْسَ مثل : خَشَبَة وخشب ؛ لِأَن هَذَا اسْم فالضم فِيهِ أحسن.(مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٩٣).

«بَدَنَة » أيضًا [١]. فالعربُ تجمع بعض ما هُوَ عَلَى صورة « خَشَبَة » عَلَى «فُعْل » من ذلك : أَجَمَة وأُجْم ، وبَدَنَة وبُدْن ، وأكَمَة وأُكْم [٢].

وعليه فقد شذَّ جمعُ خَشَبَةٍ وخَشَبٍ وصَحيفةِ على خُشُبٍ وصُحُفٍ ؛ لأنَّ فُعُلًا كَصُبُرٍ وكُتُبٍ وذُرُعٍ جمعٌ لشيئين : الأوَّل – الصِّفات التي على وزْن "فَعُول " بمعنى " فاعلٍ " كصَبُور وصُبُرٍ ، وغَيُورٍ وغُيُرٍ. الثاني – الاسم الرُّباعي ، صحيح الآخر ، مزيد قبل آخره حرف مَدٍّ ، ليس مختومًا بتاءِ التأنيث ، ككِتابٍ وكُتُبٍ ، وعَمُودٍ وعُمُدٍ ، وقَضيب وقُضُبٍ ، وسريرٍ وسُرُرٍ، ولا فرقَ أن يكونَ مذكَّرًا كهذه الأمثلة أو مؤنَّثًا ، كعَناقٍ وعُنُقٍ ، وذِراعٍ وذُرُعٍ [٣].

هذا وقد ذكر اليَزِيدِيُّ أنَّ « خُشْب » جمَاعُ الْخَشْبَاءِ ، كَقَولِه – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴾ [٤] وَاحِدتُهَا حَدِيقَةٌ غَلْبَاءُ [٥].

وقد تعقَّب أبو جعفر النَّحَّاس أبَاعبيدٍ في قوله – سالف الذِّكر – واصِفًا إيَّاه بالغَلط ، وأنَّه طعْن على ما روته الجماعة.

وقد وجه قراءة « خُشُب » (بضمِّ الخاء والشِّين) بأربعة توجيهات :

الأوَّل – أنَّ كلمة « خُشُب » جمْع « خَشَبة » ، مثل : أَكَمَةٌ وأُكُمٌ.

الثاني – أنَّها جمْع « خِشَاب » ، و« خِشَاب » جمْع « خَشَبة » ، مِثْل: ثَمَرَةٍ ، وثِمَارٍ ، وثُمُرٍ. فـ « خُشُب » ، جَمْعُ الْجَمْعِ.

---

(١) ينظر : الكشف والبيان ، للثعلبي : ٣٢٠/٩ ، والجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي : ١٢٥/١٨.
(٢) معاني القرآن ، للفرَّاء : ٣/ ١٥٩.
(٣) جامع الدروس العربية ، لمصطفى الغلاييني : ٢/ ٣٦ ، والموجز في قواعد اللغة العربية ، لسعيد الأفغاني ، ص : ١٤٨.
(٤) سورة عبس الآية رقم / ٣٠.
(٥) الجامع لأحكام القرآن : ١٢٥/١٨ بتصرُّفٍ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول الفرَّاء : " فمن ثقّل فكأنه جمع خَشَبَة خِشَابًا ، ثم جمعه فثقّل ، كما قَالَ : ثِمَار وَثُمُرٌ. وإن شئت جمعته ، وهو خَشَبَة على خُشُب ، فخفّفت وثقّلت ، كما قَالُوا : البَدَنَة ، والبُدْن ، والبُدُن ، والأُكُم ، والأُكْم " (١).

وقد أشار إلى مثل ذلك كلٌّ مِن أبي جعفر الطَّبري (٢) ، والأزهريّ (٣) ، وابن خالويه (٤) ، والجوهريّ (٥) ، وأبي زرعة (٦) ، والرَّازي (٧) ، والقُرطبي (٨) ، والزبيدي (٩).

الثالث – أنَّ كلمة « خُشْب » (بإسكان الشِّين) يجوز أن يكون الأصل فيها خُشُبًا ؛ حذفت الضَّمة للتَّخفيف.

يقول الأزهريّ : " هما لُغتان : خُشْبٌ ، وخُشُبٌ ، مثل : ثُمْر ، وثُمُر ، وبُدْن ، وبُدُن "(١٠). وَالتَّثْقِيلُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ(١١).

ويقول السّمرقندي : " قرأ الكسائي ، وأبو عمرو ، وابن كثير في إحدى الروايتين : « كَأَنَّهُم خُشْبٌ » (بجزم الشِّين) ، والباقون بالضَّمِّ ، ومعناهما واحد ، وهو جماعة الخشب "(١٢).

---

(١) معاني القرآن : ٣/ ١٥٨ ، ١٥٩.
(٢) ينظر : جامع البيان : ٢٣/ ٣٩٦.
(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٧/ ٤٤ (خ ش ب).
(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، ص : ٣٤٦.
(٥) ينظر : الصحاح : ١١٩/١ (خ ش ب).
(٦) ينظر : حجة القراءات ، ص : ٧٠٩.
(٧) ينظر : مختار الصحاح ، ص : ٩٠ (خ ش ب).
(٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢٥/١٨.
(٩) ينظر : تاج العروس : ٢/ ٣٥٣ (خ ش ب).
(١٠) معاني القراءات : ٧١/٣.
(١١) التفسير الكبير : ٣٠/ ٥٤٧.
(١٢) بحر العلوم : ٣/ ٣٦٥.

وبمثل ذلك قال أبو إسحاق الثّعلبي [١] ، وابن الأثير [٢]، وأبو حيّان [٣].

الرابع – ويجوز – وهو أجْود – على حدِّ تعبيره – أن يكون «خُشْب» (بإسكان الشِّين) جمْع « خَشَب » (بفتح الخَاء والشِّين) ، مثل : أَسَد وأُسْد في المذكَّر ، فقد كسَّروا " فَعَل " على " فُعْل " وهو قليل ، أمَّا " فُعُل " في ذلك الباب فهو مُخفف من " فُعُلٍ " [٤]. فلفظ الجمع – هنا – كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات ، وهذا ضرب من أضرب جمع التكسير[٥].

يقول ابن جنِّي : " فُعْل تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد ، نحو: الشُغْل والشَغَل ، والبُخْل والبَخَل ، والعُجْم والعَجَم ، والعُرْب والعَرَب. وفَعَلٌ مما يكسر على فُعْل كأَسَدٍ ، وأُسْدٍ ، ووَثَنٍ ووُثْنٍ ... " [٦].

وبمثل ذلك قال الجوهري [٧].

والذي يبدو لي – بعد هذ العرض – أن أبا عبيد قد راعى – في اختياره قراءة « خُشْب » (بإسكان الشِّين) – جانب الأكثرية عند العَرب ؛ إذ تسكين الأوسط – على حدِّ قول أبي جعفر الطبري – فيما جاء من جمْع فَعَلَة على فُعْل في الأسماء على ألْسن العَرب أكثر[٨]. بينما نظَر أبو جعفر النَّحَّاس إلى قراءة « خُشُب » (بضمِّ الشِّين) على أنها الأصل في فَعَلَةٍ.

---

(١) ينظر : الكشف والبيان : ٣٢٠/٩.
(٢) ينظر : النهاية : ٢/ ٣٢ (خ ش ب).
(٣) ينظر : البحرالمحيط : ١٨٠/١٠.
(٤) ينظر : الأصول في النحو ، لابن السراج : ٢/ ٤٣١.
(٥) ينظر : أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، ص : ٧٠.
(٦) الخصائص : ١٠٢/٢ ، ١٠٣.
(٧) ينظر : الصحاح : ٤/ ١٦٠٤ (ف ل ك).
(٨) ينظر : جامع البيان : ٢٣/ ٣٩٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول سيبويه : " وأما ما كان على فَعَلةٍ فإنه كُسِّر على فِعال، قالوا: ناقةٌ ونياقٌ ، كما قالوا: رَقبةٌ ورِقابٌ. وقد كسَّروه على فُعْلٍ ، قالوا: ناقةٌ ونُوقٌ، وقارةٌ وقُورٌ، ولابةٌ ولُوبٌ؛ وأدنى العدد لاباتٌ وقاراتٌ. وساحةٌ وسُوحٌ. ونظيرهن من غير المعتلّ: بَدَنَةٌ وبُدْنٌ، وخَشَبةٌ وخُشْبٌ، وأَكَمَةٌ وأُكْمٌ. وليس بالأصل في فَعَلةٍ وإن وجدتَ النظائر "(١).

والصَّواب مِن القول في ذلك أنَّهما قراءتان مَعروفتان ، ولُغتان فَصيحتان ، وبأيَّتهما قرأ القارئُ فمُصيبٌ (٢).

ب / في الحروف :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾(٣) – : " « يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ » قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، والكسائي بإثبات الياء في الإدراج وحذفها في الوقف. وحكي أنَّ أُبيًّا ، وابن مسعود – رضي الله عنهما – قرءا : « يَوْمَ يَأْتِي » بإثبات الياء في الوقف والوصل ، وقرأ الأعمش ، وحمزة : « يَوْمَ يَأْتِ » بغير ياء في الوقف والوصل (٤). قال أبو جعفر: الوجْه في هذا أن لا يُوقَف عليه وأن يُوصَل بالياء ؛ لأنَّ جماعة من النَّحويين قالوا : لا وجْه لحذف الياء ، ولا يُجزم الشيءُ بغير جَازمٍ ، فأمَّا الوقف بغير ياء ففيه قولٌ للكسائي ، قال : لأنَّ الفعل السَّالم يُوقفُ عليه

(١) الكتاب : ٣/٥٩٤.
(٢) جامع البيان : ٢٣/ ٣٩٦.
(٣) سورة هود الآية رقم / ١٠٥.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٠٩ ، وتحبير ، ص : ٤١٠ .

كالمجْزوم ، فحَذفَ الياء ، كما يحذف الضمَّة . على أنَّ أبا عبيدٍ قد احتجَّ بحذف الياء في الوقف والوصل بحجَّتين : إحداهما – أنَّه زعم أنَّه رَآهُ في الإمَام الذي يُقال له : مُصْحف عثمانَ – رضي الله عنه – بغير ياء ، والحجَّة الأخرى – أنَّه حكَى أنَّها لُغة هُذيل يقولون : ما أَدْرِ. قال أبو جعفر : أمَّا حجَّته بمصحف عثمان – رضي الله عنه – فشيء يَردُّهُ عليه أكثرُ العلماء. قال مالك بن أنس – رحمه الله – : سألت عن مُصحف عثمانَ – رضي الله عنه – فقيل لي قَد ذَهَبَ. وأمَّا الحجَّة بقولهم : ما أَدْرِ فلا حُجَّة فيه ؛ لأنَّ هذا الحرف قد حَكاهُ النَّحويون القُدماء وذكروا علَّته ، وأنَّه لا يُقاس عليه. والعلَّة فيه عند سيبويه – وإن كان سيبويه حكى : لا أدر [(١)]، كثرة الاستعمال ، ومعنى كثرة الاستعمال أنَّه نفي لكل ما جهل ، وأنشد الفرَّاء في حذف الياء [(٢)]:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا ∴ جُودًا وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّمَا " [(٣)].

---

(١) فهو يرى إثْبات الياء هنا وفي « يَوْمَ يَأْتِ » وصلًا ووقفًا ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم إلا للضَّرورة أو شاذًّا.(ينظر : الكتاب : ٤/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢/٣٠١ ، ٣٠٢). وهو ما كان مُوافقًا لقراءة ابن كثير ، كما في كتاب السَّبعة في القراءات ، فهو يقِف بالياء ويصِل بالياء (ينظر : ص : ٣٣٩).

(٢) البيت في بلا نسبة في : معاني القرآن ، للفرَّاء : ٢/ ٢٧ ، ١١٨ ، ٣/ ٢٦٠ ، والزاهر في معاني كلمات الناس : ٢/٨٠ ، وسر صناعة الإعراب : ٢/ ١٧٧ ، ٣٩٦ ، الصحاح : ٤/ ١٥٥٢ (ل ي ق) ، والمحكم : ٦/٥٠٧ (ل ي ق) ، ودرَّة الغوّاص في أوهام الخوّاص ، ص : ١٤٥ ، وأمالي ابن الشَّجري : ٢ / ٢٨٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٢٠ ، وغريب الحديث ، لابن الجوزي : ١/ ٣٦.

(٣) إعراب القرآن : ٢ / ١٨٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يرى أبوعبيد أنَّ – حذف الياء في « يَوْمَ يَأْتِ » – وصلًا ووقفًا هو الوجْه ؛ وعليه أكثر القراءات لموافقته مُصحف الإمام ، كما أنَّ هُذيلًا تستعمل حذف هذه الياءات كثيرًا [١].

يقول السّمرقندي " وروي عن عثمانَ ، أنَّه عُرض عليه الْمُصحف ، فوجد فيه حُرُوفًا من اللَّحن ، فقال : لو كان الكاتب من ثقيف والْمُملي من هُذيل ، لم تُوجد فيه هذه الحروف ، فكأنَّه قدَّم هُذيلًا في الفصَاحة " [٢].

بينما يرى أبوجعفر النَّحَّاس عدم الوقْف عليه ، وأنَّ إِثْبَات الياء في الوصل هو الأصل والوَجْه ، والأجود فِي النَّحْو ؛ لأنَّه لا وجْه لحذف الياء ، إذ لا يُجزم الشيءُ بغير جَازمٍ. وَوجْهُ حذْفهَا في الوقْفِ أنَّ الفعل السَّالم – على حدِّ قول الكسائي – يُوقفُ عليه كالمجْزوم.

وقد تَعقَّبَ أبا عُبيدٍ في استشهاده بمُصْحف الإمام ، وقياسه الآية الكريمة بقول هُذيل : لَا أَدْرِ ؛ مُبيِّنًا أنَّ مُصحف الإمام – كما يقولُ مالك بن أنس – رحمه الله – قد ذَهبَ ، وأنَّ قول هُذيل يُعدُّ من باب الشُّذُوذ. أو أنَّ العرب – كما يقولُ الخليلُ وسيبويه – تقول : لا أَدْرِ ، فتحذف الياء وتجتزئ بالكسرة ، ويزعمون أنَّ ذلك لكثرة الاستعمال.

وهذا ما يؤكِّده الفرَّاء قائلًا : " وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تسكنَان وما قبل الواو مضْموم وما قبل الياء مكسُور ، فإنَّ العرب تحذفهما وتَجتزئ بالضَّمَّة من الواو ، وبالكسْرة من الياء " [٣].

---

(١) وقد عدَّ ابنُ الشَّجري هذا الحذف شاذًّا في غير الفواصل والقوافي. (ينظر : أمالي ابن الشَّجري : ٢ / ٢٨٩).

(٢) بحر العلوم : ٢/ ١٤٢.

(٣) معاني القرآن : ٢٧/٢ ، وينظر قوله – أيضًا – في : زاد المسير : ٤٠٠/٢ ، ٤٠١.

والذي يختارهُ النَّحويُّون : « يَوْمَ يَأْتِي » بإثبات الياء [١].

ومن الجدير بالذِّكر – هنا – أنَّ من العلماء مَن يرَى أنَّ إثبات اليـــاء وحذفه لُغتان [٢].

وفي ذلك يقول الفرَّاء : " وقوله : « يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ » كتب بغير الياء وهو فِي موضع رفع ، فإن أثبتَّ فِيهِ الياء إذا وصلت القراءة كَانَ صَـــوَابًا. وإن حذفتها فِي القطع والوصل كان صوابًا " [٣].

ومنهم من يرى أنَّ إثبات الياء وصْلًا ووقْفًا هو الأصل والوجْه ، ووجْه حذْفها في الوصْل التَّخفيف ، ووجْه حذْفها في الوقْف التَّشْبيه بالفواصِل [٤].

والصحيح ما ذهب إليه أبوعُبيدٍ من حذف الياء وصلًا ووقفًا في قولـــه « يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ » ؛ اتِّباعًا لخطِّ المصحف [٥] ، كما أنَّ الاجتزاء بالكســـرة عن الياء كثير في لُغة هُذيلٍ [٦].

وحذْف الياء في غير ما ضرورة هو الرَّاجح لديَّ ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم – وهو أفصحُ كلامٍ بلا ريب – في أكثر من مَوضِع – بالإضافة إلى موضع سورة هُود هذا [٧] – منها قوله – تعالى – في سورة النساء :

---

(١) معاني القرآن ، للزجاج : ٣/٧٧ ، وينظر : حجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٣٤٩.

(٢) ينظر : الكشف والبيان ، للثعلبي : ٥/١٨٨.

(٣) معاني القرآن : ٢/ ٢٧.

(٤) ينظر : المحرَّر الوجيز ، لابن عطية : ٣/ ٢٠٧ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٠٩.

(٥) تخفيفًا. (ينظر : الجُمل في النَّحو ، للخليل ، ص : ٢٣١ ، والدُّر المصون : ٧/٢٧٠).

(٦) ينظر : الصّحاح : ٦/٢٢٦٢ (أ ت ى) ، والكشَّاف ، للزَّمخشري : ٢/ ٤٢٩ ، والبحر المحيط : ٦/٢٠٩.

(٧) وهو قوله : چڭ ڭچ من الآية رقم / ١٠٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ﴾[١] ، وفي سورة يونس ﴿ نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٢][٣].

وهو ما ارتآه – أيضًا – أبو جعفر الطَّبري ، وأبو إسحاق الزجاج.

يقولُ الأوَّلُ : " والصَّواب من القراءة في ذلك عندي : « يَوْمَ يَأْتِ » ، بحذف الياء في الوصْل والوقْف اتِّباعًا لخطِّ المصحف ، وأنها لغة معروفة لهذيل " [٤].

ويقولُ الثاني : " والذي أراهُ اتِّباع الْمُصحف مع إجماع القرَّاء ، لأنَّ القراءة سُنَّة " [٥].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٦] – : " « وَحَرامٌ عَلى قَرْيَةٍ » قراءةُ زَيدِ بن ثابتٍ وأهْل المدينة . وعن عليٍّ ، وابن مسْعودٍ ، وابن عبَّاسٍ « وحِرْمٌ عَلَى قَرْيةٍ » ، وقد رُوي عن ابن عبَّاس أنَّه قرأ : « وحَرِمَ عَلَى قَرْيَةٍ » (بفتح الحاء والميم وكسْر الرَّاء) ، ورُوِيَ عنه بضمِّ الرَّاء وفتح الحَاء والميم [٧]. والآية مُشْكِلة ، وقد ذكرنا فيها أقوالًا : فمِن أحسن ما قيل فيه وأجَلِّه ما رواهُ ابن عُيَينة ، وابن عُلَيَّة ، وهُشَيْم ، وابن إدريسَ ، ومحمَّد بن فُضَيل ،

---

(١) من الآية رقم / ١٤٦.
(٢) من الآية رقم / ١٠٣.
(٣) والياءات المحذوفات من كتاب الله – عزَّ وجلَّ – اكتفاء بالكسرة منها على غير معنى نداءٍ كثيرة. (ينظر في معرفة ذلك : المُقنع في رسم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو الدَّاني ، ص : ٣٨ وما بعدها).
(٤) جامع البيان : ١٥/ ٤٧٩.
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٧٧ ، وينظر قوله – أيضًا – في : الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٩٧.
(٦) سورة الأنبياء الآية رقم / ٩٥.
(٧) ينظر : المحتسب : ٦٥/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٤٠/١١ ، والبحر المحيط : ٧/ ٤٦٥.

وسليمان بن حَيَّان ، ومُعَلَّى عَن أبي داودَ ابن هِنْدٍ عن عِكْرِمة عن ابن عبَّاس – رحمه الله – في قوله – جلَّ وعزَّ – ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ قال : وَجَبَ أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ ، قال : لا يتوبون. قال أبو جعفر : واشتقاق هذا بَيِّنٌ من اللغة. وشَرْحُهُ أنَّ معنى حُرِّمَ الشَّيءُ : حُظِرَ ومُنِعَ منه ، كما أنَّ معنى أُحِلَّ : أُبِيح ولم يُمْنع منه. فإذا كان حَرَامٌ وحِرْمٌ بمعنى واحدٍ فمعناه : أنَّه قد ضُيِّق الخروج منه ومُنع فقد دَخَل في باب المَحظور بهذا. فأمَّا قول أبي عبيدٍ : إنَّ « لَا » زائدة فقد ردَّهُ عليه جماعةٌ ؛ لأنَّها لا تُزاد في مثل هذا المَوضع ، ولا فيما يقعُ فيه إشْكالٌ ، ولو كانت زائدةً لكان التَّأويل بعيدًا أيضًا، لأنَّه إن أراد : وحَرَام على قريةٍ أهلكناها أنَّهم يرجعون إلى الدُّنيا ، فهذا ما لا فائدة فيه ، وإن أراد التَّوبة فالتَّوبة لا تَحْرُمُ " [(١)].

تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أباعبيدٍ في قوله بزيادة « لَا » – هنا – في هذه الآية الكريمة بأنَّ ذلك غير مقبول ؛ مُستدلًّا بعدم زيادتها في مثل هذا المَوضع ، ولا فيما يقعُ فيه إشْكالٌ ، كما أنَّها لو كانت زائدةً – على حدِّ قوله – لكان التَّأويل بعيدًا أيضًا.

<u>وبمناقشة المسألة تبيَّن الآتي</u> :

أولًا – « حِرْمٌ ، وحَرَامٌ » لُغتان بمعنى واحدٍ ، مثل : حِلٌّ وحَلَالٌ ، و« حَرِمَ ، وحَرُمَ » في معنى « حَرَام » إلَّا أنَّ حَرَامًا اسْمٌ ، وحَرِمَ ، وَحَرُمَ فِعْلٌ[(٢)].

---

(١) إعراب القرآن : ٣ / ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١/ ٢٢٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، للزَّجاج : ٣/ ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، والحجَّة في القراءات السّبع ، ص : ٢٥١ ، وبحْر العلوم : ٢/ ٣٧٩ ، والكشف والبيان : ٦/ ٣٠٦ ، والمحرّر الوجيز : ٤/ ٩٩ ، وزاد المسير : ٣/ ٢١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيًا – أنَّ قراءةَ زيد بن ثابتٍ ، وأَهْل المدينة : « وَحَرامٌ » هي اخْتيار أبي عُبيدٍ [١].

والصَّواب مِن القول في ذلك – كما يقول أبوجعفر الطَّبري – أنَّهما قراءتان مشْهورتان مُتَّفقتا المعنى غير مُختلفتيه ، وذلك أنَّ الحِرْم هو الحَرَامُ ، والحَرَام هو الحِرْمُ ، كمَا أنَّ الحلَّ هو الحَلَالُ ، والحَلَال هو الحِلُّ ، فبأيَّتهما قرأ القارئُ فمُصيبٌ [٢].

ثالثًا – عُزيت قراءة : « وَحرَام عَلى قَريةٍ » إلى قُريشٍ ، بينما عُزيت قراءة : « حِرْم عَلى قَريةٍ » إلى هُذيلٍ [٣].

رابعًا – أنَّ حَرَامًا وحِرْمًا – هنا – مرفوعان ، وفي رفعهما وجْهان :

أحدهما – أنَّه مبتدأ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثة أوْجه :

أحدها – قوله (أَنَّهم لَا يَرْجِعُونَ) وفي ذلك حينئذٍ أربعة تأويلات :

التَّأويل الأوَّل – أنَّ (لَا) صِلَة وحشْو [٤] (زائدة [٥]) ؛للتقوية والتأكيد ، رُوِيَ ذلك عن ابن عبَّاسٍ ، واختَارهُ أبُو عُبيدٍ [٦] ؛ لأنَّ العرب

---

(١) ينظر : الكشف والبيان : ٦/ ٣٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٣٤٠.
واخْتياره لها ؛ سببُهُ أنَّها أَفْشَى فِي القِرَاءة – على حدِّ قولِ الفرَّاء. (ينظر معاني القرآن له : ٢/ ٢١١ ، ولسان العرب : ١٢/ ١٢٧ (ح ر م) ، وتاج العروس : ٣١/ ٤٦٣ (ح ر م).
(٢) جامع البيان : ١٨/ ٥٢٥.
(٣) ينظر : اللُّغات في القرآن ، لابن حسنون ، ص : ٣٧.
(٤) على حدِّ قول الكُوفيِّين.
(٥) على حدِّ تعبير البصريِّن .
(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١/٣٤٠. ومن القائلين بالزِّيادة – أيضًا – : سيبويه ، والفرَّاء، وابن جنِّي ، والزَّمخشري ، وأبوحيَّان الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري ، وأبوالبقاء الكفوي. يقول ابن جنِّي – عند حديثه عن زيادة الباء – : " ومعنى قولي : زيدت : أنَّها إنَّما جيء بها توكيدًا للكلام ".(سرّ صناعة الإعراب : ١/ ١٤٣).

تجعل (لَا) صلة في كلِّ كلام دخل في أوَّله أو آخره جحْد غير مُصرَّح به [١] والحرَام فِي معنى الجحْد ، فهي دَاخِلَة لتوكيد الجحْد [٢]. والمُراد بالرُّجوع في الآية : هو الرُّجوع بعد الموت إلى الحياة الدُّنيا ، والمعنى : ومُمتنع ومُحال على أهل قريةٍ قدَّرنا عليهم إهْلاكَهم لكُفرِهم رُجُوعهم إلى التَّوبة أو الحياة الدُّنيا قبل يوم القيامة ؛ ليُجدِّدوا السُّلوك والمَنهج الذي يُرضِي الله – تعالى – ويُصلِحُوا ما كانوا أفسَدُوه في مدَّة حَياتهم ، ويتداركوا ما فاتَهم من خيرٍ ، وما قصَّروا فيه من العقائد السَّليمة ، والأعمال الصَّالحة ؛ لأنَّهم قد تركوها ولا عودة لهم إليها. أي : أنَّهم قالوا ذلك وهم في البرزخ [٣] بعد هلاكهم في الدُّنيا ، وانتظارهم إلى يوم القيامة ، فجاءت عبارة (لَا يَرْجِعُونَ) مكان (يَرْجِعُونَ) ، فكانت (لَا) زائدة في هذا المقام. وممَّن ذهب إلى زيادتها أبوعمرو مُستشهدًا عليه بقوله – تعالى – : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [٤] [٥].

التَّأويل الثَّاني – أنَّها بمعنى النَّفي ، فهي غير زائدة (ثابتة) ، والتَّوكيد والتَّقوية فائدة يتمُّ المعنى من دُونها ، وهو مذْهب أبي جعفر النَّحَّاس[٦]. والرُّجوع يُطلق على الرُّجوع إلى الدُّنيا ، وعلى الرُّجوع إلى

---

(١) ينظر : جامع البيان : ٢٣/ ٢١٤ ، وتهذيب اللغة : ١٥/٣٠٠ (لا).
(٢) ينظر : حجَّة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٥٢٧.
(٣) هو: الحاجز والحاجب بين الشيئين ؛ لكي لا يصل أحدهما إلى الآخر، والمراد به تلك المدة التي يقضيها هؤلاء الكافرون منذ موتهم إلى يوم يبعثون. (ينظر : الصّحاح : ١/٤١٩ (ب رزخ) ، والكليات ، ص : ٢٢٦.
(٤) سورة الأعراف من الآية رقم / ١٢.
(٥) ينظر: البحر المحيط : ٧/ ٤٦٥ ، والدر المصون : ٨/ ١٩٨ ، ١٩٩ ، ومغني اللبيب ، ص : ٣٣٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٣/ ٥٩٤ ، وتفسير المراغي : ١٦/ ٥٢.
(٦) ومن العُلماء القائلين بعدم الزِّيادة – أيضًا – : أبوجعفر الطَّبري ، وفخر الدِّين الرَّازي ، وابن الأثير. ومن المُحدثين : د/ طالب محمد إسماعيل الزّوبعي ، وله مُؤلَّف بعنوان : " الحُرُوف الزَّائدة في ضوء الدِّراسات القُرآنية " ، ود/ فضل حسن عبَّاس ، وله مُؤلَّف بعنوان : " لطائف المنَّان وروائع البيَان في دعوى الزِّيادة في القُرآن ".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الآخرة [١]، وقد وردَ الرُّجوع إلى الآخرة في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، وسياق هذه الآية – محلّ الدراسة – والآيتين التي قبلها مُباشرة ، وهو قوله – تعالى – :﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣ فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴾[٢] – يُثبت أنَّ المُراد من الرُّجوع هو : رُجُوع النَّاس بعد الموت إلى الله – عزَّ وجلَّ – في حياةٍ أُخرى يقومون فيها بين يَدي الله فيُحاسبهم على ما قدَّموا. ويكون معنى الآية : إنَّ النَّاس الَّذين أهْلكهم اللهُ بسبب شُرُورهم وفسَادهم في الدُّنيا ، مُحال أن يكون ذلك نهاية أمْرهم ، بل لابدَّ أن يُحشروا ويرجعوا إلى الحياة الأُخرى ؛ ليُحاسبوا على أعمالهم في الدُّنيا ، فكلمة (لَا) في الآية غير زائدة ، والمعنى على أصالتها مستقيم [٣].

التأويل الثالث – أنَّ الحرام يُراد به الواجب [٤]. ويدلُّ عليه قوله : ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[٥] ، وترك الشِّرك واجب. ويدلُّ عليه – أيضًا – قولُ عبد الرَّحْمنِ بنِ جُمانَةَ المُحارِبيّ [٦] :

فإنَّ حَرَامًا لَا أَرَى الدَّهْرَ بَاكِيًا ∴ عَلَى شَجْوِهِ إلَّا بَكَيْتُ عَلَى عَمْرو[٧].

---

(١) ينظر : غرائب القرآن ، للنيسابوري : ٥/ ٥٣.
(٢) سورة الأنبياء الآية رقم / ٩٥.
(٣) ينظر: جامع البيان: ٥٢٥/١٨، ٥٢٦، والكشَّاف: ١٣٤/٣، ١٣٥، والمحرر الوجيز : ٤/ ٩٩.
(٤) هذا تأويلُ الكسائيِّ ومن قبله ابن عبَّاسٍ. (ينظر : زاد المسير : ٢١٢/٣ ،وتاج العروس : ٣١/ ٤٦٣ (ح ر م).
(٥) سورة الأنعام من الآية رقم / ١٥١.
(٦) البيت في : المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قُتيبة : ٢/ ٨٣٨ ، ولسان العرب : ١٢/ ١٢٧ (ح ر م) ، وتاج العروس : ٣١/ ٤٦٣ (ح ر م). وروي منسوبًا للخنساء في : الكشف والبيان: ٦/ ٣٠٧ ، والتفسير الكبير : ٢٢/ ١٨٥. والشَّجْوُ : الحُزْنُ وَالهَمُّ. (مقاييس اللغة : ٣/ ٢٤٩ (ش ج و ى).
(٧) ينظر : الكشف والبيان : ٦/ ٣٠٧ ، والتفسير الكبير : ٢٢/ ١٨٥ ، والبحر المحيط : ٤٦٦/٧ ، وغرائب القرآن ، للنيسابوري : ٥/ ٥٤.

والتَّأويل الرَّابع – قال أَبُومُسْلِم بن بَحْرٍ : " حرامٌ : ممتنع. وأنَّهم لا يرجعون : انتفاء الرُّجوع إلى الآخرة ، فإذا امتنع الانتفاءُ وَجَب الرُّجوع. فالمعنى : أنَّه يجب رُجُوعهم إلى الحياة في الدَّار الآخرة. ويكون الغرضُ إبطالَ قول من يُنكر البَعثَ[١]. وقولُ ابن عطيَّة في مُحرّره [٢] قريبٌ من هذا، إذْ يقولُ : " وُممتنعٌ على الكفرة المُهْلَكين أن لا يرجعون ، بل هم راجعون إلى عقاب الله وأليم عذابه ، فتكون (لَا) على بابها ، والحرَامُ على بابه".

الوجه الثاني : أنَّ الخبر محذوف تقديره : حرامٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثهم، ويكون " أنَّهم لا يرجعون " علَّة لما تقدم من معنى الجملة ، ولكن لك حينئذ في (لَا) احتمالان :

الاحتمال الأول – أن تكون زائدة. ولذلك قال أبو البقاء في هذا الوجه بعد تقديره الخبر المُتقدم : " إذا جعلتَ لَا زائدةً[٣] قلت : والمعنى عنده : لأنَّهم يَرْجعون إلى الآخرة وجزائها [٤].

الاحتمال الثاني – أن تكون غير زائدة بمعنى : مُمتنع توبتُهم أورجاءُ بعثهم ؛ لأنَّهم لا يرجعون إلى الدنيا فيستدركوا فيها ما فاتهم من ذلك [٥].

الوجه الثالث – أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له لفظًا ولا تقديرًا ، وإنَّما رفع شيئًا يقوم مقام خبره من باب " أقائم أخواك " . قال أبو البقاء : والجيِّد

---

(١) الدر المصون : ١٩٩/٨ ، وينظر : البحر المحيط : ٤٦٦/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٩٥/١٣.

(٢) ٤/ ٩٩.

(٣) التبيان ، للعكبري : ٩٢٧/٢.

(٤) الدُّر المصون : ١٩٩/٨.

(٥) اللباب في علوم الكتاب : ٥٩٥/١٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أن يكون " أنَّهم " فاعلًا سدَّ مسدّ الخَبر[١]. وفي هذا نظرٌ ؛ لأنَّ ذلك يشترط فيه أن يعتمد الوصْف على نفْي أو استفهام ، وهنا لم يعتمد المبتدأ على شيءٍ من ذلك ، اللهمَّ إلا أن ينحو نحو الأخفش ، فإنَّه لا يشترط ذلك. والَّذي يظهر قول الأخفش ، وحينئذ يكون في (لَا) الوجهان المُتقدمان من الزِّيادة وعدمها باختلاف معنيين : أي امتنع رُجُوعُهم إلى الدُّنيا أو عن شِرْكهم إذا قدَّرتَها زائدة ، أو امتنع عدمُ رُجُوعِهم إلى عقاب الله في الآخرة إذا قدَّرتها غير زائدة [٢].

ثانيهما – أنَّ حَرَامًا وحِرْمًا خبر لمبتدأ مَحذُوف ، أَي : والعمل الصَّالح حرام عليهم وعلى الوَجْهَينِ فـ « أَنَّهم لَا يرجعُونَ » تعلِيل على إضمار اللَّام والمعنى : لَا يرجعُونَ عَمَّا هم فِيهِ وَدَلِيل المحذوف ما تقدم من قوله – تعالى – : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[٣].

وخُلاصة ذلك أنَّ مَن تأوَّل « حَرامًا » في الآية بمعنى وَاجِب فـ (لَا) عنده أصليَّة وليست زائدةً ، والمَعْنى عنده : واجِبٌ على قريةٍ أهلكناها أَنَّهم لَا يَرْجعون. ومَن تأوَّلها بمعنى المَنْع فـ (لَا) عنده صِلَة وحَشْو ، ومَعْنى الآية عنده : ومُمتنعٌ على أهل قَريةٍ عزَمنا على إِهلاكها أو قدَّرنا إهْلاكَها أن يَرجعوا أو يتوبوا إلى أن تقوم السَّاعة ، والمُراد تصميمهم على الكُفر[٤].

فحَرامٌ اسمٌ مُشترَكٌ بين الممنُوع والوَاجب[٥].

---

(١) التبيان ، للعكبري : ٢/٩٢٧.
(٢) الدُّر المصون : ٨/ ٢٠٠.
(٣) مغني اللبيب ، ص : ٣٣٢.
(٤) ينظر : غرائب القرآن : ٥/ ٥٣ ، تاج العروس : ٣١/ ٤٦٣ (ح ر م).
(٥) التحرير والتنوير : ١٧/ ١٤٦.

والصَّواب في هذه المسألة هو ما ذهبَ إليه أبــوجعفر النَّحَّــاس ؛ إذ التَّأويل أولى مِن دَعوى الزِّيادة [١]. فالقُرآن غايــة لا تُــدرك فــي الإحكــام والإتقان ، إذ إنَّ كلَّ حرْف من أحرفه قد وُضع وضعًا مُحكمًا دقيقًا له مغزاهُ، وله دلالته الخاصَّة التي لا تتأتَّى إلَّا من خلاله.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ [٢] – : " ... « وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِيَ اسْمُهُ أَحْمَدُ » هذه قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، وابن كثير[٣]. وقراءة ابن محيصن ، وحمزة ، والكسائي « مِن بَعْدِ اسْمُهُ أَحْمَدُ » ؛ حذف الياء في الوصل لسكونها وسكون السِّين بعدها ، وهو اختيار أبي عُبيدٍ . واحتجَّ في حذفها بأنَّك إذا ابتدأت قُلت : اسْمُهُ فكسرتَ الهمزة. وهذا من الاحتجاج الذي لا يحصل منه معنى ، والقول في هذا عند أهل العربية : أن هذه ياء النَّفس فمن العرب من يفتحها ، ومنهم من يُسكِّنها. قد قرئ بهاتين القراءتين ، وليس منهما إلَّا صواب غير أن الأكثر في ياء النَّفس إذا كان بعدها ساكن أن تُحرَّك لئلا تسقط ، وإذا كان بعدها متحرك أن تسكَّن ، ويجوز في كلٍّ واحدة منهما ما جاز في الأخرى " [٤].

---

(١) ينظر : الجنى الدَّاني ، ص : ٣٠٣.

(٢) سورة الصف من الآية رقم / ٦.

(٣) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٣٥ ، والإقنــاع فــي القــراءات الســبع ، ص : ٢٧٠ ، والإتحاف ، ص : ١٤٩.

(٤) إعراب القرآن : ٤ / ٢٧٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُعلِّل أبوعبيدٍ لاختياره – هنا – قراءة ابن مُحيصن ، وحمزة ، والكسائيّ : « مِن بَعدِ اسْمُهُ أَحْمَدُ » بحذف ياء المُتكلم في الوَصْل ؛ بأنَّ الدَّاعي لذلك هو اتِّصالها بالسِّين التي بعدها ، حيثُ سقطت أَلف الوَصْل بينهما لفظًا لا خطًّا. لوُقُوعها – كما هو معلومٌ – في دَرج الكلام.

وقد اعترض أبوجعفر النَّحَّاس على هذه الحجَّة التي ساقها أبو عُبيدٍ ؛ إذْ يَرى أنَّها من الاحتجاج الذي لا يحصل منه معنى ؛ لأنَّ ياء النَّفْس – كما رُوي عن أهل العربيَّة – فيها لُغتان : الفتح والتَّسكين إذا لم يكن قبلها ساكنٌ، فإذا كان قبلها ساكنٌ فالفتح لا غير(١).

والقراءة بتحريك اليَاء – هنا – بالفَتح على الأصل ؛ إذ هي اللُّغة الفَصيحة فيها ، وهو الاختيار عند الخليل ، وسيبويه في كلِّ موضع تذهب فيه الياءُ لالتقاء ساكنين. ومن أسْكنها حذَف الياء – وهي في الكتاب ثابتةٌ – من اللفظ لالتقاء السَّاكنين ، وهما الياء والسِّين من اسْمِه ، قال بذلك : المُبرِّد وأبو عليٍّ(٢).

والصَّواب في ذلك هو ما قال به أبو جعفر النَّحَّاس ؛ فقد قرئ بهاتين القراءتين ، وليس منهما إلَّا صواب.

تتمة :

« ياء المُتكلم » هي : الياء التي تدلُّ على المُتكلِّم المُضمر المُتَّصل سواءً أكان منصوبًا أو مجرورًا، وتسمَّى– أحيانًا – : « ياء النَّفس » (٣).

---

(١) ينظر : السابق : ٢ / ٢٣١.

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٥/ ١٦٧ ، وإعراب القرآن ، للنَّحَّاس : ٣ / ١٣٨ ، والكشاف : ٤/ ٥٢٥ ، والتفسير الكبير : ٢٩/ ٥٢٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣/ ١٧٩.

(٣) ينظر : شرح الكافية : ١/ ١٨٢ ، وحاشية الصبان : ١/ ١٨٥ ، والنحو الوافي : ١/ ٢٨٠.

وهذه الياء تدلُّ على التحوّل ، أي : تدلُّ عن المتكلم الذي تحوَّل إليه شيء ، أو أضيف إليه ، فالأشياء والأمور مُطلقة حتى تقيد بالتَّملك ، أو بالإضافة ؛ لأنَّ الياء عندما تكون الحرف الأخير يزاد إلى دلالة التحوُّل فيها الاستقرار والامتداد.

وصورة الياء السَّاكنة في الرَّسم ، والمُتولّدة من مدِّ كسرة الحرف الأخير في الكلمة ؛ تثبت معنى التحوُّل واستقراره وانقطاعه ، ويقيّده المُتكلم. وحذفها يُطلق قيدها للاستمرار ، ولتشمل غير المتكلم – أيضًا – في حال الوقف ؛ لأن الوقوف على الكلمة يكون دُون الياء . وتكتب الكلمة على تسكين آخرها ؛ لأنَّ حذف الحركة يُعطي لها الاستقرار بالتَّسكين ، وإذا كان الحرف في الأصل ساكنًا فالوقوف عليه لا يُغيِّر في دلالته ، لكن بالحذف تُحرَّك الكلمة في الوصل فيتغيَّر حالها ، والوقف يكون على غيرها ، والرَّسم يُوثق ذلك.

المسألة الرَّابعة : **كَسْر حَرْف المُضَارعة (التَّلْتَلَة)** :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾[1] – :

" ... وقرأ يَحيى بن وَثَّابٍ ، والأَعْمَشُ : « فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ » [2]. وأنكر هذا أبو عُبيدٍ ، قال : لأنَّه ليس فيه حَرْف من حُرُوف الحَلق. قال أبو جعفر : لا معنى لقوله : ليس فيه حَرْف من حُرُوف الحَلق ؛ لأنَّ حُرُوف الحَلق لا تجتلب الكسرة ، وهذه اللغة ذكرها الخليلُ وسيبويه عن غير أهل الحجاز إذا

(١) سورة هود الآية رقم / ١١٣.

(٢) بكسر التاء ، ينظر : المحتسب : ٣٣٠/١ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٢١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كان الفعل على « فَعِل » كسروا أوَّل مُستقبله ليدلُّوا على الكسرة التي في ماضيه ؛ وكان يجب أن يكسر ثانيه ليتّفق مع الماضي فلم يجز ذلك للُزُوم الثاني الإسكان فكسروا الأوَّل ، فقالوا : يحْذر وهي مشهورة في بني فزارة وهُذيل ، كما قال : وإِخَالُ أَنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ(١).

وكذا إذا كان في ماضيه ألف وصل مكسورة كسروا أوَّل المستقبل ، نحو : « نِسْتعين » قال سيبويه : وكذا ما كان يجب أن تكون فيه ألف وصل ، مثل : تفعّل وتفاعل " (٢).

بيَّن أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ قراءة يحيى بن وثَّاب ، وعَلْقَمة ، والأَعْمَش، وابن مُصرِّفٍ ، وحَمزة – فيما رُوي عنه – : " فَتِمَسَّكُمُ " (بكسْر التَّاء) لُغة حكَاها الخليلُ ، وسيبويه عن غير أهل الحجاز(٣).

ويُؤكِّد ابن سيده أنَّ كسْرَ أوائل الحُرُوف المُضارعة معروفٌ في لُغة جميع العرب إلَّا أهل الحجاز (٤).

وكذلك صاحب شرح شافية ابن الحاجب (٥).

وقد عزاها ابن منظور إلى كثير من القبائل العربية ، إذ يقول : "وتِعْلم، بالكسر : لُغة قيس ، وتميم ، وأسد ، وربيعة ، وعامَّة العرب. وأمَّا أهل

---

(١) البيت من الكامل ، وهولأبي ذُؤَيب الهُذلي في : المفضليات ، ص : ٤٢١ ، وجمهرة أشعار العرب ، ص : ٥٣٥ ، والعقد الفريد : ٣/ ٢١٠ ، والمحكم : ٨/ ٣٤٢ (ن ص ب) ، واتفاق المباني ، ص : ١٨٩ ، ٢١٧ ، وتاج العروس : ٤/ ٢٧٠ (ن ص ب). وأوَّل البيت : فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيش ناصِبٍ.

(٢) إعراب القرآن : ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧.

(٣) ينظر : الكتاب : ٤/ ١١٠.

(٤) تنظر أمثلته الكثيرة وشواهده في : المخصص : ٤/ ٣٣٢ وما بعدها.

(٥) ينظر : ١/ ١٤١.

الحجاز ، وقوم من أعجاز هوزان ، وأزد السّراة ، وبعض هذيل ، فيقولون : تَعْلم ، والقرآنُ عليها " [١].

وتعرف هذه الظاهرة عند القدماء باسم : " تَلْتَلة بَهْرَاء " [٢].

ففي مجالس ثعلب [٣] : " وأمَّا تَلْتَلة بَهْرَاء ، فإنها تقول : تِعْلَمُونَ ، وتِعْقِلُونَ ، وتِصْنَعُونَ بكسر أوائل الحروف ".

ويقول الحريري : " وأمَّا تَلْتَلة بَهْرَاء فيكسرون حُرُوف المضارعة ، فيقُولون : أنت تِعْلَم " [٤].

وكسر حروف المضارعة ظاهرة ساميَّة قديمة ، تُوجد في العبريَّة ، والسّريانيَّة ، والحبشيَّة. وقد استمرت حتى الآن في اللَّهجات العربيَّة الحديثة كلِّها ؛ إذ يقال مثلًا – في لُغة التَّخاطب اليوميَّة – : مِين يِقْرَا ، ومِين يِسْمَع؟ (بكسر حرف المضارعة). وقد بقيت بعض آثار هذا القديم في العربيَّة الفصحى نفسها ، في بعض الأمثلة ؛ إذ يُكسر في الفُصحى حرف المُضارعة في : " إِخَال " بمعنى : " أَظُنّ " في كثير من النُّصوص التي وصلت إلينا [٥].

وقد سُمِّيت التَّلتلة بهذا الاسم – كما يقول أستاذنا الدكتور / يحيى الجندي – لعلَّتين هما :

الأُولى– لأنَّ التَّلتلة معناها : القلق والتَّحريك والإزعاج كما ورد في كتاب الصّحاح [٦].

---

(١) لسان العرب : ١٥/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ (و ق ى).
(٢) ينظر : المقتضب في لهجات العرب ، د/ محمد كريم ، ص : ١٤٣.
(٣) ٨١/١.
(٤) درة الغواص ، ص : ٢٢٤.
(٥) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة ، د/ رمضان عبد التواب ، ص ٢٦٧.
(٦) ينظر : ١٦٤٥/٤ (ت ل ل).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثانية – لأنَّها كانت في أوَّل وقُوعها ، وبدء حدُوثها ونشوئها خاصَّة بالتاء فقط في أوَّل المُضارع [١].

وقد وضَّح أبو جعفر النَّحَّاس الأفعال التي تجري فيها هذه الظاهرة على النَّحو الآتي [٢]:

الأوَّل – ما ثاني ماضيه مكسور ، نحو : عَلِمْت تِعْلَم ، وأنا إِعْلَم ، وهي تِعْلَم ، ونحن نِرْكَب. وتقلّ في الياء ، نحو : يعْلَم ، ويرْكَب ؛ استثقالًا للكسرة في الياء.

الثاني – ما في أوَّل ماضيه هَمزة وَصْل مكسورة ، نحو : تِنْطَلَق ، وتِسْوَدّ ، وتِبْيَضّ.

الثالث – ما كان يجب أن تكون فيه ألفُ وصْلٍ ، مثل : تَفَعَّلَ ، وتَفَاعَل، وتَفَعْلَلَ [٣].

وهذا النَّوع من الأفعال قال عنهُ سيبويه : " وكذلك كلّ شيءٍ من تَفَعَّلت، أو تَفَاعَلت ، أو تَفَعْلَلْت يجري هذا المجرى ، لأنَّه كان عندهم في الأصل ممَّا ينبغي أن تكون أوَّلَهُ ألفٌ موصولة ؛ لأنَّ معناه معنى الانفعال ، وهو بمنزلة : انْفَتَح ، وانْطَلَق ، ولكنَّهم لم يستعملوه استخفافًا في هذا القبيل... " [٤].

---

(١) نهاية الأرب في لهجات العرب ، د/ يحيى الجندي ، ص : ٢٥١.
(٢) ينظر في ذلك : الكتاب : ٤ / ١١٠ ، والمُحتسب : ٣٣٠/١ ، والمحرَّر الوجيز : ٢١٢/٣ ، والتِّبيان ، للعكبري : ٢/ ٧١٧
(٣) أي : المبدوء بتاءٍ زائدة مُعتادة ، وقيِّدت الزِّيادة بالمُعتادة احترازًا من التَّاء المزيدة في أوَّل الماضي شُذُوذًا ، كتَرْمَسَ الشَّيء من رَمَسَهُ بمعنى سَتره.(توضيح المقاصد : ٢/ ٦٠٠ ، وشرح التصريح : ١/ ٤٣٦ ، وتاج العروس : ١٥/ ٤٨٠ (ت ر م س) ، وحاشية الصبان : ٢/ ٨٩).
(٤) الكتاب : ٤ / ١١٢.

يُريد أَنَّهُ يجوز أَن يُقال في مُستقبل : تَدَحْرَجَ ، وَتَقَاتَلَ وَتَمَكَّن : تِتَدَحْرَج ، وتِتَقَاتَل ، وتِتَمَكَّن ؛ لأَنَّهُ كان الأصل فيما زاد على أربعة أحرفٍ من الأفعال الثُّلاثية أَن تكون فيها أَلِفُ وصلٍ فحُمل كَسر هذه الأفعال على كسر ما في أوَّله ألفُ وصْل [١].

أمَّا عن موقف أبي جعفر النَّحَّاس ، وأبي عُبيدٍ من قراءة يَحيى بن وَثَّابٍ ، والأَعْمَش وغيرهما : « فَتِمَسَّكُمُ » ، فأبوعبيدٍ يُنكرها مُحتجًّا بخُلِّوها من حُرُوف الحَلق ، وكأنَّ حُرُوف الحَلق هي التي تجتلب الكسرة. بينما يُجيزها أبو جعفر النَّحَّاس – وهو الصَّواب – ؛ مُستشهدًا بما حَكَاهُ الخليلُ ، وسيبويه من أنَّها لُغة جميع العرب إلَّا أهل الحجاز.

يقول العكبري : " « فَتَمَسَّكُمُ » : الجمهورُ على فتح التَّاءِ. وقُرِئ بكسْرها ، وهي لُغة ، وقيل : هي لُغة في كُلِّ ما عَيْنُ مَاضِيه مكسُورةٌ ولَامُه كعَيْنِه ، نحو : مَسَّ ، أَصْلُهُ : مَسِسْتُ ، وكسر أَوَّله في المستقبل تنبيهًا على ذلك " [٢].

وإنَّما منعهم أن يكسروا الثوان فِي باب فَعِل أنَّها لم تكن تُحرك فوضعوا ذلك في الأَوائِل ولم يكُونوا ليكسِروا الثَّالث فيلتبس يَفْعِل بيَفْعَل [٣].

والفِعْل « مَسَّ » على « فَعِل » ومضارعه على « يفعل » . تقول : مَسِسْتُهُ (بالكسر) أَمَسُّهُ مَسًّا ومَسِيسًا : لَمَسْتُهُ ، هذه اللُّغة الفصيحة. ومَسَسْتُه(بالفتح) أَمُسُّه (بالضَّم) لغة.

---

(١) المخصص : ٤ / ٣٣٤.
(٢) التبيان : ٢/ ٧١٧.
(٣) الكتاب : ٤ / ١١٢ ، والمخصص : ٤ / ٣٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول ابن فارس : " الميم والسِّين أصل صحيح واحد يدلُّ على جَسِّ الشَّيء باليَد. ومَسِسْتُهُ أَمَسُّهُ. وربَّما قالوا : مَسَسْتُ أَمُسُّ "(١).

ويقول الفيُّومي : " مَسِسْتُهُ من باب تَعِبَ وفي لُغة مَسَسْتُهُ مَسَّا من باب قَتَلَ : أَفْضَيْتُ إليه بيدي من غير حائلٍ هكذا قَيَّدُوهُ "(٢).

وعليه فقد جاءت قراءةُ « فَتِمَسَّكُمُ » (بكسْر التاء) على اللُّغة الفصيحة ، وبهذا يتَّفق مع داعي الكسْر المذكور في كلام أهل اللُّغة.

المسألة الخَامسة - الإدْغَام والإشْمَام :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾(٣) – : " « مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ » هذه قراءة أبي عمرو ، وابن كثير ، وحمزة (٤)، وهي اختيار سيبويه ، وأبي عُبيدٍ ، فأمَّا احتجاج أبي عُبيدٍ فإنَّه في السَّواد بياء واحدة ، قال أبوجعفر : هذا الاحتجاج لا يلزم ؛ لأنَّ مثل هذا الحذف في السَّواد ، ولكن اجتماع النَّحويِّين الحذَّاق في هذا أنَّه لمَّا اجتمع حرفان على لفظ واحدٍ كان الأولى الإدغام ، كما يُقال : جفّ . وقرأ نافع ، وعاصم : « مَنْ حَيِيَ عَن بيِّنةٍ » (٥)، والحجَّة لهما : أنَّه لا يجوز الإدغام في المستقبل فأتبعوا المستقبل الماضي ، وقد أجاز الفرَّاء الإدغام في المستقبل وأن يدغم « يحيى ». وهذا عند جميع البصريِّين من الخطأ الكبير ، ومثله لا يجوز في شِعْر ولا كَلَام ،

(١) مقاييس اللغة : ٥/ ٢٧١ (مسَّ).
(٢) المصباح المنير: ٢/ ٥٧٢ (م س س).
(٣) سورة الأنفال من الآية رقم / ٤٢.
(٤) السبعة في القراءات ، ص : ٣٠٦.
(٥) السابق ، الصفحة نفسها . وقراءة عَاصِم – هنا – فى رِوَايَة أَبى بكر.

والعلَّة في منْعه أنَّك إذا قلت : « يحيى » فالياء الثانية ساكنة فلم يجتمع حرفان مُتحرّكان فيدغم ، وقد كان الاختيار« لم يجفف » وإن كان يجوز لم «يَجِفَّ » ، ولم « يَجَفَّ » فيجوز الإدغام ، فأمَّا في « يحيى » فلا يجوز ، وأيضًا فإنَّ الياء تحذف في الجزم فهذا مُخالف ليجفَّ ، ولا يجوز أيضًا الإدغام في ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[١] ؛ لأنَّ الحركة عارضة "[٢].

وضُح – ممَّا سَبقَ – اختيارُ أبي عُبيدٍ قراءة : « مَنْ حَيَّ » (بياء واحدة) على الإدغام ؛ مُحتجًّا بأكثريَّتها عند السَّواد الأعظم من علماء العربيَّة؛ وهم الذين وضعوا قواعدهم على الكثير المُستفيض من كلام العَرب، الَّذي أدَّاهم إلى نَوْطِ القواعدِ به.يُضاف إلى ذلك كتابتها في المُصحف هكذا[٣].

وقد رفضَ أبو جعفر النَّحَّاس– وهو الصَّواب – احتجاج أبي عُبيدٍ هذا واصفًا إيَّاه بعَدم اللُّزوم ، وساق ما يُعضد رَأْيَهُ من مأثور كلام الحذاق من النَّحويِّين.

<u>وبمناقشة المسألة تبيَّن الآتي</u> :

١– يرى فريق من العلماء أنَّ الإدغام في قوله – تعالى – : « مَنْ حَيَّ » أكثر من الفكِّ [٤]. بينما يرى آخرون عكس هذا [٥].

---

(١) سورة القيامة الآية رقم / ٤٠.
(٢) إعراب القرآن : ٢ / ٩٩.
(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٨/ ٢٢.
(٤) ينظر : الكتاب : ٤/ ٣٩٥ ، والأصول في النحو : ٣/ ٢٤٧ ، ومختار الصحاح ، ص : ٨٦ (ح ي ا) ، ولسان العرب : ٢١١/١٤ (ح ي ا).
(٥) ينظر : شرح التصريح : ٧٦٠/٢ ، وهمع الهوامع : ٣/ ٤٨٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحقُّ أنَّهما لُغتان مشهورتان [١]، فإذا بنيت الماضي من « حَيِيت » فقلت : حَيِيَ يا فَتى ، فأَنت فِيهِ مُخيَّر إن شئت أدغمت وإن شئت بيَّنْت [٢]. وكلاهما فصيح [٣].

٢- أنَّ من قرأ : « مَنْ حَيَّ » : (بتشديد الياء) وهو الأصل ؛ فلأنَّ الحرفين مُتماثلان مُتحرِّكان ، فهو مثل : شَدَّ ومَدَّ [٤]. وحق المُدغم من الحُرُوف إن التقى بمثله ، أو بمقاربه أن يدخل فيه إدخالًا شديدًا ، فيرتفع اللِّسان بالحرفين ارتفاعة واحدة ، لا يفصل بينهما بوقف ، ولا غيره ، ويعتمد على الآخر اعتمادة واحدة ، فيصيرا لتداخلهما كحرفٍ واحدٍ [٥].

ومن قرأ بالإظهار ففيه وجهان : أحدهما - أَنَّ الماضي حُمل على المستقبل، وهو يَحْيَا فكما لم يُدغَم في المستقبل لم يُدغَم في الماضي ، وليس كذلك شَدَّ ، ومَدَّ فإنَّه يُدغَم فيهما جميعًا. والوجْه الثَّانِي - أَنَّ حركة الحرفين مُختلفة فالأُولى مكسورة ، والثَّانية مفتوحة ، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين [٦].

يقول الأزهري : " مَن قرأ : « حَيَّ » (بالإدغام) فالأصل : « حَيِيَ » فأدغم إحدى الياءين في الأخرى. ومَن أظهرهما فهو أتمُّ وأفصح. وكان الخليل ، وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة " [٧].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٨٣/٥ (ح ي ا)، وإبراز المعاني، ص: ٤٩١، والبحر المحيط :٣٢٩/٥،
(٢) المقتضب : ١/ ١٨١.
(٣) شرح التصريح : ٧٦٠/٢.
(٤) التبيان ، للعكبري : ٦٢٥/٢ بتصرُّفٍ.
(٥) جمال القرَّاء وكمال الإقراء ، ص : ٦٥١ بتصرُّفٍ.
(٦) التبيان ، للعكبري : ٦٢٥/٢ ، ٦٢٦.
(٧) معاني القراءات ، للأزهري : ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١.

فأمَّا قوله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[١] فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا « يُحْيِي » (بياءين ظاهرتين) ؛ لأنَّ حركة ثاني الياءين غير لازمة ، وأجاز بعضُهم (كالفرَّاء) « يُحيّ » (بياءَ واحدة مشددة مُدْغَمة)[٢].

وبنحو ذلك قال كلٌّ من : الفرَّاء [٣] ، والمبرِّد [٤] ، والأزهري [٥] ، وأبي زرعة [٦] ، وفخر الدِّين الرَّازي [٧] ، والزَّبيدي [٨] .

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ﴾[٩] –: " قال أبو عبيد : وقرأها ابن كثير بغير مدٍّ ولا همز. قال أبو حاتم : قرأها ابن كثير بإسكان السين. قال أبو جعفر: المعروف عن قراءة ابن كثير « إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ » على فَعيل"[١٠].

وجْه الخِلاف بين أبي جعفر النحَّاس وأبي عُبيدٍ يدورُ حول ما إذا كانت قراءة « إِنَّمَا النَّسِيُّ » (بغير مدٍّ ولا همز) ثابتة عن ابن كثير أم لا ؛ إذ إنَّ أبا عُبيدٍ يَحكي ثُبوتها عنه ، وأبو جعفر النَّحَّاس يَنْفي ذلك.

---

(١) سورة القيامة الآية رقم / ٤٠.
(٢) معاني القرآن ، للزَّجاج : ٢/ ٤١٨ ، والتفسير الكبير : ١٥/ ٤٨٧ ، وشرح التصريح : ٧٦٠/٢، وهمع الهوامع : ٣/ ٤٨٥.
(٣) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٤١١ ، ٤١٢.
(٤) ينظر : المقتضب : ١/ ١٨١.
(٥) ينظر : تهذيب اللغة : ٥/ ١٨٤ (ح ي ا).
(٦) ينظر : حجة القراءات ، ص : ٣١١.
(٧) ينظر : التفسير الكبير : ١٥/ ٤٨٧.
(٨) ينظر : تاج العروس : ٣٧/ ٥٠٨ (ح ي ي).
(٩) سورة التوبة من الآية رقم / ٣٧.
(١٠) إعراب القرآن : ٢ / ١١٧ ، ١١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحقُّ مع أبي عُبيدٍ ، فالقراءة ثابتةٌ عن ابن كثير ، وقد حكَاهَا جلَّة من العلماء ، كابن مُجاهدٍ ، والأزهريّ [١] ، والسّمرقندي[٢] ، وأبي إسحاق الثعلبي [٣] ، وابن عطيَّة الأندلسي [٤] ، وابن الجوزي [٥] ، وفخر الدِّين الرَّازي[٦] ، وأبي حيَّان [٧].

يقول الأوَّلُ : " اتَّفقُوا على هَمْز « النَّسِيء » ومَدِّه وكَسْر سِينه إلَّا مَا حدَّثنى به محمَّد بن أحمد بن واصل عن محمَّد بن سَعْدَان عن عُبيد بن عقيل عن شبْل عَن ابن كثيرٍ أَنَّه قرأ : « إِنَّمَا النَّسْءُ زِيَادَةٌ » فى وزْن النَّسْع. وحدَّثنى ابن أَبى خَيثمة وإدريس عَن خلف عَن عبيد عَن شبْل عَن ابن كثيرٍ أَنَّه قَرَأَ : « إِنَّما النَّسِيُّ » (مُشدَّدة الياء غير مهْموزة). وقد روى عن ابن كثيرٍ : « النَّسْىُ » (بفتح النُّون وسُكُون السِّين وضمِّ الياء مُخفَّفة) "[٨].

فمن قرأ : « إِنَّمَا النَّسِيُّ » (بتشديد الياء غير مهموز) فهو «النَّسِيءُ » بعينه خُفِّفت الهمزة ، وقيل : قُلبت الهمزة ياءً وأُدغمت الياءُ في الياء (التَّخفيف القياسيِّ) ، ومعناهما وَاحد ، كما فَعلُوا فِي : نَبِيءٍ وخَطِيئَةٍ ، فقالُوا : نَبِيٌّ وَخَطيَّةٌ بالإبدال والإدغامِ[٩] .

---

(١) ينظر : معاني القراءات : ١/ ٤٥٢.
(٢) ينظر : بحر العلوم : ٢/ ٤٩.
(٣) ينظر : الكشف والبيان : ٥/ ٤٤.
(٤) ينظر : المحرّر الوجيز : ٣/ ٣٢.
(٥) ينظر : زاد المسير : ٢/ ٢٥٧.
(٦) ينظر : التفسير الكبير : ١٦/٤٤.
(٧) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٤١٦ ، ٤١٧.
(٨) السبعة في القراءات ، ص : ٣١٤.
(٩) ينظر : معاني القراءات ، للأزهري : ١/ ٤٥٢ ، وبحر العلوم : ٢/ ٤٩ ، والمحرّر الوجيز : ٣/ ٣٢ ، والتفسير الكبير : ١٦/ ٤٤ ، والبحر المحيط : ٥/ ٤١٦.

و« النَّسِيءُ » (ممدود مهموز) : مصدرٌ ، كالخَرير والسَّعير والحَريق ونحوها ، يُقال : نَسَأ اللهُ في أجَلِكَ ، أي : زادَ اللهُ في أيَّام عُمرك ومدَّة حياتك ، حتى تبقى فيها حَيًّا. ويجوز أن يكون مفعولًا مصروفًا إلى فَعِيل ، مثل : الجَريح ، والقَتيل ، والغَريق ، تقديره : إنَّما الشَّهر المُؤخَّر زيادة في الكُفر[١] .

وكأنّ القول الأوّل أشبه بمعنى الكلام ، وهو أن يكون معناه : إنَّما التأخير الذي يُؤخِّره أهل الشِّرك بالله من شهور الحرم الأربعة ، وتصييرهم الحرام منهن حلالًا والحلال منهن حرامًا، زيادة في كفرهم وجحودهم أحكامَ الله وآياته [٢] .

يقول ابن عطية : " قال أبو عليّ : هو (أي : النَّسِيء ، بالمد والهمز) مصدرٌ ، مثل : النَّذِير ... ولا يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول ؛ لأنَّه يكون المعنى : إنَّما المُؤخَّر زيادة ، والمُؤخَّر الشَّهر ولا يكون الشَّهر زيادة في الكُفر. قال القاضي أبو محمَّد : وقال أبو حاتم : هو فَعِيل بمعنى مفْعول ، وينفصل عن إلزام أبي عليّ بأن يُقدّر مضاف كأنَّ المعنى : إنَّما إنْسَاء النَّسِيء " [٣] .

وأمَّا « النَّسْءُ » (ساكنة السين مهموزة) فعلى المصدر لا غير[٤].

و« النَّسْي » (مخففة الياء) ، لعلَّها لُغة فيه ، مثل : أَرْجَيْتُ وأَرْجَأْتُ[٥] . وقيل : هو مصدر من نسي ينسى ، إذا ترك [٦] .

---

(١) جامع البيان : ١٤/ ٢٤٣ ، والكشف والبيان : ٥/ ٤٣ ، ٤٤.
(٢) جامع البيان : ١٤/ ٢٤٣.
(٣) المحرّر الوجيز : ٣/ ٣٢ بإيجاز.
(٤) الكشف والبيان : ٥/ ٤٤ بتصرُّفٍ يسير.
(٥) التفسير الكبير : ١٦/٤٤.
(٦) المحرّر الوجيز : ٣/ ٣٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول الأزهري : " القراءة الجيِّدة « النَّسِيءُ » بالهَمز والمدِّ ، وبها قرأ أكثرُ القُرَّاء " (١) .

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴾ (٢) – : " قرأ يزيدُ بن القَعْقَاع ، وعمرو بن عُبيدٍ : « قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا » بالإدغام بغير إشمام . وقرأ طلحة بن مُصَرِّفٍ : « مَا لَكَ لَا تَأْمَنُنَا » بنونين ظاهرتين . وقرأ يحيى بن وثَّابٍ ، وأبو رَزِينٍ – ويُروى عن الأَعْمَش – : « مَا لَكَ لَا تِيمَنَّا » (بكسر التاء). وقرأ سائر النَّاس فيما علمت بالإدغام والإشمام (٣). قال أبو جعفر : القراءة الأولى بالإدغام وترك الإشمام هي القياس ؛ لأنَّ سبيل ما يُدْغَم أن يكون سَاكنًا. وقال أبوعُبيدٍ : لا بدّ من الإشمام. وهذا القول مردود عند النَّحويِّين. وقال أبو حاتم : لو كان إدغامًا صحيحًا ما أشمَّ شيئًا ، وهذا أيضًا عند النَّحويِّين غلط ؛ لأنَّ الإشمام إنَّما هو بعد الإدغام إنَّما يدلُّ به على أنَّ الفعل كان مرفوعًا « وتَأْمَنَنا » على الأصل ، « وتِيمَنَّا » لُغة تميم. يقولون: أَنْتَ تِضْرِبُ ، وقد ذكرناه " (٤).

يُلحظ – ممَّا سَبقَ – أنَّ قوله – تعالى – : « لَا تَأْمَنَّا » قُرئ على أربعة أوْجُهٍ (٥) :

---

(١) معاني القراءات : ١/ ٤٥٣.

(٢) سورة يوسف الآية رقم / ١١.

(٣) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٣٤٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩/ ١٣٨ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٤٥ ، والنشر : ١/ ٣٠٣.

(٤) إعراب القرآن : ٢ / ١٩٤.

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجاج : ٣/٩٤ ، ٩٥ ، والكشف والبيان : ٥/٢٠٠.

١- بإشْمام الميم الضَّمَّ - وهو اختيار أَبي عُبيدٍ - والإشْمامُ يدلُّ على الضَّمَّة المحذوفة.

والإشمام : هُو ضَمُّك شَفتيك من غير صَوت يُسمع ، فهُو بعد الإدغام وقبل فتْحة النُّون الثَّانية. وابن كيسَان يُسمى الإشْمام : الإشارة ... والإشمام لَا يكون إِلَّا فِي المرفُوع" [(١)].

ومعنى ذلك أنَّ القارئ ينطق النُّون السَّاكنة ، ويُتبع ذلك مُباشرة بضمِّ الشَّفتين مع بقاء لسانه على مخرج النُّون ، وإخراج الغُنَّة أكمل ما تكـــون ، فإذا بدأ بنُطق النُّون الثانية المفتوحة يقطع عمل الشَّفتين السَّابق، والمُشافهة تضبط كلَّ ذلك.

فالإشمام لا يدرك إلا بحاسَّة البصر ؛ لأنَّه لا أثر له في السَّمع [(٢)].

يقول الفرَّاء : " « لَا تَأْمَنَّا » تشير (يُريد الإشْمام) إلى الرَّفْعــة ، وإن تركت فَصَوابٌ " [(٣)].

وقد اختلف أهل الأداء وعلماء العربيَّة في كيفيَّة تلك الإشارة ، فقال بعضهم : هى أن يشار بالعضو (وهو الشفتان) إلى ضمَّة النُّون التِي كانت لها فِي الأصل قبل الإدغام. وقال آخرُون : هى الإشارة بالحركة إلى النُّون ، فيكون ذلك إخفاء لا إدغامًا صحيحًا ؛ لأنَّ الحركة لا تسكن رأسًا بل يضــعف الصَّوت بها ، فيفصل بين المُدغم والمُدغم فيه لذلك [(٤)].

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٨٠ ، ٣٨١ ، والشَّمعة المضيَّة : ١/ ٦١٩ ، ودليل الحيران ، ص : ٤٢١ ، وغاية المريد في علم التجويد ، ص : ١٨٤.
(٢) فتح ربّ البريَّة شرح المقدِّمة الجزريَّة ، لصفوت محمود سالم ، ص : ١٢٧.
(٣) معاني القرآن : ٢/ ٣٨.
(٤) المحكم في نقط المصاحف ، ص : ٨٢ ، والتبيان ، للعكبري : ٢/ ٧٢٤ ، وإبراز المعاني ، ص : ٥٣٢ ، والإتحاف ، ص : ٣٧ ، ٣٢٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالأوَّلون يجعلُون النُّون الأُولى مُدغمة فِي النُّون الثَّانية إدغامًا تامًّا ؛ لأنَّ الإشارة بالشَّفتين ليست بصَوت خارج إلى اللَّفظ ، وإنَّما هي تهيئة العُضو للدّلالة على كيفيَّة الحركة لا غير. والآخرون يجعلُون النُّون الأُولى مُخفاة غير مُدغمة ؛ لأنَّ الإشارة بالحركة هي تضعيف الصَّوت بها (١).

والقول الثاني هو الأكثر والصَّواب ؛ لتأكيد دلالته وصحَّته في القياس. وقد قال بذلك عامَّة الأئمَّة (٢).

ووجْه الإشمام : أنَّ الحرف المُدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السُّكون، فمن حيث أشمّوا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعًا في الإدراج ، أشمّوا النُّون المُدغمة فى « تَأْمَنَّا» (٣).

وقيل : وجه الإشمام : الفرق بين إدغام المُتحرّك وإدغام السَّاكن (٤).

٢- بالإدغام وترْك الإشْمام (٥)؛ لأنَّ الحرفين من جنسٍ واحدٍ. وترْك الإشمام جيِّدٌ ؛ لأنَّ الميم مفتوحةٌ فلا تُغَيَّر. يقول الأخفش: "والإدغام أحسن"(٦).

٣- بالإظهار على الأصل ، وهو جيِّدٌ ؛ لأنَّ النُّونين من كلمتين ، وقد شذت القراءة بها ؛ لمخالفتها رسم المصحف فقد خُطَّ بنُونٍ واحدةٍ على خلاف الأصل (٧).

---

(١) المحكم في نقط المصاحف ، ص : ٨٢ ، ٨٣.
(٢) المحكم في نقط المصاحف ، ص : ٨٢ ، ٨٣ ، وإبراز المعاني ، ص : ٥٣٢.
(٣) إبراز المعاني ، ص : ٥٣٢.
(٤) السَّابق ، الصفحة نفسها.
(٥) وهي قراءة أبي جعفرٍ ، حيثُ يقرأ بالإدغام المحض بلا إشارة. (الإتقان :١/ ٣٢٧).
(٦) معانى القرآن : ١/ ١٦٠ ، والصّحاح : ٥/ ٢٠٧١ (أ م ن).
(٧) ينظر : إبراز المعاني ، ص : ٥٣١ ، وهداية القاري : ١/٢٦٠.

٤- بكسْر تاء العلامة على لُغة تميم [١]، وهي قراءة شاذة ؛ لأنَّها على خلاف خطِّ المُصحف ، لكنَّها جائزة في العربيَّة.

ووجْه الخلاف - هنا - بين أبي جعفر النَّحَّاس ، وأبي عُبيدٍ يدورُ حول كيفيَّة قراءة قوله - تعالى - : « مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا » ، فأبوعُبيدٍ يرى أنَّه لا بدَّ من الإشمام مع الإدغام. أمَّا أبو جعفر فيرى أنَّ القراءة بالإدغام المحض من غير إشمام هي القياس ؛ لأنَّ سبيل ما يُدْغَم أن يكون سَاكنًا. فالاثنان متفقان في الإدغام ، مختلفان في كيفيَّة اللَّفظ به.

والحقُّ مع أبي عُبيدٍ ؛ فلم يَقرأ أحدٌ من القُرَّاء السَّبعة بالإدغام الصَّريح، ولا بالإظهار[٢].

وقد وقَع الإجماع على إشمام حَرف النُّون المضموم في الفِعْل « تَأْمَنُ» المُدغَم في نُون الضَّمير بعده [٣].

يقول أبو شامة : " قال أبو الحسن الحوفي : جُمهور القرَّاء على الإشمام للإعلام بأنَّ النُّون من « تَأْمَنُ » كانت مرفوعة ، وصفة ذلك أنَّك تشير إلى الضَّمَّة من غير صوت مع لفظك بالنُّون المُدغمة ، وهو شيءٌ يحتاج إلى رياضة " [٤].

فإشمام الضَّمِّ مع الإدغام ما لا يطوع به كلّ لسان [٥].

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٦/ ٢٤٥ ، وفتح القدير ، للشوكاني : ٣/ ١٢.
(٢) الشَّمعة المضيَّة : ١/ ٦١٩.
(٣) ينظر : التبيان ، للعكبري : ٢/ ٧٢٤ ، البحر المحيط : ٦/ ٢٤٥.
(٤) إبراز المعاني ، ص : ٥٣٢.
(٥) تأويل مشكل القرآن ، ص : ٣٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويقول أبو الحسن الصَّفاقسي : " فَقلَّ من يُحْسن قراءتها ، إذ غالب قرَّاء زماننا ينطقون بنون مُشدَّدة من غير رَوْمٍ [١] ولا إشمام. وهذا وإنْ قَرأ به أبو جعفرٍ فليس من قراءتهم " [٢].

وجاز الإدغام والبيان جميعًا ؛ لأنَّ الحرفين ليسا بلزمانه ، فلما لم يلزما صارا بمنزلة « اقْتَتَلُوا » في جواز البيان فيه والإدغام جميعًا [٣].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [٤] – : " حكى أبو عبيدٍ أنَّ حمزة كان يُدغم التاء في الطَّاء ويُشدِّد الطَّاء [٥]. قال أبو جعفر : وهذا الذي حكاه أبو عبيدٍ لا يقدر أحد أن ينطق به لأنَّ السِّين ساكنة والطَّاء المُدغمة ساكنة. قال سيبويه : هذا مُحال إدغام التاء فيما بعدها ، ولا يجوز تحريك السِّين ؛ لأنها مبنية على السُّكون. وفيه أربع لُغاتٍ حكاها سيبويه ، والأصمعيّ ، والأخفش، يُقال : استَطَاعَ يَسْتَطِيعُ ، واسْطَاعَ يَسطِيعُ فيحذف التاء ؛ لأنَّها من مخرج الطَّاء ، ويُقال : اسْتَاعَ يَسْتِيعُ فتحذف الطَّاء ، واللغة الرابعة : أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ (بقطع وضمِّ أوَّل الفعل المُستقبل) ، وأصله عند سيبويه : أَطَاعَ يُطِيعُ فجاؤوا بالسِّين عوضًا من ذهاب حركة العَين ، وحكى الكسائي : أنت تِسْتطيعُ (بكسر التاء الأُولى) " [٦].

---

(١) وهو الإتيان بثلثي الحركة ، وقيل : بثلث الحركة بحيث يسمعه القريب دون البعيد ، ويُعبّر عنه بعضهم بالاختلاس.(غاية المريد ، ص : ٧٥ ، ٧٦).
(٢) تنبيه الغافلين ، ص : ٨١.
(٣) إعراب القرآن ، للباقولي ، ص : ٢٢٠.
(٤) سورة الكهف الآية رقم / ٩٧.
(٥) ينظر قراءة حمزة في : السبعة في القراءات ، ص : ٤٠١ ، والعنوان ، ص : ١٢٥ ، والإقناع ، ص : ٣٤٤ ، وتحبير التيسير ، ص : ٤٥٠.
(٦) إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨.

بيَّن أبو عُبيدٍ – فيما حكاهُ عن حمزة الزَّيَّات غير خلَّاد [١]– أنه كان يَقرأ : « فَمَا اسْطَّاعُوا » (بتشديد الطَّاء) ، كأنَّه أراد : اسْتَطَاعُوا ، ثُمَّ أَدغم التَّاء في الطَّاء فشدَّدَها ، وهو بعيدٌ – كما ذكر جأبو جعفر النَّحَّاس – لما فيه من الجَمع بين السَّاكنين ليس فيهما حرف مدٍّ ولينٍ.

والقراءات المنسُوبة إلى كلِّ قارئ من السَّبعة وغيرهم مُنقسمة إلى : المُجمع عليه والشَّاذ ، غير أنَّ هؤلاء السَّبعة ، ولشُهرتهم ، وكثرة الصَّحيح المُجتمع عليه في قراءتهم تَركن النَّفس إلى ما نُقل عنهم ، فوق ما يُنقل عن غيرهم. فممَّا نُسب إليهم ، وفيه إنكارٌ لأهل اللُّغة وغيرهم قراءة حمزة هذه [٢].

وقد عزاها أبوحيَّان – أيضًا – إلى طَلْحة [٣].

والوجهُ في الإدغام كما قال أبو عليّ : « لمَّا لم يمكن إلقاءُ حركةِ التاءِ على السين لئلا يُحَرِّكَ ما لا يتحرك » – يعني أنَّ سين استفعل لا تتحرك – أُدْغم مع السَّاكن ، وإن لم يكن حرف لينٍ. وقد قرأت القرَّاءُ غير حرفٍ من هذا النَّحو. وقد أنشد سيبويه : « ومَسْحِيِ » [٤]، يعني في قول الشَّاعر[٥] :

---

(١) بصائر ذوي التمييز : ٣/ ٥٢٠.

(٢) المُرشد الوجيز ، لأبي شامة ، ص : ١٧٤ ، ومنجد المقرئين ، ص : ٧٦.

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٢٢٨.

(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٤٥٠.

(٥) لم أعثر على قائله ، والبيت في : المحكم : ٦/٧٠٨ (ك س ر) ، والمخصص : ٢/٣٣٠ ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه : ١/١٣٧ ، ولسان العرب : ٥/١٤١ (ك س ر) ، وحياة الحيوان الكبرى : ٢/٣٦٤ ، وتاريخ آداب العرب : ١/٦٩. وقد استدرك أبو الحسن ذلك عليه وقال : إنَّ هذا لا يجوز إدغامه لأنَّ السِّين ساكنة ، ولا يُجمع بين ساكنين ، قال : فهذا لعمري تعلّق بظاهر لفظه ، فأمَّا حقيقة معناه فلم يرد مَحْض الإدغام. (المحكم : ٦/ ٧٠٩ (ك س ر)).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كأنَّه بعد كَلالِ الزَّاجِرِ ∴ ومَسْحِي مرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

يريد : « ومَسْحِه » ، فأدغم الحاء في الهاء بعد أَن قلب الهاء حاءً ، وهو عكسُ قاعدة الإدغام في المتقاربين (١).

يقول ابنُ خالويه : " ... فالسِّين فِي اسْتَطَاعُوا ساكنة ، كلَام التَّعريف. ومن العَرب الفصحاء من يحرِّكها فيقُول : اللَّبَكَة(٢) والأحمر ، فجاوز تَشْبيه السِّين بهذه اللَّام. وأيضًا فإنَّهم يتوهمون الحركة في السَّاكن والسُّكون فِي المتحرك ، كقول عبد القَيْس : « اسل » فيدخلُون ألف الوَصْل على متحرك توهّمًا لسكونه " (٣).

وهذه القراءةُ قد لحَّنها بعضُ النحاة. قال الزَّجاج : " من قرأ : « فَمَا اسْطَّاعُوا » – بإدغام التاء في الطَّاء – فلاحِنٌ مُخطئٌ " (٤). وقال أبو عليٍّ : " هي غيرُ جائزةٍ " (٥). وقال ابن مُجاهد : " هو رديء " (٦). وقال القرطبي : " وهي قراءة ضعيفة الوجه " (٧).

فالإدغام – هنا – إدغامٌ على غير حدِّه ؛ لما فيه من تكلف الجمْع بين السَّاكنين(٨).

---

(١) الدُّر المصون : ٧/ ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٢/ ٥٦٧.
(٢) هي القِطْعَة من الثَّريد. (معجم ديوان الأدب: ١/ ٢٤٠، وتاج العروس: ٢٧/ ٣١٨ (ل ب ك)).
(٣) الحجة في القراءات السبع ، ص : ٢٣٣.
(٤) معاني القرآن : ٣/ ٣١٢ ، وتهذيب اللغة : ٣/ ٦٧ (ط و ع).
(٥) المحرر الوجيز : ٣/ ٥٤٤ ، والبحر المحيط : ٧/ ٢٢٨.
(٦) إبراز المعاني ، ص : ٥٧٩.
(٧) الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٦٣.
(٨) ينظر : الكشاف : ٢/ ٧٤٨ ، والمحرّر الوجيز : ٣/ ٥٤٣ ، والتبيان ، للعكبري : ٢/ ٨٦٢ ، والبحر المحيط : ٧/ ٢٢٨.

يقول الجوهري : " ومن جمع بين السَّاكنين في موضعٍ لا يصحُّ فيه اختلاس الحركة فهو مُخطئٌ ، كقراءة حمزة في قوله – تعالى – : « فَمَا اسْطَّاعُوا » ؛ لأنَّ سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجْه من الوُجُوه " [١].

والحقُّ في ذلك هو ما قال به أبو جعفر النَّحَّاس ، وعليه الإجماع.

تتمة :

في هذه الكلمة أربع لُغاتٍ أخرى حكاها أبو جعفر النَّحَّاس عن سيبويه، والأصمعيّ ، والأخفش ، هي [٢] :

١– اسْتَطَاع يَسْتَطِيع .　　٢– اسْطَاع يَسْطِيع.

٣ – اسْتَاعَ يَسْتِيع.　　٤– أَسْطَاعَ يُسْطِيع.

ويُؤكِّد ذلك ابنُ جنِّي قائلًا : " قول الله – سبحانه – : ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾[٣] أصلُه : اسْتَطَاعُوا ؛ فحُذفت التاء لكثرة الاستعمال ولقُرب التَّاء من الطَّاء ، وهذا الأَصلُ مُستعملٌ ؛ ألا ترى أنَّ عقيبه قوله – تعالى – : ﴿ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾[٤]. وفيه لُغة أُخرى ؛ وهي : اسْتَعْتُ بحذف الطَّاء كحذف التَّاء ، ولُغة ثالثة : أَسْطَعْتُ بقطع الهمزة مفتوحة ، ولُغة رابعة : أَسْتَعْتُ مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضًا. فتلك خمس لُغاتٍ : اسْتَطَعْتُ ، واسْطَعْتُ ، واسْتَعْتُ ، وأَسْطَعْتُ ، وأَسْتَعْتُ "[٥].

---

(١) الصحاح : ٥/ ١٩٣٨ (ر و م).

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٥/١ ، ٤/ ٢٨٥ ، ومعانى القرآن ، للأخفش : ٤٣٣/٢ ، ٤٣٤.

(٣) سورة الكهف من الآية رقم / ٩٧.

(٤) سورة الكهف من الآية رقم / ٩٧.

(٥) الخصائص : ١/ ٢٦١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أشار إلى مثل ذلك – أيضًا – أبو جعفر الطَّبري (١) ، وأبو إسحاق الزَّجَّاج (٢) ، والأزهريّ (٣).

وأشْهر هذه اللُّغات : اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ ، أعني ترْك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها اِسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، بكسر الهمزة في الماضي وفتْح حرف المُضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذَّر الإدغام مع اجتماع المُتقاربين ، وإنَّما تعذَّر الإدغام ؛ لأنَّه لو نقل حركة التَّاء إلى ما قبلها لتحرَّكت السِّين التي لا حظَّ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى السَّاكنان (٤).

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٥) – : "وكذلك «نُجِّي المؤمنين» بنُون واحدة لأنَّها في المُصحف كذا(٦). وتكلَّم النَّحويون في هذا ، فقال بعضُهم : هو لحنٌ ؛ لأنَّه نصَبَ اسْمَ ما لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وكان أبو إسحاق يذهب إلى هذا القول. وذهب الفرَّاء ، وأبو عُبيدٍ إلى أنَّ المعنى : وكذلك نُجِّي النجاءُ للمؤمنين. قال أبو إسحاق : هذا خطأ لا يجوز ضُرِبَ زيدًا. المعنى الضَّربُ زيدًا ؛ لأنَّه لا فائدة فيه ، إذْ كان ضُرِبَ يدلُّ على الضَّرب. ولأبي عُبيدٍ فيه قول آخر ، وهو أنَّه أدغم النُّون في الجيم. وهذا القول لا يجوز عند أحدٍ مِن النَّحويين علمناه لِبُعْد النُّون من الجيم ، فلا تدغم فيها،

---

(١) ينظر : جامع البيان : ١٨/ ١١٨.
(٢) ينظر : معاني القرآن : ٣/ ٣١٢.
(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٣/ ٦٧ (ط و ع).
(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٢٩٢.
(٥) سورة الأنبياء الآية رقم / ٨٨.
(٦) وهي قراءة ابن عَامرٍ ، وعاصمٍ فى رِواية أبى بَكرٍ وحْدَه. (ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٤٣٠ ، والتيسير ، ص : ١٥٥ ، والعنوان ، ص : ١٣٢.

ولا يجوز في ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾[١] مَجَّاء بالحسنة. قال أبو جعفر : ولم أسمع في هذا أَحسنَ مِنْ شيءٍ سَمعتُهُ من عليِّ بن سُليمان قال : الأصل : « نُنَجِّي » فحذف إحدى النُّونين لاجتماعهما ، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قول الله – جلَّ وعزَّ – ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[٢] الأصل تتفرقوا. والدَّليل على صحَّة ما قال : أنَّ عاصمًا يقرأ : « نُجِّي » (بإسكان الياء) ، ولو كان على ما تأوَّله مَنْ ذكرناه لكان مفتوحًا " [٣].

بيَّن أبو عُبيدٍ – فيما حكاهُ عنه أبو جعفر النَّحَّاس – أنَّ قراءة ابن عامرٍ ، وأبي بكرِ بن عيَّاشٍ ليست بلَحنٍ كمَا يقولُ الزَّجَّاج [٤]، ولها مخرجان في العربيَّة :

أحدهما – أنَّ المعنى : وكذلك نُجِّي النَّجاءُ المُؤمنين ، فأقام المصدر مقام الفاعل مع وجُود المفعول به ، فيكون كقولك : ضُرب الضَّربُ زيدًا ، ثُمَّ تُكنى عن الضَّرب ، فتقول : ضُرِبَ زيدًا.

والآخر– أنَّ من قرأ بنُونٍ واحدةٍ والتَّشديد فإنَّه أراد: «نُنَجِّي» من التَّنجية إلَّا أنَّه أَدْغم وحذف نونًا على طلب الخفَّة. وبذلك قال القتيبي أيضًا[٥].

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم / ١٦٠.
(٢) سورة آل عمران من الآية رقم / ١٠٣.
(٣) إعراب القرآن : ٣ / ٥٥ ، ٥٦.
(٤) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ٤٠٣.
(٥) ينظر : الكشف والبيان : ٦ / ٣٠٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول أبوعُبيدٍ – فيما نقله عنه السّمرقندي – : " هذه القراءة أحبُّ إليَّ، لأنَّ المصاحف كُلَّها كُتبت بنُونٍ واحدةٍ ، وهكذا رأيت في مُصحف الإمام عُثمان (رضي الله عنه) "(١).

وقد اعترض أبوجعفر النَّحَّاس على هَذينِ التَّوجيهين اللَّذينِ سَاقهما أبو عُبيدٍ ؛ إذْ يَرى – وهو الصَّواب – أنَّ الأصلَ : « نُنَجِّي » فحُذفت النُّون الثانية لتوالي المِثْلينِ ، كما حُذفت التَّاءُ الثانية في قوله : ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾(٢) ، ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾(٣) ؛ طلبًا للخفَّة.

يقول ابن جنِّي – في توجيه قراءة مَن قَرأ : « وكذلك نُجِّي المؤمنين» – : " فقد حذف النُّون الثانية وإن كانت أصليَّة ، وشبَّهها – لاجْتماع المِثْلين – بالزَّائدة. فهذا تشبيه أصْلٍ بزائدٍ لاتِّفاق اللَّفظين "(٤).

وهو وجهٌ سديدٌ غريبٌ لا تعسُّف فيه ، ويشهد له أيضًا حذف إحدى النُّونين من أتُحاجُّوني وتُبشِّروني وتأْمُرُوني(٥).

<u>وبمناقشة هذه المسألة تبين الآتي</u> :

١– أنَّ من العُلماء مَنْ صوَّب قراءة ابن عامرٍ، وأبي بكر بن عيَّاشٍ ، ويأتي على رَأْسهم : الفرَّاءُ ، وأبو عُبيدٍ(٦).

---

(١) بحر العلوم : ٢ / ٣٧٧.
(٢) سورة البقرة من الآية رقم / ٨٥.
(٣) سورة الأنعام من الآية رقم / ١٥٢.
(٤) المحتسب : ١١١/٢. وينظر مثل هذا التَّعليل – أيضًا – في : شذا العرف ، ص : ١٤١ ، ١٤٢.
(٥) إبراز المعاني ، ص : ٦٠١.
(٦) ومن الكُتُب – أيضًا – التي ذكرتْ تصويب أبي عُبيدٍ لهذه القراءة – الكشف والبيان : ٦/ ٣٠٥.

يقولُ الفرَّاءُ : "وقد قرأ عَاصِم – فيما أعلمُ – : « نُجِّي » بنُون واحدةٍ ونصب « المُؤمنين »، كأنَّه احتمل اللَّحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأنَّ ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسْمٍ رَفَعه ، إلَّا أن يكون أضمر المصدر فِي « نُجِّي » فنوى بِهِ الرفع ونصب « المؤمنين » ، فيكون كقولك : ضُرِبَ الضَّربُ زيدًا ، ثُمَّ تُكنى عَن الضَّرب فتقول : ضُرِبَ زيدًا. وكذلك : « نُجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين » " [١].

وذكر أبو جعفر الطَّبري أنَّ هذا الوَجْه صوابٌ ، وإن كان غيره أصوب؛ إذْ يقول : " فإن يكن عاصم وَجَّهَ قراءته ذلك إلى قول العَرب : ضُرِبَ الضَّربُ زَيدًا ، فكنّى عن المصدر الذي هو النَّجَاء ، وجعل الخبر ، أعني خبر ما لم يُسَمَّ فاعله المُؤمنين ، كأنَّه أراد : وكذلك نَجَّى المُؤمنين ، فكنَّى عن النَّجاء ، فهو وَجْهٌ ، وإن كان غيره أَصوب ، وإلَّا فإنَّ الذي قرأ من ذلك على ما قرأه لَحن ، لأنَّ المؤمنين اسْم على القراءة التي قرأها ما لم يُسَمَّ فاعله ، والعرب ترفع ما كان من الأسماء كذلك ، وإنَّما حمَل عاصمًا على هذه القراءة أنَّه وجد المصاحف بنُونٍ واحدةٍ ، وكان في قراءته إيَّاه على ما عليه قراءة القرَّاء إلحاق نُون أخرى ليست في المُصحف ، فظنَّ أنَّ ذلك زيادة ما ليس في المُصحف ، ولم يعرف لحذفها وجهًا يصرفه إليه " [٢].

ويقول أبو البقاء العكبري : " وأمَّا إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريِّين فيه مذهبان : أحدهما – لا يجوز لأنَّ المصدر يصل إليه في المعنى فهو غير لازم بخلاف المفعول به. والآخر – يجوز لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه واحتجُّوا على ذَلِك بقراءة أبي جعفر المدنيّ « لِيُجْزَى

(١) معاني القرآن : ٢/ ٢١٠.
(٢) جامع البيان : ١٨/ ٥١٩ ، ٥٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قومًا»[١] ، أَي ليُجْزَى الجزاءُ قومًا ، وبقراءة عاصم « وكذلك نُجِّي المُؤمنين» ، أَي : نُجِّي النَّجَاء ..." [٢]. ثم يُضيف قائلًا : " والقراءتان ضعيفتان على أنَّ قراءة عاصم فيها وجْه آخر يُخرجها من هذا الباب ، وهو يكون أن الأصل : « نُنَجِّي » ، ثَّم أبدل النُّون الثَّانية جيمًا وأدغمها "[٣].

وهذا الوجهُ ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنَّ النُّون لا تُقارب الجيم فتُدْغَم فيها [٤].

وقد يكون الموضع لا يتخرَّج إلَّا على وَجْهٍ مرْجُوح ، فلا حرج على مُخْرِجه ، كقراءة : « نُجِّي المؤمنين ». قيل : الفعل ماضٍ ، ويُضعِّفه إسكان آخره وإنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به. وقيل : مضارع أصله : « نُنْجِي » (بسكون ثانيه) ، ويُضعِّفه أنَّ النُّون لا تُدغم في الجيم. وقيل : أصله : « نُنَجِّي » (بفتح ثانيه ، وتشديد ثالثه) فحُذفت النُّون ، ويُضعِّفه أنَّ ذلك لا يجوز إلَّا في التَّاء [٥].

٢- ومن العلماء من رفَضَ قراءة ابن عامرٍ ، وأبي بكر بن عيَّاش، ووصفها بأوصاف مختلفة.

فقد وصَفَ الزَّجَّاجُ ما رُوي عنهما بأنَّه لَحنٌ لا وجْه له ؛ لأنَّ ما لا يُسمَّى فاعِلُهُ لا يكون بِغَير فاعل ، وهذا خطأ بإجماع النَّحويين كُلِّهم ، وإنَّما كُتب في المُصحف بنُونٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ الثانية تَخْفى مع الجيم [٦].

---

(١) سورة الجاثية من الآية رقم / ١٤. وقراءة أبي جعفر تنظر في : النشر: ٢/ ٣٧٢ ، والإتحاف ، ص : ٥٠٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٥٩ ، ١٦٠.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٦١.

(٤) الدر المصون : ٨/ ١٩٣.

(٥) الإتقان : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ ، وينظر : مُغني اللَّبيب ، ص : ٧٢١ ، ٧٢٢.

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٤٠٣ ، وبحر العلوم : ٢/ ٣٧٧.

وأمَّا أبو حاتم السّجستاني فإنَّه لحَّنها ، ونسب قارئها إلى الجَهْل ، وقال : هذا لَحنٌ لا يجوز في اللُّغة[١].

وقال أبو عليّ الفارسيّ : غلط الرَّاوي عن عاصمٍ ، ويدلُّ على هذا إسكانه الياء من « نُجِّي » ونصب « المؤمنين » ، ولو كان على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ما سكّن الياء ، ولرفع « المؤمنين »[٢].

وقد ردَّ ابنُ جنِّي الرَّأي الذي ارتآهُ الفرَّاءُ ، إذْ يقول : " وأمَّا قراءة من قرأ : « وكذلك نُجِّي المؤمنين » ، فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ، ونصب المفعول الصَّريح ؛ لأنَّه عندنا على حذف إحدى نُونَي : « نُنَجِّي »، كما حذف ما بعد حرف المُضارعة في قول الله –سبحانه– : ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[٣] أي تَتَذَكَّرون. ويشهد – أيضًا – لذلك سُكون لَام « نُجِّي » ، ولو كان ماضيًا لانفتحت اللَّام إلَّا في الضَّرورة "[٤].

وخُلاصة الأمر أنَّ قراءة ابن عامرٍ ، وأبي بكر بن عيَّاش قراءةُ متواترةٌ ، ولا التفات على مَنْ طَعن على قارئِها ، وإن كان أبو عليٍّ قال : «هي لَحنٌ». وهذه جُرأةٌ منه قد سَبقهُ إليها أبو إسحاق الزَّجَّاج. وأمَّا الزَّمخشري فلم يَطْعَن عليها ، إنَّما طعَن على بعضِ الأَوْجه التي ذُكرت[٥] ، إذْ يقول : " ومن تَمحَّل لصحَّتِه فجعله فُعِل ، وقال : نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين ،

---

(١) الكشف والبيان : ٦/ ٣٠٥.

(٢) زاد المسير : ٣/ ٢١٠. ويُقارن بكتاب الحجَّة ، لأبي عليّ الفارسي : ٥/ ٢٥٩).

(٣) سورة الأنعام من الآية رقم / ١٥٢.

(٤) الخصائص ١/ ٣٩٨. وينظر مثل هذا الكلام في : المُحكم : ٧/ ٥٥٧ (ن ج و) ، ومُغني اللَّبيب، ص : ٨٧٨.

(٥) الدُّرالمصون : ٨/ ١٩٣. ويُقارن بكتاب الحجَّة ، لأبي عليّ الفارسي : ٥/ ٢٥٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنَّجاء – فمُتعسُّفٌ بـــاردُ التَّعسُّف "[١].

والصَّواب من القراءة التي لا أَستجيزُ غيرها – على حدِّ تعبيـــر أبـــي جعفر الطَّبري – ما عليه قُرَّاء الأمصار (نُنْجِـــي) مـــن قراءتـــه بنُـــونين وتخفيف الجيم ؛ لإجماع الحجَّة من القرَّاء عليها وتخطئتها خلافه [٢].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – :﴿ لَايَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾[٣] – : " « لَا يَسْمَعُونَ إِلَـــى الْمَلَـــإِ الْـــأَعلَى » هذه قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، وعاصم. وقرأ سائر الكوفيِّين « لَـــا يَسَّمَّعُونَ »[٤] على أنَّ الأصل : يَتَسَمَّعُونَ فأدغمت التَّاء في السِّين ؛ لقُربهـــا منها. ومال أبو عُبيدٍ إلى هذه القراءة ، واحتجَّ في ذلك أنَّ العَـــرب لا تكـــادُ تقول : سَمِعتُ إليه ، ولكن تَسَمَّعْتُ إليه ، قال : فلو كـــان « يسَّـــمَّعون الْمَلَأ » بغير « إِلَى » لكان مُخفَّفًا. قال أبو جعفر : يقال : سَمِعتُ منه كلامًا ، وسَمِعتُ إليه يقول كذا ، ومعنى سَمِعتُ إليه : أَمَلْتُ سَمعي إليه. فأما قوله : لو كان يَسمَعُون الْمَلَأ ، فكأنه غَلِطَ ؛ لأنه لا يُقال : سَمِعتُ زيدًا وتسْكُت ، إنما تقول : سَمِعتُ زيدًا يقول كذا وكذا ، فيسمعون إلى الْمَلَأ على هذا أَبين. وقد رَوَى الأعمش عن مجاهد عن ابن عبَّاسٍ : « لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَـــى الْمَلَـــإِ الْأَعْلَى » قال : هُم يَسْمعُون وهم لا يتَسَمَّعُون. وهذا قولٌ بَيِّنٌ " [٥].

---

(١) الكشاف : ٣/ ١٣٢.
(٢) جامع البيان : ١٨/ ٥٢٠ بتصرُّفٍ.
(٣) سورة الصافات من الآية رقم / ٨.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٥٤٧ ، والتيسير ، ص : ١٨٦ ، والإقناع ، ص : ٣٦٧.
(٥) إعراب القرآن : ٣ / ٢٧٨.

اعترض أبو عُبيدٍ على قراءة عاصم فى رواية أبى بكر ، وابن كثير ، ونافع وابن عامر ، وأبي عمرو : « لَا يَسْمَعُونَ » (خَفِيفَة) ؛ لأنَّ العَرب تقولُ : تَسَمَّعْتُ إلى فلانٍ ، ويقولون : سَمِعْتُ فلانًا ، ولا يكادون يقولون : سَمِعْتُ إلى فلانٍ ، وخالفه في ذلك أبوجعفر النَّحَّاس ، وقوله هو الصَّواب.

والعلَّة التي اعتمدَها أبو عُبيدٍ في اختياره قراءة التَّشديد ؛ هي تَعدِيةُ الفِعْل بـ « إِلَى » ، إذْ إنَّ الفعل لو كان مُخففًا لم يتعَدَّ بـ « إِلَى ».

<u>والمسألة محلُّ خلافٍ بين العُلماء على قولين</u> :

الأوَّل – أنَّ الفِعْل « يَسْمَعُ » لا يتعدَّى بـ « إِلَى » بخلاف الفِعْل « يَتَسَمَّعُ » ، وقد استدلَّ أصحابُ هذا القول بما سُمِعَ عن العرب ؛ فقد وَرَدَ عنهم قولُهم : تَسَمَّعْتُ إلى فُلانٍ ، ولم يَرد عنهم : سَمِعْتُ إلى فلانٍ ؛ لأنَّ « سَمِعَ » يتعدَّى بنفسه ، يقال : سَمِعْتُ فلانًا.

وقد قيل في تقوية هذه القراءة : إذا نُفي التَّسَمُّعُ ، فقد نُفي سَمْعُهُ. وهذا مَا مَالَ إليه أبوعُبيدٍ [(١)].

الثاني – بينما يَرَى أصحابُ هذا القول أنَّ مَنْ قرأ : « لَا يَسْمَعُونَ » (بتخفيف السِّين) فقد تعدَّى الفِعْل – على قراءتهم – بـ « إِلَى » ؛ لتضمينه معنى الإِصْغَاء [(٢)] مُبالغة في نَفْيهِ ، وتهويلًا لما يمنعهم عنه [(٣)].

---

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٢٦/ ٣٢٠ ، وإبراز المعاني ، ص : ٦٦٤.

(٢) ينظر : التبيان ، للعكبري : ٢/ ١٠٨٨ ، وإبراز المعاني ، ص : ٦٦٤ ، والدر المصون : ٢٩٣/٩.

(٣) البحر المديد : ٤/ ٥٩٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقولُ مكي بن أبي طالب : " إنَّما دخلت « إلَى » مع « يَسْمَعُونَ » في قراءة من خَفَّفَ السِّين وهو لا يحتاج إلى حَرف جرٍّ ؛ لأنَّه جرى مَجْرى مُطاوعه وهو يَسْتَمع ، فكما كان يَسْتَمع يتعدَّى بـ « إلَى » تَعَدَّى يَسْمَع بـ «إلَى » وفَعِلْتُ وافتعلْتُ في التعدِّي سواءٌ ، فيَسْمَع مُطاوع سَمِعَ ، واسْتَمَع أيضًا مُطاوع سَمِعَ فتعدَّى سَمِعَ مثل تعدِّي مُطاوعِه. وَقيل معنى دُخُول «إلى» فِي هذا أَنَّه حمل على المعنى ؛ لأَنَّ المعنى لا يميلون بالسَّمع إليهم ، يُقال : سَمِعت إليه كلامًا ، أَي : أملت سَمْعِي إليه " [١].

فالحجَّة لمَن شدَّد أَنَّه أراد : « يَتَسَمَّعُونَ » ، فأَدْغَم التَّاء – بعد إسكانها – في السِّين ؛ لاشتراكهما في الهَمْس ، والضَّمير في « يَسَّمَّعُون » للشَّياطين[٢]. والمعنى : أنَّهم مُنِعُوا من السَّمع ومن التَّسَمُّعِ ، وإذا مُنِعوا من السَّمع فهم عن التَّسَمُّعِ أعظم منعًا ، فالتَّسمُّع في النَّفي أبلغ [٣].

والحجَّة لمن خفَّف أنه أخذه من سَمِعَ يَسْمَعُ ومعناهُ : أنَّ الشَّياطين كانت تَسْرق السَّمع من السَّماء فتُلقيه إلى أوليائها من الإنْس قبل مَوْلد مُحمَّد (عليه السَّلام) فتبديه ؛ فلمَّا وُلِد (صلَّى الله عليه وسلَّم) رجموا بالنُّجوم فامتنعوا من الاستماع ، وهذا من أدلِّ دليل على صحَّة نبوَّته (صلَّى الله عليه وسلَّم) [٤].

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٦١١.

(٢) ينظر : معاني القراءات ، للأزهري : ٢/ ٣١٦ ، والمحرَّر الوجيز : ٤/ ٤٦٦ ، والتفسير الكبير : ٢٦/ ٣٢٠.

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٩/ ٦٠٨١ ، ٦٠٨٢.

(٤) الحجَّة في القراءات السَّبع ، ص : ٣٠١.

قال ابنُ عبَّاسٍ : هم لا يَسْمَعُون ، وهم لا يَتَسَمَّعُون. فهذا شاهدٌ للتخفيف. ويدلُّ على قوَّة قراءة التَّخفيف قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾[١] ، ولم يقُل عن التَّسَمُّع[٢].

يقول أبو جعفر الطَّبري : " وأوْلى القراءتين في ذلك عندي بالصَّواب قراءة من قَرأهُ بالتَّخفيف ؛ لأنَّ الأخبار الواردة عن رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) وعن أصحابه ، أنَّ الشَّياطين قد تتَسمَّع الوَحْي ، ولكنَّها تُرمى بالشُّهب لئلَّا تَسْمَع "[٣].

وخُلاصة الأمر أنَّ القراءتين (« لَا يَسْمَعُونَ » ، و« لَا يَسَّمَّعُونَ ») مُتواترتان ، ومعناهما واحد.

يقولُ الجوهريُّ : " يُقالُ : تَسَمَّعْتُ إليه ، وسَمِعْتُ إليه ، وسَمِعْتُ له، كُلُّه بمعنًى "[٤].

وبمثل ذلك قال أبو البقاء العكبري[٥] ، والزَّبيدي[٦].

---

(١) سورة الشعراء الآية رقم / ٢١٢.
(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٩/ ٦٠٨١ ، ٦٠٨٢ ، وينظر : الكشاف : ٤/ ٣٥.
(٣) جامع البيان : ٢١/ ١٢.
(٤) الصحاح : ٣/ ١٢٣٢ (س م ع).
(٥) ينظر : التبيان : ٢/ ١٠٨٨.
(٦) ينظر : تاج العروس : ٢١/ ٢٢٥ (س م ع).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثَّاني- المَسَائل البِنْيِيَّة

ويضمُّ ثلاث عشرة مسألة :

المسألة الأُولَى : فَعَلَ يَفْعِلُ :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[١] – : " قال أبو عُبيدٍ : وَحَكَيْتُ عن حُمَيدٍ « فَلا تَشْمِت » بكسْر الميم [٢]. قال أبو جعفرٍ : ولَا وَجْه لهذه القراءة ؛ لأنَّه إنْ كان مِنْ شَمِتَ وَجَبَ أن يقول : تَشْمَتُ ، وإن كان مِنْ أَشْمَتَ وَجَبَ أن يقول : تُشْمِتُ " [٣].

صرَّح أبو جعفر النَّحَّاس – في كلامه السابق – أنَّ الفِعْل (يشْمت) فيه لُغتانِ لا ثالث لهما ، هما :

١ – « شَمِتَ » بوزْن « فَعِلَ » ، ومُضارعه : « يَشْمَتُ » (بفتح الياء والميم).

وعلى هذه اللُّغة قرأ : ابنُ عبَّاسٍ ، وابنُ محيصن ، ومجاهدٌ ، ومالكُ بن دينارٍ قوله – تعالى – : « فَلَا تَشْمَت » (بنصب التَّاء الأُولى مع فتح الميم ، ورفْع « الأعداء » على الفاعلية [٤].

---

(١) سورة الأعراف من الآية رقم / ١٥٠.

(٢) « تَشْمِت » (بتاء مفتوحة وميم مكسورة) ورفْع « الأَعْدَاء ». (ينظر : المحرَّر الوجيز : ٢/ ٤٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧/ ٢٩١ ، والبحر المحيط : ٥/ ١٨٣).

(٣) إعراب القرآن : ٢ / ٧٣.

(٤) ينظر : زاد المسير: ٢/ ١٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧/ ٢٩١.

٢- « أَشْمَتَ » بوزن « أَفْعَلَ » ، ومضارعه : « يُشْمِتُ » (بضمِّ الياء وكسر الميم). وعلى هذه اللغة جاءت قراءة جُمهور النَّاس ﴿ فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ ﴾[١].

أمَّا بالنسبة لقراءة حُمَيد بن قَيس المكيِّ : « فَلا تَشْمِتْ » (بفتح التَّاء وكسْر الميم) فلَا وَجْهَ لهذه القراءة - على حدِّ قول أبي جعفر النَّحَّاس .

ومقتضى كلام أبي جعفر النَّحَّاس أنَّه لم يُسمع في ماضي هذا الفعل فتح العين حتى يُقال في مضارعه ذلك.

لكن الأمر على خلاف ما اعتقده ، فقد سُمِعَ « شَمَتَ » مفتوح العين في الماضي، وهذا ما يُرجِّح قول أبي عُبيدٍ ، ويجعله سديدًا.

يقول ابنُ سيده - فيما رَوَاهُ عن ابن السِّكِّيت -: "شَمَتَ بالعدُوِّ أَشْمِتُ ، وشَمِتُّ شَماتًا وشَماتةً. أبو عُبيدٍ : أَشْمَتَ الله عادِيَك ، أَي : عَدوَّكَ"[٢].

فالحجَّة في كسْر عين مضارع هذا الفعل يُمكن إرجاعها إلى أَنَّ بنية الْمَاضِي بِفَتْحِهَا ، كَقَوْلِك : ضَرَبَ يَضْرِبُ - استنادًا على ما ذكره ابنُ سيده - وَهَذَا قِيَاس مُطَّرد فِي الْأَفْعَال. أَوْ على أنَّ هذا من باب تداخُل اللُّغات.

والفعل على قراءة حُمَيد بن قَيس لازم ارْتفعَ به الأعداءُ ، وظاهره أنَّه نَهَى الأعداءَ عن الشَّماتة به وهو من باب : لا أَرَيَنَّكَ هُنَا ، والمُراد : نَهْيُهُ أَخَاهُ ، أي : لا تُحِلَّ بي مكروهًا فيَشمتوا بي[٣].

---

(١) ينظر : المحرَّر الوجيز : ٢/ ٤٥٧ ، والدُّر المصون : ٥/ ٤٦٩.
(٢) المخصص : ٤/ ٨٦.
(٣) البحر المحيط : ٥/ ١٨٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبهذا يجتمع في هذا الفعل ثلاثُ لُغاتٍ ، هي : « شَـمِتَ يَشْـمَتُ » ، و« شَمَتَ يَشْمِتُ » ، و« أَشْمَتَ يُشْمِتُ ».

ويَرَى السَّمينُ الحلبي أنَّ « شَمِتَ » ، أو « شَمَتَ » (بكسْر الميم أو فتحها) مُتعدٍّ بنفسه كـ « أَشْمَت » الرُّباعي ، يقال : شَمِتَ بِي زيدٌ العدوَّ، كما يُقال : أَشْمَتَّ بِي العدوَّ. وهو الأظهر فيهما [١].

هذا وقد قرأ بقراءة حُميد بن قيسٍ أبو الجوزاء، وابنُ أبي عبلة. كما قَرأَ بها – أيضًا – مجاهدٌ ، وأبو العالية ، والضَّحَّاك ، وأبو رجاء لكن مع نصْب كلمة « الأَعْدَاء » على المفعولية. ويعني بالأَعْداء : عَبَدة العجل[٢].

يقول أبو جعفر الطَّبري : " والقراءة التي لا أستجيز القراءة إلا بها، قراءةُ من قرأ : « فَلا تُشْمِتْ » (بضمِّ التَّاء الأُولى، وكسْر الميم) من : « أشمتُّ به عدوه أشمته به » ، ونصبِ « الأَعْدَاء » ، لإجماع الحجَّة من قرأة الأمصار عليها، وشذوذ ما خالفها من القراءة ، وكفى بذلك شاهدًا على ما خالفها. هذا مع إنكار معرفة عامة أهل العلم بكلام العرب : « شمت فلان فلانًا بفلان »، و« شمت فلان بفلان يشْمِت به » ، وإنَّما المعروف من كلامهم إذا أخبروا عن شماتة الرَّجل بعَدوِّه : « شَمِتَ بهِ » (بكسر الميم) : « يَشْمَتُ بهِ » ، (بفتْحها) في الاستقبال "[٣].

---

(١) ينظر : الدُّر المصون : ٥/ ٤٦٩.
(٢) ينظر : زاد المسير: ٢/ ١٥٧.
(٣) جامع البيان : ١٣/ ١٣٢.

المسألة الثَّانية : فَعِلَ ، وأَفْعَلَ :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[(١)]– : " قال أبوعمرو فيه : أي أَرْدَف بعضُهم بعضًا ، وردَّ أبو عُبيدٍ على أبي عمرو هذا القول ، وأنكر كسْر الدَّال[(٢)] واحتجَّ أنَّ معنى أَرْدف فُلانٌ فلانًا : جَعله خَلفه. قال : ولا نعلم هذا في صفة الملائكة يوم بَدْرٍ ، وأَنكَر أن يكون أَرْدَفَ بمعنى رَدِفَ ، قال لقول الله – جلَّ وعزَّ – ﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾[(٣)] ولم يقُل المُرْدِفَة. قال أبو جعفر : لا يلزم أبَا عمرو هذا الرَّدّ ولا تتأوَّل قوله على ما تأوَّله أبو عُبيدٍ، ولكن المعنى في « مُرْدِفينَ » : قد تقدَّم بعضُهم بعضًا. يقال : رَدِفْته وأَرْدَفته بمعنى : تَبِعْته وأتْبَعْته. ولو كان كما قال أبو عُبيدٍ لكان معنى مُرْدَفينَ (بفتح الدَّال) : مُردفين خلفكم ، وإنَّما معنى مُردفين في آثاركم ، أي : اتَّبع بعضُهم بعضًا ، وهذا أقوى من قول من قال : مردف بهم المسلمون ؛ لأنَّ ظاهر القرآن على خلافه. والقراءة بمُرْدِفين أَوْلى ؛ لأنَّ أهل التَّأويل على هذه القراءة يُفَسِّرون ، أي : أَرْدَفَ بعضُهم بعضًا ، وأمَّا «مُرَدِّفِينَ » فتقديره عند سيبويه : مُرْتَدِفِينَ ثم أدغم التَّاء في الدَّال فألقى حركتها على الرَّاء لئلا يلتقي ساكنان. ومن قال : « مُرِدِّفِينَ » كسر الرَّاء لالتقاء الساكنين ومن قال : « مُرُدِّفِينَ » (بضمِّ الرَّاء قبلها ضمَّة) ، كما تقول : رُدَّ يا هذا " [(٤)].

---

(١) سورة الأنفال الآية رقم / ٩.

(٢) من « مُرْدِفِينَ » ، وهي قراءة : ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ، والحسن ، ومُجاهد . (ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٣٠٤ ، وزاد المسير : ١٩١/٢ ، والبحر المحيط : ٥/ ٢٧٩).

(٣) سورة النازعات الآية رقم / ٧.

(٤) إعراب القرآن : ٢ / ٩١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

هكذا عَرضَ أبو جعفر النَّحَّاس رأي أبي عُبيدٍ تجاه قراءة « مُرْدِفِينَ » (بكسر الدَّال) [١]، مُبيِّنًا :

١- إنكارهُ أن يكون المعنى : يُرْدِف بعضُهم بعضًا ، أي : يحمله خَلْفَهُ.

٢- دَفْعه قراءة الكسر على هذا التأويل ؛ محتجًّا بأنَّه لم يسمع هذا في نعت الملائكة يوم بَدْرٍ.

٣- إنكارهُ أن يكون أَرْدَفَ بمعنى رَدِفَ ؛ مُستشهدًا بقول الله - عزَّ وجلَّ - ﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾ ، ولم يقُل المُرْدِفَة.

وقد اختلف أهلُ العلم بكلام العَرب في معنى « مُردفِينَ » إذا قُرئ بفتح الدَّال أو بكسْرها. فقال بعضُ البصريِّين والكُوفيِّين : معنى ذلك إذا قُرئ بالكسْر : أنَّ الملائكة جاءت يتبع بعضُهم بعضًا ، على لُغة من قال : « أردفته ». وقالوا : العربُ تقول : « أردفته ، ورَدِفته » ، بمعنى « تبعته ، وأتبعته » ، واستشهد لصحَّة قولهم ذلك بما قال الشَّاعر[٢] :

إِذَا الْجَوْزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ∴ ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا

قالوا : فقال الشَّاعر : « أردفت » ، وإنَّما أراد : « ردفت » ، جاءت بعدها ؛ لأنَّ الجوزاء تجئ بعد الثّريا. وقالوا : معناه إذا قُرئ : « مُردَفين»،

(١) ومِمَّن نقلَ هذا - أيضًا - عن أبي عُبيدٍ : القُرطبي ، والسَّمين الحلبي ، ينظر على الترتيب : الجامع لأحكام القرآن : ٧/ ٣٧١ ، والدُّر المصون : ٥/ ٥٦٧.

(٢) البيت لخُزيمة بن مالك بن نهد ، كما في تهذيب اللغة : ٩/ ٧١ (ق ر ظ) ، والصّحاح : ٤/ ١٣٦٤ (ر د ف) ، ولسان العرب : ٩/ ١١٥ (ر د ف) ، وتاج العروس : ٢٣/ ٣٣٣ (ر د ف). ودون نسبة في معجم ديوان الأدب : ٢/ ٣١٤ ، والكشف والبيان : ٤/ ٣٣١ ، وأساس البلاغة : ١/ ٣٤٨ (ر د ف).

أنَّه مفعول بهم، كأنَّ معناه: بألف من الملائكة يُرْدِف الله بعضهم بعضًا. وقال آخرون: معنى ذلك ، إذا كسرت الدَّال : أردفت الملائكة بعضها بعضًا [١].

فالوجه أنهم يتبعون بعضهم بعضًا في الإتيان لا في الرُّكُوب ، وقد رُوي عن ابن عباس أنه قال: وَرَاءَ كُلِّ مَلِكٍ مَلَكٌ. فمعنى الكسر: أَنَّ الملائكة يُردِفُ بعضها بعضًا، أي : يتبع. ومعنى الفتح : أن الله أَرْدَفَ بهم المؤمنين[٢].

وقيل : من قرأ بكسر الدَّال أراد : مُتتالينَ في العدد ، ومن قرأ بفتحها أراد : أُردِفوا بغيرهم [٣].

يقول الأزهري : " قال اللَّيث : الرِّدْفُ مَا تَبع شيئًا فهو رِدْفُه، وإذا تَتابَع شيءٌ خلْف شيء فهو التَّرادُف، والجميع الرُّدافَى ... ثعلب عن ابن الأعرابيّ : يُقال: رَدِفْتُه وأَرْدَفْتُه بمعنى وَاحِد. أبو عبيد عن أبي زيد يُقال: رَدِفْتُ الرجلَ وأَرْدَفْته إِذا ركبتَ خَلفه ... وقال شمر: رَدِفتُ وأَرْدفت إذا فعلت بنفسك، فإذا فعلت بغيرك فأَرْدَفت لا غير. وقال الزَّجَّاج : يُقال : رَدِفْتُ الرجلَ إِذا ركبتَ خَلْفه، وأَرْدَفْتُه أَركبته خَلْفي " [٤].

ويقول – أيضًا – : " من قرأ : « مُردفينَ » (بكسر الدَّال) فهو بمعنى: رَادفِين، يُقال: رَدِفتُ فلانًا أرْدفُه ، وأرْدَفتُه أرْدِفُه بمعنى واحدٍ "[٥].

---

(١) جامع البيان : ١٣/ ٤١٤ ، ٤١٥.
(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٤/ ٢٧٤٥.
(٣) ينظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، ص : ٩٧.
(٤) تهذيب اللغة : ١٤/ ٦٨ / ٦٩ (ر د ف) ، وينظر : قول الزَّجَّاج – أيضًا – في معانيه : ٢/ ٤٠٢ ، وزاد المسير : ٢/ ١٩٢.
(٥) معاني القراءات : ١/ ٤٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويرى السّمرقندي أنَّ « مُردفينَ » (بفتح الدَّال وكسْرها) كلاهما يَرجع إلى معنى واحدٍ ، وهو التَّتابع [١].

ويقول أبو علي الفارسيّ : " قال أبو عبيدة : « مُرْدِفين » : جاؤوا بعدُ، ورَدِفني ، وأَرْدَفني واحدٌ. وهذا الوجه كأنَّه أَبْيَنُ لقوله :﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[٢]، أي : جائين بعدُ لاستغاثتِكم ربَّكم ، وإمداده إيَّاكم بهم " [٣].

وقد أشار إلى مثل ذلك كلٌّ من ابن قُتيبة [٤] ، وأبي بكر السّجستاني (ت: ٣٣٠هـ) [٥] ، والفارابي[٦] ، والجوهريّ[٧] ، وأبي إسحاق الثَّعلبي [٨].

ويقول الزَّمخشري : " وقُرئ « مُردفينَ » (بكسر الدَّال وفتحها) ، من قولك : ردفه إذا تبعه. ومنه قوله – تعالى – ﴿ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[٩] ، بمعنى ردفكم ، وأردفته إيَّاه : إذا أتبعته. ويُقال : أردفته، كقولك : أتبعته ، إذا جئت بعده ، فلا يخلو المكسور الدَّال من أن يكون بمعنى متبعين، أو متبعين، فإن كان بمعنى متبعين ، فلا يخلو من أن يكون بمعنى : مُتبعين بعضهم بعضًا، أو مُتبعين بعضهم لبعض، أو بمعنى : مُتبعين إيَّاهم المؤمنين، أى: يتقدمونهم فيتبعونهم أنفسهم ، أو متبعين لهم

---

(١) ينظر : بحر العلوم : ٢/ ٩.
(٢) سورة الأنفال الآية رقم / ٩.
(٣) الحجة : ٤/ ١٢٥.
(٤) ينظر : غريب القرآن ، ص : ١٧٧.
(٥) ينظر : غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب ، ص: ٤٣٩.
(٦) ينظر : معجم ديوان الأدب : ٢/ ٣١٤.
(٧) ينظر : الصحاح : ٤/ ١٣٦٤ (ر د ف).
(٨) ينظر : الكشف والبيان : ٤/ ٣٣١.
(٩) سورة النمل من الآية رقم / ٧٢.

يشيعونهم ، ويقدمونهم بين أيديهم ، وهم على ساقتهم ؛ ليكونوا على أعينهم وحفظهم ، أو بمعنى : مُتبعين أنفسهم ملائكة آخرين، أو مُتبعين غيرهم من الملائكة : ويعضّد هذا الوجه قوله – تعالى– في سورة آل‌عمران ﴿ بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾[١]، ﴿ بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾[٢] . ومن قرأ : « مُرْدَفِينَ » (بالفتح) ، فهو بمعنى : مُتبعين أو مُتبعين"[٣].

والقراءتان واضحتان ؛ لأنه يُروى في التفسير أنَّه كان وراء كل مَلِكٍ مَلَكٌ رديفاً له. فقراءة الفتح تُشْعر بأنَّ غيرهم أردفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشْعر بأنَّ الرَّاكبَ خلفَ صاحبهِ قد أَرْدَفَه، فصَحَّ التعبيرُ باسم الفاعل تارةً واسمِ المفعول أخرى[٤].

والرَّاجح – هنا – هو ما ذهب إليه أبوجعفر النَّحَّاس ؛ لإجماع أهل التَّأويل على ذلك ، ففي إجماعهم ما يُرجِّح مثل هذا القول خاصَّة وأنَّه قد سُمع من العرب : « جئت مُرْدِفًا لفُلان » ، أي : جئت بعده.

وأمَّا قول من قال : معنى ذلك إذا قُرئ « مُرْدَفين » (بفتح الدَّال): أنَّ الله أَرْدفَ المُسلمين بهم فقولٌ لا معنى له ، إذ الذّكر الذي في « مُرْدفين» من الملائكة دون المؤمنين. وإنَّما معنى الكلام : أن يُمدَّكم بأَلْفٍ من الملائكة يُرْدَف بعضهم ببعض. ثم حذف ذكر الفاعل، وأخرج الخبر غير مُسمَّى فاعلُه، فقيل: « مُرْدفين » ، بمعنى: مُردَفٌ بعض الملائكة ببعض. ولو كان الأمر على ما قاله من ذكرنا قوله ، وجب أن يكون في « المُرْدفين » ذكر المُسلمين ، لا ذكر الملائكة. وذلك خلاف ما دلَّ عليه ظاهر القُرآن[٥].

---

(١) سورة آل عمران من الآية رقم / ١٢٤.
(٢) سورة آل عمران من الآية رقم / ١٢٥.
(٣) الكشاف : ٢/ ٢٠١.
(٤) الدر المصون : ٥/ ٥٦٧.
(٥) جامع البيان : ١٣/ ٤١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثَّالثة : فَعَلَ ، وأَفْعَلَ :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ﴾[١] – : " « وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ » قراءة ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبي جعفر ، وشيبة ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم . وقرأ الحسن ، وابن محيصن ، وحمزة ، ونافع : « وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ»[٢]. قال أبو جعفر : الصحيح أن دَبَرَ وأَدْبَرَ بمعنى واحدٍ. على هذا كلام أهل التفسير وأكثر أهل اللغة. و « إذا » للمستقبل و « إذْ » للماضي. وأمَّا قول أبي عُبيدٍ أنه يختار « إِذَا دبَرَ » ؛ لأنَّ بعده ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾[٣] لأنَّ الله تعالى يقسم بما شاء ولا يتحكَّم في ذلك بأن يكونا جميعًا مُستقبلَين أو ماضيَين "[٤].

حكى أبو جعفر النَّحَّاس – هنا – قراءتين :

الأُولَى – « وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ » بفتح الدَّال ظرفًا لما يُستقبل وبفتح دَال « دَبَرَ » على وزن ضَرَبَ.

والثَّانية – « وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ » بإسكان الذَّال ظرفًا لما مَضى من الزَّمان « أَدْبَرَ » بهمزة مفتوحة ودَال ساكنة على وزن أَكْرَمَ.

وقد اخْتلفَ أَبو بكر بن عَيَّاش وحفص – هنا – في روايتهما عَن عَاصِم ، فروى أَبُو بكر عَن عَاصِم « وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ » ، وروى حفص عن عاصم « وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ »[٥].

---

(١) سورة المدثر الآية رقم / ٣٣.
(٢) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٥٩، والبحر المحيط:١٠/ ٣٣٥، والإتحاف ، ص : ٥٦٢.
(٣) سورة المدثر الآية رقم / ٣٤.
(٤) إعراب القرآن : ٥ / ٤٨.
(٥) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٥٩.

هذا وقد قرأ الحسن ، وأبو رَزِينٍ ، وأبو رَجَاءٍ ، وابن يَعْمُرَ ، والسلمي ، وطلحة ، وَالأعمش ، ويونس بن عُبيدٍ ، وَمَطَرٌ : إِذَا (بالألف)، أَدْبَرَ (بالهمز) بإثبات الألف فيهما ، وكذا هو في مُصحف عبد اللَّه وأُبَيٍّ[١].

وعليه فإجمالي القراءات الواردة – هنا – ثلاثة ، هي :

١- « وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ ».

٢- « وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ».

٣- « وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ ».

والرَّسم يحتمل القراءتين (الأُولى والثانية) فالصورةُ الخطيَّةُ لا تختلفُ[٢] ؛ إذ كُتب في المُصحف بألف واحدة بين الذَّال والدَّال فجعل بعضُ القُرَّاء صورة الهمزة من « أَدْبَرَ » وجعلوا إذْ ظرفًا لما مَضى وجعل بعضُهم الأَلف من تمام كلمة إذْ وهي ظرف لما يستقبل وقرءوا « دَبَرَ » بفتح الدَّال.

وهل معنى القراءتين واحد ، أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما – أنَّهما لغتان بمعنى واحدٍ ، يُقال : دَبَرَ الليل ، وأَدْبَر ، ودَبَرَ الصيف وأَدْبَر[٣].

يقول الفرَّاء : " وَلا أراهما إلا لغتين ، يُقال : دَبَرَ النهار والشِّتاء والصَّيف وأَدْبَرَ. وكذلك : قَبَلَ وأَقْبَلَ ، فإذا قالوا : أَقْبَلَ الرَّاكِبُ وَأَدْبَرَ لم يقولوه إلا بألفٍ، وإنَّهما في المعنى عندي لواحدٌ ، لا أُبْعِدُ أن يأتي في الرَّجُل ما أُتِي فى الأزمنة " [٤].

---

(١) البحر المحيط : ١٠ / ٣٣٥ بتصرُّفٍ.

(٢) ينظر : الدر المصون : ١٠ / ٥٥٠ ، والإتحاف ، ص : ٥٦٢.

(٣) ينظر : معانى القرآن ، للأخفش : ٥٥٥/٢ ، وبحر العلوم : ٣/ ٤٢٣ ، والكشف والبيان : ١٠/ ٧٦ ، والكشاف : ٤/ ٦٥٣ ، والتفسير الكبير : ٣٠ / ٧١٣ ، والتبيان ، للعكبري : ١٢٥٠/٢ ، والإتحاف ، ص : ٥٦٢.

(٤) معاني القرآن : ٣/ ٢٠٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويقول الزَّجاج : " كلاهما جيِّدٌ في العربيَّة "[١].

ويقول الفخر الرَّازي : " قال الواحديُّ : والقراءتان عند أهل اللُّغة سواءٌ "[٢].

والثاني – أنَّ « دَبَرَ » بمعنى خلف، و« أَدْبَر » بمعنى ولَّى ، يُقال : دَبَرني فلان : جاء خلفي[٣].

يقول يونس بن حبيب : " دَبَرَ : انْقَضَى ، وَأَدْبَر : تَولَّى "[٤]. ففرَّق بينهما[٥].

و« دَبَرَ » لُغة قريشٍ[٦].

والصواب من القول في ذلك أنهما لغتان بمعنى، وذلك أنه محكيّ عن العرب: قبح الله ما قَبِل منه وما دَبر. وأخرى أنَّ أهل التفسير لم يميزوا في تفسيرهم بين القراءتين، وذلك دليل على أنَّهم فعلوا ذلك كذلك، لأنَّهما بمعنى واحدٍ[٧].

وقد اختار أبوعبيدٍ القراءة الأُولى ، وهذا ما أكَّده أبو زرعة إذ يقول : " قال أبو عبيد الاختيار إذا (بالأَلِف) دَبَرَ (بغير أَلِف) لموافقة الحرف

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٤٨.
(٢) التفسير الكبير : ٣٠ / ٧١٣.
(٣) ينظر : مجاز القرآن ، لأبي عبيدة : ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص : ٣٥٥ ، والهداية إلى بلوغ النهاية : ١٢/ ٧٨٤٢، والتفسير الكبير : ٣٠ / ٧١٣.
(٤) البحر المحيط : ١٠/ ٣٣٦.
(٥) الدر المصون : ١٠/ ٥٥٠.
(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٨٤.
(٧) ينظر : جامع البيان : ٢٤/ ٣٣.

الذي يليه ألا ترى قال : ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾ فكيف يكون فِي أحدهما « إِذَا » وَفِي الآخر «إِذْ» قال: فلهذا اخترنا أن نجعلهما جميعًا إِذْ على لفظ واحد "[١].

ويقول أبو شَامة – نقلًا عن أبي عُبيد – " : وبالقراءة الأُولى نأخذ إِذَا (بالألف) دَبَرَ (بغير ألف) ؛ لكثرة قُرَّائها ، ولأنَّها أشدُّ موافقة للحرف الذي يليه ؛ ألا تراه قال : ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾ فكيف يكون في أحدهما إِذَا وفي الآخر إِذْ " [٢].

فالملاحظ –ممَّا سبقَ – أنَّ أبا عبيدٍ قد اختار قراءة « وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَرَ» لأمرين :

أوَّلهما – كثرة قُرَّائها.

ثانيهما – أنَّها أشدُّ موافقة للحرف الذي يليه. وليس في القُرآن قسم تعقبه « إِذْ » وإنَّما يتعقبه « إِذَا » [٣].

والحقُّ أنَّ قراءة « وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ » (بإثبات الألف فيهما) هي الموافقة لقوله : ﴿ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾[٤] موافقة تامَّة بلفظ إِذَا والإتيان بالفعل بعدها على وزن أَفْعَل ، أمَّا كلّ واحدة من القراءتين المشهورتين فمُوافقة له من وَجْهدون وَجْه والموافقة بلفظ إِذَا أَوْلى من الموافقة بلفظ أَفْعَل فإنَّ أَفْعَل وفَعَلَ قد ثبت أنَّهما لُغتان بمعنى واحد فكانا سواء ، أمَّا إِذْ وإِذَا فمتغايران ولا يعرف بعد القسم في القرآن إلَّا مجيء إِذَا دون إِذْ، نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١

(١) حجة القراءات ، ص : ٧٣٤.
(٢) إبراز المعاني ، ص : ٧١١.
(٣) ينظر : الكشف والبيان : ١٠/ ٧٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٨٤.
(٤) سورة المدثر من الآية رقم / ٣٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[١] وإِذْ وإِذَا في كلّ ذلك لمُجرد الزَّمان مع قطع النّظر عن مضى واستقبال " [٢].

وقد تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أبا عبيدٍ في اختياره المشار إليه آنفًا ؛ مُحتجًّا بأنَّ الله تعالى يُقسم بما شاء ولا يتحكَّم في ذلك بأن يكونا جميعًا مُستقبلين أو ماضيين.

والصَّواب أنَّ القراءتين المشهورتين معروفتان صحيحتا المعنى، فبأيّتهما قرأ القارئ فمُصيب.

المسألة الرَّابعة : فَعَلَ ، وفَاعَلَ :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾[٣] – : " « وإِذْ واعدْنا مُوسى » . وقرأ أبو عمرو ، وأبو جعفر ، وشيبة : « وَإِذْ وَعَدْنَا » (بغير ألف)[٤]، وهو اختيار أبي عُبيدٍ ، وأنكر « وَاعَدْنَا » ، قال : لأنَّ المُواعدة إنَّما تكون من البشر ، فأمَّا الله – جلَّ وعزَّ – فإنَّما هو المُنفرد بالوَعْد والوَعيد[٥]. على هذا وجدنا القرآن ، كقوله : ﴿ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ ﴾[٦]، وقوله : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[٧] ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى

(١) سورة الليل الآيتان رقم / ١ ، ٢.
(٢) إبراز المعاني ، ص : ٧١١ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٣٣٥.
(٣) سورة البقرة الآية رقم / ٥١.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ١٥٥.
(٥) وافقهُ على معنى ما قال : أبو حاتم ، ومَكِّيٌّ.(البحر المحيط : ١/ ٣٢١) ، ويقارن بالكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكّي بن أبي طالب : ١/٢٤٠.
(٦) سورة إبراهيم من الآية رقم / ٢٢.
(٧) سورة الفتح من الآية رقم / ٢٩.

ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ ﴾[١]. قال أبو جعفر: قد ذكرنا قول أبي إسحاق في الكتاب الذي قبل هذا. وكلام أبي عُبيد هذا غلط بيِّن ؛ لأنَّه أدخل بابًا في باب ، وأنكر ما هو أحسنُ وأجود ، و « وَاعَدْنَا » أحسن ، وهي قراءة مجاهد ، والأعرج ، وابن كثير ، ونافع ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي ، وليس قوله سبحانه : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[٢] من هذا في شيءٍ ؛ لأنَّ « وَاعَدْنَا مُوسَى » إنَّما هو من باب المُوافاة وليس هو من الوَعْد والوَعِيد في شيءٍ ، وإنَّما هو من قول : مَوْعِدُكَ يَومَ الجُمعة ، ومَوْعِدُكَ مَوْضِعَ كذا ، والفَصيحُ في هذا أن يُقال : « وَاعَدْتُهُ »"[٣].

تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيدٍ في اختياره قراءة « وَعَدْنَا » (بغير ألف) ، وإنكاره « وَاعَدْنَا » ، واصفًا كلامه بالغلط البيِّن ؛ لأنه أدخل بابًا في باب ، وأنكر ما هو أحسن وأجود ، وهي قراءة « وَاعَدْنَا ».

وتابعه ابن عطيَّة في مُحرّره[٤] مُوضِّحًا أنَّ اختيار أبي عُبيدٍ هذا ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ قبول موسى لوَعْد الله والتزامه وارتقابه يُشبه المُواعدة.

يقول الأزهريّ : " مَن قرأ : « وَعَدْنَا » (بغير ألف) فإنَّما اختار «وَعَدْنَا » ؛ لأنَّ المُواعدة إنَّما تكون بين الآدميين، واستدلَّ بقوله – تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ ﴾[٥]، وهذا يُشبه بعضه بعضًا. ومَن قرأ : « وَاعَدْنَا » ... فحجَّتُه أنَّ الطَّاعة في القبول بمنزلة المُواعدة، فهو من الله وَعْد، ومن موسى قبول واتِّباع، فجرى مجرى المُواعدة "[٦].

---

(١) سورة الأنفال من الآية رقم / ٧.
(٢) سورة المائدة من الآية رقم / ٩.
(٣) إعراب القرآن : ١ / ٥٢ ، ٥٣.
(٤) ينظر : ١/ ١٤٢.
(٥) سورة إبراهيم من الآية رقم / ٢٢.
(٦) معاني القراءات : ١/١٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالقراءة بغير ألف معناها ظاهر، يعني : أنَّ الله تعالى وَعَد موسى – عليه السَّلام – وظاهر اللَّفظ أنَّه ليس فيه وَعْد من موسى، فوجب حَمْله على الواحد، لظاهر النَّص أنَّ الفعل مُضاف إلى اللَّه –تعالى– وحده. وأما القراءة بالألف فهي من باب المُوافاة، وليس هذا من الوَعْد والوَعِيد فِي شيء، أي: إنَّما كان الوَعْد من الله تعالى ومن موسى الوفاء، ومن الله الأَمْر، ومن موسى الائتمار. فكأنَّما جرت المُواعدة بين الله تعالى وبين موسى. والمُواعدة أكثر ما تكون بين المخلوقين والمتكافئين، كلٌّ واحدٍ منهما يَعِد صاحبه. وقد تأتي المفاعلة من واحدٍ في كلام العرب،كقولهم: طارَقْتُ النَّعْلَ، وداويت العليل، وعاقبت اللِّصَّ، وعافاك الله، والفعل من واحدٍ(١).

والسُّؤال الذي يَطرح نفسه الآن : هل معنى القراءتين واحد أو مختلف؟

ويُجيب أبوحيَّان عن ذلك قائلاً : " ويحتمل « وَاعَدْنا » ، أن يكون بمعنى « وَعَدْنا » ، ويكون صَدَر من واحدٍ، ويحتمل أن يكون من اثنين على أَصل المُفاعلة ، فيكون اللَّه قد وَعَد موسى الوحْي ، ويكون موسى وَعَد اللَّهَ المجيءَ للميقات ، أو يكون الوَعْد من اللَّه وقبوله كان من موسى ، وقبول الوَعْد يُشبه الوَعْد. قال القَفَّالُ (٢): ولا يَبْعُد أن يكون الآدَمِيُّ يَعِد اللَّه بمعنى يُعاهِده. وقيل : وَعَد إذا كان عن غير طلبٍ ، ووَاعَد إذا كان عن طلبٍ " (٣).

---

(١) بحر العلوم : ١/ ١١٨ ، وحجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٩٦، والكشف والبيان : ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، والتبيان ، للعكبري : ٦٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١/ ٣٩٤.

(٢) هو محمَّد بن علي بن إسماعيل الإمام أبو بكر الشَّاشي ، الفقيه الشَّافعي المعروف بالقفَّال الكبير، وهو الذي يتكرَّر ذكره في التَّفسير، والحديث، والأصول، والكلام، صنَّف في: التَّفسير، والأصول، والفقه، ومن مُصنَّفاته : دلائل النُّبوَّة ، ومحاسن الشَّريعة . وكانت وفاته في آخر سنة خمس وستِّينَ وثلاثمائة بالشاش وهو الصَّواب. ينظر : طبقات المفسِّرين ، للأدنه وي ، ص : ٧٩ ، ٨٠ ، وطبقات الشَّافعية الكُبرى ، لتاج الدِّين السّبكي : ٣ / ٢٠٠ : ٢٠٣.

(٣) البحر المحيط : ١/ ٣٢١.

فلفظ المُواعدة من اللَّه خاصَّة لموسى كمعنى وَعَدْنَا ، فتكون القراءتان بمعنًى واحدٍ. والاختيار : « وَاعَدْنا » (بالألف) لأنَّه بمعنى« وَعَدْنا » في أحد معنييه ، ولأنَّه لابدّ لموسى من وَعْدٍ أو قَبولٍ يقوم مقام الوَعْدِ فتَصِحُّ المفاعلة [١].

وكلا القراءتين جائز حسن [٢].

والصَّواب في ذلك ما قال به أبوجعفر النَّحَّاس ، ولا وجْه لترجيح إحدى القراءتين على الأُخرى، لأنَّ كلًّا منهما مُتواتر، فهما في الصِّحة على حدٍّ سواءٍ. وأكثر القُرَّاء على القراءة بألف، وهي قراءة مجاهدٍ، والأعرج، وابن كثيرٍ، ونافعٍ، والأعمش، وحمزة، والكسائيّ [٣].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَلَوۡ دُخِلَتۡ عَلَيۡهِم مِّنۡ أَقۡطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأٓتَوۡهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرٗا ﴾ [٤] – : " « ثُمَّ سُئِلُوا الفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا » هذه قراءة أهل الحرمين. وقراءة أهل البصرة ، وأهل الكوفة : « لَآتَوْهَا » [٥]وهو اختيار أَبي عُبيدٍ ، واحتجَّ بحديث الجماعة الذين فيهم بلال أنَّهم أعطَوا الفتنة من أنفسهم غير بلالٍ. قال أبو جعفر: الحديث في أمر بلالٍ لا يُشبه الآية ؛ لأنَّ الله – جلَّ وعزَّ – خبَّر عن هؤلاء بهذا الخبر، وبلال وأصحابه إنما أُكرهوا ، وفي هذه الآية : ﴿ وَلَوۡ دُخِلَتۡ عَلَيۡهِم

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٣٩٤ بتصرُّف يسير.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجَّاج : ١/ ١٣٣.
(٣) البحر المحيط : ١/ ٣٢١.
(٤) سورة الأحزاب الآية رقم / ١٤.
(٥) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٥٢٠ ، والتيسير ، ص : ١٧٨، والنشر: ٢/ ٣٤٨، والإتحاف ، ص : ٤٥٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مِّنْ أَقْطَارِهَا ﴾ ، أي : لو دخل عليهم الكفار لجاءوهم ، وهذا خلاف ما عاهدوا الله عليه ، وفي القصة ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾ [١] فهذا يدلُّ على « لَأَتَوْهَا » مقصورًا " [٢].

ذهب أبوعبيد إلى اختيار قراءة أهل البصرة ، وأهل الكوفة : « لَآتَوْهَا » (بالمدِّ) ؛ مُحتجًّا بما جاء في الحديث : أنَّ أصحاب النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) كانوا يُعذَّبون في الله ويُسأَلون الشِّرْكَ ، فكُلٌّ أَعْطَى ما سَأَلُوه إلَّابِلالًا [٣]. وفيه دليلٌ على قراءة المَدِّ ، من الإعْطَاء [٤].

فالإعطاء مَعَ السُّؤال حسن، أي : لو قيل لهم كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك. والمعنى : لو دعوا إلى الفتنة (الشِّرك) لأجابوا وأعطوها ما عندهم من القُوَّة والبَقاء [٥].

يقول أبوجعفر الطبري : " والمدُّ أعجبُ القراءتين إليَّ ... وإن كانت الأخرى جائزة " [٦].

---

(١) سورة الأحزاب من الآية رقم / ١٥.
(٢) إعراب القرآن : ٣ / ٢١٠.
(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، في باب فضائل أصحاب رسول اللَّه (صلَّى الله عليه وسلَّم)، (فضل سلمان، وأبي ذرٍّ، والمقداد)، حديث رقم (١٥٠) : ١/ ٥٣، وأحمد في مسنده ، حديث رقم (٣٨٣٢) : ٣٨٢/٦. من حديث عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) مُطولًا ، وفيه : وأتاهم على ما أرادوا ، بدل : أعطى ما سألوا.
(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ١٤٩. وينظر : إبراز المعاني ، ص : ٦٤٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٢٠/٤ ، وحجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٥٧٥ ، والتبيان ، للعكبري : ٢/ ١٠٥٣.
(٦) جامع البيان : ٢٢٧/٢٠.

وقد تعقَّب أبو جعفر النَّحَّاس أباعبيد في اختياره وتوجيهه هذا بأمرين :

أحدهما – أنَّ الحديث في أمر بلال لا يشبه الآية ؛ لأنَّ الله – جلَّ وعزَّ – خبَّر عن هؤلاء بهذا الخبر وبلال وأصحابه إنما أكرهوا.

ثانيهما – أنَّ قول الله – عزَّ وجل – :﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾ يدلُّ على قراءة نافع ، وابن كثير ، وابن عامر « لَأَتَوْهَا » (بالقَصر). والمعنى لَقَصدُوها [١].

وقد أشار إلى مثل ذلك كل من الفراء [٢]، والأزهري [٣]، وأبي إسحاق الثعلبي[٤]، ومكي بن أبي طالب [٥]، و ابن عطية الأندلسي[٦].

وما ذهب إليه أبو جعفر النَّحَّاس هو الوجه في المسالة فمَن قرأ بالمَدِّ « لَآتَوْها » يعني : لأَعْطَوها. ومَن قرأ بغير مَدٍّ « لَأَتَوْهَا » فمعناه : صاروا إليها وجاءُوها ، وكلاهما يرجع إلى معنى واحدٍ يعني : لو دعوا إلى الشِّرك لأجابوا سريعًا [٧]. والقراءتان معروفتان صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٢٠/٤ .
(٢) ينظر: معاني القرآن : ٣٣٧/٢.
(٣) ينظر: معاني القراءات : ٢٨٠/٢.
(٤) ينظر: الكشف والبيان : ١٩/٨.
(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية : ٥٨٠٨/٩.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز : ٣٧٤/٤.
(٧) بحر العلوم : ٤٢/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الخامسة : أَفْعَلَ ، وافْتَعَلَ :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس –عند قول الله –عزَّ وجلَّ– ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [(١)] –: " «فَاتَّبَعَ سَبَبًا» ، أي : من الأسباب التي أوتيها ، وهذه قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو، وقراءة الكوفيين (فأَتْبَع) جعلوها ألف قطع[(٢)] ، وهذه القراءة اختيار أبي عبيدٍ ؛ لأنها من السير. وحكى هو والأصمعيّ أنه يُقال : تَبِعَهُ واتَّبعه ، إذا سار ولم يَلْحقهُ ، وأَتبعهُ إذا لحقتهُ. قال أبو عبيدٍ : ومثله : ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [(٣)] . قال أبو جعفر : وهذا التفريق ، وإن كان الأصمعيّ قد حكاه ، لا يقبل إلَّا بعلَّة أو دليل ، وقوله – عزَّ وجلَّ – ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ ليس في الحديث أنه لحقوهم ، وإنَّما الحديثُ لمَّا خرَجَ موسى – صلَّى الله عليه وسلَّم – وأصحابُهُ من البحر وحَصَّلَ فرعونُ وأصحابُهُ انْطَبَقَ عليهم البَحرُ، والحقُّ في هذا أنَّ تَبِعَ ، وأَتْبَعَ ، واتَّبَعَ ، واتَّبَعَ لُغات بمعنًى واحدٍ ، وهي بمعنى السَّير، فقد يجوز أن يكون معه لَحَاق وأن لا يكون" [(٤)].

تعليق :

يبدو من قراءة نصّ أبي جعفر النحاس وبالتحديد قوله : " وهذه القراءة اختيار أبي عبيدٍ ؛ لأنها من السّير " أنَّ قراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي : ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ (بقطع الهمزة) هي اختيار أبي عُبيدٍ .

---

(١) سورة الكهف من الآية رقم / ٨٥.

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، وزاد المسير : ٣ / ١٠٦ ، والنشر : ٣١٤/٢ ، والإتحاف ، ص : ٣٧١.

(٣) سورة الشعراء الآية رقم / ٦٠.

(٤) إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥.

لكنَّ الأمر على خلاف هذا ، فالقراءة المُختارة لديه هي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو : « فَاتَّبَعَ سَبَبًا » بوصْل الهمزة وتشديد التاء.

والدَّليل على ذلك :

– قول أبي زرعة : " قال أبو عُبيدٍ القراءة عندي « فاتَّبع » بالتَّشديد؛ لأنَّها من المسير إنَّما هو افتعل وأمَّا الإتْباع فإنَّ معناه اللّحاق ، كقَوْلِه : ﴿ فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ﴾ [(١)] [(٢)].

– وقول أبي شامة : " واختار أبو عُبيد قراءة التَّشديد، قال : لأنَّها من المسير إنمَّا هي افتعل من قولك : تبعت القوم ، أمَّا الإتباع (بهمز الألف) فإنَّما معناه اللّحاق ، كقولك : ﴿ فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ﴾ ،﴿ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ ﴾ [(٣)]، ونحوه " [(٤)].

– وقول السَّمين الحلبي : " واختار أبو عُبيدٍ « اتَّبع » بالوصْل ؛ قال: لأنَّه من المسيرِ. قال : تقول : تَبِعْتُ القومَ واتَّبَعْتُهم. فأمَّا الإتباع (بالقَطْع) فمعناه : اللّحاق ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٞ ثَاقِبٞ ﴾ " [(٥)].

– ويقول الزَّبيدي : " قال أَبو عُبيدٍ : وقراءةُ أَبي عمروٍ أحبُّ إليَّ من قول الكسائيّ " [(٦)].

---

(١) سورة الشعراء الآية رقم / ٦٠.
(٢) حجة القراءات ، ص : ٤٢٨.
(٣) سورة الصافات من الآية رقم / ١٠.
(٤) إبراز المعاني ، ص : ٥٧٤.
(٥) الدر المصون : ٧/ ٥٤١.
(٦) تاج العروس : ٣٧٩/٢٠ (ت ب ع). وكان الكسائيُّ يقرؤُها بقَطْع الأَلِف.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بينما قراءة التخفيف هي اختيار الفرَّاء ، إذ يقول : " و« أَتْبَعَ » أحسن من « اتَّبَعَ » ؛ لأنَّ اتَّبَعْتُ الرَّجل إذا كان يسير وأنت تسير وراءه. وإذا قُلت: أَتْبَعته (بقطع الألف) فكأنك قَفَوْتَهُ [١].

وقد وافق أبوجعفر الطبري أبا عُبيدٍ في اختياره هذا ، إذ يقول : " وأَوْلى القراءتين في ذلك بالصَّواب : قراءة مَن قرأه : :« فَاتَّبَعَ » (بوصل الألف، وتشديد التاء) ؛ لأنَّ ذلك خبر من الله تعالى ذكره عن مسير ذي القرنين في الأرض التي مكن له فيها، لا عن لحاقه السَّبب، وبذلك جاء تأويل أهل التأويل " [٢].

وحاصل ذلك أنَّ العلماء تجاه هاتين القراءتين « أَتْبَعَ » و« اتَّبَعَ » – فريقان : الأول – فرق بينهما في المعنى ، إذ يرى أنَّ مَنْ قَرَأَ : « فَاتَّبَعَ » (بتشديد التاء) فمعناه : سَلك وسَار، من قول القائل : اتَّبعت أثر فلان : إذا قفوته؛ وسرت وراءه. وَمَنْ قَرَأَ : « فَأَتْبَعَ » (مقطوعة الألف) فمعناه : لَحِقَ، وقد روى ذلك أبو عبيد عن الكسائي [٣].

فأصلُ الكلمتين واحدٌ، غير أنَّهم فرَّقوا بين القَفْو واللُّحُوق فغيَّرُوا البناء أدنى تغييرٍ [٤].

وعن يُونس بن حبيبٍ وأَبي زيدٍ أنَّه بقطع الهمزة عبارة عن المُجِدِّ المُسرِع الحثيث الطَّلَب، وبوصْلها إنَّما يتضمَّن الاقتفاء دون هذه الصِّفات [٥].

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ١٥٨.
(٢) جامع البيان : ٩٤/١٨.
(٣) ينظر : معاني القراءات ، للأزهري : ١٢١/٢ ، وزاد المسير : ٣/ ١٠٦.
(٤) مقاييس اللغة : ٣٦٢/١ (ت ب ع).
(٥) البحر المحيط : ٢٢٠/٧ ، والدر المصون : ٧/ ٥٤١.

يقول أبوزرعة : " قال أبو زيد : رأيت القوم فأَتْبَعتهم (بالتَّخفيف) إتباعًا ، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم ، ومرّوا عَليّ فاتَّبعتهم اتِّباعًا بالتَّشديد ، إذا ذهبت معهم ولم يسبقوك "(١).

« فأتبع » (بالقطعِ) مُتعدٍّ لاثنين حُذِف أحدُهما تقديرُه : فأَتْبَع سببًا سببًا آخرَ، أو فأَتْبَع أمرَه سببًا. ومنه ﴿ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗۖ ﴾(٢) فعدَّاه لاثنين. ومِنْ حَذْفِ أحدِ المفعولين: قولُه تعالى: ﴿ فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ﴾ ، أي : أَتْبعوهم جنودَهم (٣).

يقول العكبري : " قوله تعالى : « فَأَتْبَعَ » : يُروى بوَصْل الهمزة والتَّشديد، و« سببًا » : مفعوله. ويُقرأ بقطع الهمزة والتَّخفيف، وهو مُتَعدٍّ إلى اثنين ؛ أي: أَتْبَعَ سببًا سببًا "(٤).

وأمَّا الفريق الثاني ، فيَرى أنَّ « أَتْبَعَ » و« اتَّبَعَ » لُغتان بمعنى تَبِعَ، كعَلِمَ ، فيتعدَّيان لمفعولٍ واحدٍ ، قال تعالى : ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾(٥) (٦).

يقول مكّي بن أبي طالب : " وقيل : هما لغتان بمعنى، يقع بهما اللّحاق وقد لا يقع، وهو الصَّواب (إنْ شَاءَ اللهُ) ؛ لقوله ﴿ فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾(٧) ،

---

(١) حجة القراءات ، ص : ٤٢٨.
(٢) سورة القصص من الآية رقم / ٤٢.
(٣) الدر المصون : ٧/ ٥٤٠ ، ٥٤١.
(٤) التبيان : ٢/ ٨٥٩.
(٥) سورة البقرة من الآية رقم / ٣٨.
(٦) ينظر : مقاييس اللغة : ٣٦٣/١ (ت ب ع) ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٥٣٩ ، وإبراز المعاني ، ص : ٥٧٣ ، والبحر المحيط : ٢٢٠/٧ ، والدر المصون : ٧ / ٥٤٠ ، والإتحاف ، ص : ٣٧١.
(٧) سورة الأعراف من الآية رقم / ١٧٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فلو لم يلحقه ما غوى، ولقوله ﴿ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ ، فهذا قد يلحقه وقد لا يلحقه "[١].

ويقول ابن سيده : " تَبِعَ الشَّيْء تَبَعًا وتَباعًا واتَّبَعَهُ وأَتْبَعَهُ وتَتَبَّعَهُ : قَفاهُ "[٢].

وقد تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أبا عبيدٍ فيما يأتي :

- اختياره قراءة « فَاتَّبَعَ سَبَبًا » بوصْل الهمزة وتشديد التاء.

- تفريقه بين « أَتْبَعَ » و« اتَّبَعَ » في المعنى.

والحقُّ في هذا - كما يقول أبوجعفر النحاس - أنَّ تَبِعَ ، وأَتْبَعَ ، واتَّبَعَ لغات بمعنى واحدٍ ، وهي بمعنى السّير، فقد يجوز أن يكون معه لحاق وأن لا يكون.

المسألة السَّادسة : فَعَل وفُعْل :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس - عند قول الله - عزَّ وجلَّ - ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾[٣] - : " قرأ أهل المدينة ، وأبو عمرو ، وعاصم « ولَدًا » (بفتح الواو واللَّام) ، وقرأ سائر الكوفيين « وُلْدًا » (بضمِّ الواو وإسكان اللَّام)[٤]. وفرَّق أبو عبيدٍ بينهما : فزعم أنَّ الْوَلَد يكون للأَهْل والْوُلْد

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٦/ ٤٤٥١.
(٢) المحكم : ٥٦/٢ (ت ب ع).
(٣) سورة مريم الآية رقم / ٨٨.
(٤) ينظر : التيسير ، ص : ١٤٩، والعنوان ، ص : ١٢٧ ، والإتحاف ، ص : ٣٨٠.

جميعًا[١]. قال أبو جعفر : وهذا قول مردودٌ عليه لا يَعرفه أحدٌ من أهل اللغة، ولا يكون الْوُلْد والْوَلَد إلّا لوَلَد الرَّجُل ووَلَد ولَده إلَّا أنَّ وَلَدًا أكثر في كلام العرب ، كما قال النابغة : [٢].

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ ∴ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

قال أبو جعفر : وسمعت محمَّد بن الوليد يقول : يجوز أن يكون وُلْدٌ جَمْعَ وَلَدٍ، كما يُقال : وَثَنٌ وَوُثْنٌ ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ ، ويجوز أن يكون وَلَدٌ وَوُلْدٌ جَمْعًا بمعنًى وَاحدٍ ، كما يقال : عَجَمٌ وعُجْمٌ ، وَعَرَبٌ وَعُرْبٌ " [٣].

بيَّن أبوجعفر النحَّاس – فيما سَبقَ – أنَّ أبا عُبيدٍ يُفرّق في المعنى بين « الْوَلَد » (بفتح الواو واللَّام) ، و« الْوُلْد » (بضمِّ الواو وإسكان اللَّام)، وقد ردَّ زعْمَه هذا والحقُّ معه.

فالقراءةُ بفتحتين واضحةٌ، وهو اسمٌ مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع[٤]. والوَلَدُ : فَعَل بمعنى مَفْعول ، كالقَبْض والنَّقْص ، وهو غيرُ مقيسٍ ، والمصدرُ : الوِلادة والوَلِيديَّة ، وهذا الثاني غريبٌ جدًّا[٥].

---

(١) هذا قولُ أبي الحسن الأخفش ، وهو ما حكاهُ عنه أبوعليّ الفارسيّ، وابنُ عطية. ينظرجعلى الترتيب : الحجَّة للقراء السبعة : ٥/ ٢١١ ، والمحرّر الوجيز : ٤/ ٣٠ ، ٣١. فلعلَّ أباعبيدٍ نقلهُ عن أبي الحسن الأخفش دُون أن يُصرِّح.

(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ، ص : ٣٩ ، والصحاح : ٦/ ٢٤٥٣ (ف د ى) ، وشرح ديوان المتنبي : ٣٨٥/٢ ، والحماسة البصرية : ١٧٧/١ . قال الوزير أبو بكر: (فداء) يروى بالرَّفع والكسر والنَّصب. فعلى النَّصب تقديره : الأقوام كلهم يفدونك فدَاء، ومن كسر جعله في موضع الرَّفع إلَّا أنَّه بناه. وما أُثمِّر، أي وما أنمّى وأجمع.

(٣) إعراب القرآن : ٣ / ١٩ ، ٢٠.

(٤) ينظر : الإتحاف ، ص : ٣٨٠.

(٥) الدر المصون : ٢/ ٨٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا قراءةُ الضمِّ والإسكانِ ، فقيل : هي كالتي قبلها في المعنى ، يُقال: وَلَدَ ووُلْد ، كما يُقال : عَرَب وعُرْب ، وعَدَمَ وعُدْم. وقيل : بل هي جمع لوَلَد ، نحو : أَسَد وأُسْد ... وقرأ عبد الله بن مسعود ، ويحيى بن يعمر: « ولْدًا » بكسر الواو، وهي لغةٌ في الْوَلَد، ولا يَبْعُدُ أَنْ يكون هذا من باب الذَّبْح والرَّعْي، فيكون ولْدٌ بمعنى مَوْلود [(١)].

يقول الفرَّاء : " و« الوُلْد والوَلَد » لُغتان ، مثل ما قالوا : الْعَدَم وَالْعُدْم والوُلْد والْوَلَد وهما واحدٌ ، وليس بجَمع. ومن أمثال العَرب : وُلْدُكِ مَنْ دَمَّى عَقِبَيْكِ [(٢)]. وقال بعضُ الشعراء :

فليتَ فلانًا مات فِي بطن أمه ∴ وليت فلانًا كان وُلْدَ حمار

فهذا واحد . وقيس تجعل الْوُلْد جمعًا والْوَلَد واحدًا " [(٣)].

ويقول الزَّجَّاج : " فمن قرأ : وُلْدًا (بالضَّمِّ) فهو على وجهين : على جمع وَلَدٍ ، يُقَالُ : وَلَد ووُلْد ، مثل : أَسَدٍ وأُسْدٍ، وجائز أن يكون الْوُلْد في معنى الْوَلَدِ، والْوَلَد يصلح للواحد والجَمع ، والْوُلْد والْوَلَد بمعنىً واحدٍ ، مثل: العُرْب والعَرَب ، والعُجْم والعَجَمُ " [(٤)].

ويقول أبو عليّ الفارسيّ : " وأما قراءة نافع ، وعاصم ، وابن عامر بفتح الواو في كلِّ القرآن ... على أنَّه واحدٌ يُراد به الجَمع ... وأمَّا قراءة

---

(١) السابق: ٦٣٥/٧، ٦٣٦، وتنظر– أيضًا – قراءة «ولْدًا» بكسر الواو في: المحرر الوجيز: ٣٠/٤.

(٢) مجمع الأمثال، للميداني : ٢/ ٣٦٣ ، وينظر: الأمثال ، لابن سلام ، ص : ١٤٧ ، والمستقصى في أمثال العرب : ١/ ٣٠ وفيهما : ابنُكِ بَدلٌ مِن وُلْدِكِ. والمعنى : الذي نَفَسْتِ به حتَّى أَدْمَى النّفاسُ عَقِبَيْكِ هوابنُكِ ، أي : من ولَدتهِ فهو ابنُكِ ، ليس من تَبنَّيتِ.

(٣) معاني القرآن : ١٧٣/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٤٤.

حمزة والكسائي : « وُلْدًا » في جميع القُرآن فإنَّ ما كان منه مُفردًا قصدا به المفرد، وما كان جَمعًا قصدا به الجَمع" (١).

ويقول الجوهريُّ : " الوَلَدُ قد يكون واحدًا وجمعًا، وكذلك الوُلْدُ بالضَّمِّ. ومن أمثال بني أَسَدٍ : « وُلْدُكِ من دَمَّى عَقِبَيْكِ ». وقد يكون الوُلْد جمع الْوَلَد، مثل أُسْدٍ وأَسَدٍ. والْوِلْد (بالكسر) : لُغة في الوُلْد " (٢).

وقد أشار إلى مثل ذلك كلٌّ من الأزهري (٣) ، وأبي إسحاق الثّعلبي(٤)، وأبي شامة (٥) ، والقرطبي (٦).

المسألة السَّابعة : تَفَعُّل وتَفَاعُل :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ ﴾ (٧) – : " « مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفاوُتٍ » قراءة المدنيين ، وأبي عمرو ، وعاصم. وقراءة يحيى ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي « مِن تَفوُّتٍ » (٨)، وهو اختيار أبي عُبيدٍ. ومن أحسن ما قيل فيه قول الفرَّاء : إنَّهما لغتان بمعنى واحدٍ (٩)، ولو جاز أن يُقال في هذا اختيار لكان الأوَّل أولى ؛ لأنَّه المشهور في الله أن

(١) الحجة للقراء السبعة : ٥/ ٢١٢ ، ٢١٣.
(٢) الصحاح : ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤ (و ل د).
(٣) ينظر : معاني القراءات : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠.
(٤) ينظر : الكشف والبيان : ٦/ ٢٣٢.
(٥) ينظر : إبراز المعاني ، ص : ٥٨٥.
(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١/١٥٥ ، ١٥٦.
(٧) سورة الملك من الآية رقم / ٣.
(٨) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٦٤٤.
(٩) ينظر : معاني القرآن ، للفرَّاء : ٣/ ١٧٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يُقال: تَفَاوَتَ الأمر ، مثل : تَبَايَنَ ، أي : خالف بعضه بعضًا ، فَخَلْقُ الله – جلَّ وعزَّ – غير مُتباين ولا مُتفاوت ؛ لأنَّه كلَّه دالٌّ على حكمة لا على عبث وعلى بارئ له" (١).

اختلفت القرّاء – كما هو واضح – في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرَّاء المدينة ، والبصرة ، وبعض الكوفيين : « مِن تَفَاوُتٍ » (بألف). وقرأ ذلك عامة قرَّاء الكوفة : « مِن تَفَوُّتٍ »(بتشديد الواو بغير ألف) (٢).

وقد تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أباعُبيدٍ في اختياره قراءة « مِن تَفَوُّتٍ » (بتشديد الواو بغير ألف)، وحكى القرطبي ذلك قائلًا : " واختار أبو عُبيدٍ : « مِن تَفَوُّتٍ »، واحتجَّ بحديث عبد الرَّحمن بن أبي بكرٍ : " أَمِثْلِي يُتَفَوَّتُ عَلَيْهِ فِي بَنَاتِهِ " ؟ (٣) النَّحَّاس : وهذا أمر مردود على أبي عُبيدٍ، لأنَّ يُتَفوَّت يُفتَات بهم وتَفاوُت في الآية أشبهُ، كما يُقال : تَبَايَن يُقال : تَفَاوَت الأمرُ إذا تَبَايَن وتَبَاعَد ، أَي : فَاتَ بعضُها بعضًا " (٤).

والحجَّة لمن أثبت الألف وخفَّف أنَّه جعله مصدرًا لقولهم تَفَاوت الشَّيء تَفَاوتًا. والحجَّة لمن حذَفها وشدَّد أنَّه أخذه من تفوَّت الشَّيْء تفوُّتًا مثل تكرَّم تكرُّما (٥).

---

(١) إعراب القرآن : ٤ / ٣٠٧.

(٢) جامع البيان : ٢٣ / ٥٠٦.

(٣) الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، في كتاب الطلاق ، باب الرَّجُل يجعل أَمْر امرأته بيدها ، حديث رقم (١٦٦٢) : ١/ ٤٢٩ ، وابنُ أبي شيبة في مُصنَّفه ، في كتاب النكاح ، مَن أَجازه بغير وَليٍّ ولم يُفرِّق ، حديث رقم (١٥٩٥٥) : ٣/ ٤٥٧. والرواية فيهما هكذا « أَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ فِي بَنَاتِهِ؟ ».

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ٢٠٨.

(٥) الحجَّة في القراءات السّبع ، لابن خالويه ، ص : ٣٤٩.

وقيل : هما لُغتان بمعنى واحد ، مثل : التَّعَهُّد والتَّعَاهُد، والتَّحَمُّل والتَّحَامُل، والتَّطَهُّر والتَّطَاهُر، يقال : تفاوت الشَّيء تفاوتًا وتفوَّت تفوُّتًا إذا اختلف، فالمعنى ما تَرَى في خلقه السَّماء اختلافًا ولا اضطرابًا ويقال : ما ترى فيها من اعوجاج . ويقال : معناه ما تَرَى فى خلق السَّماوات من عيبٍ. وأصله من الفوت ، أي: يفوت الشيء، فيقع فيه الخلل، ولكنَّه متَّصل بعضها ببعض(١).

يقول الأزهريّ : " تَفَاوَت تَفَاوُتًا، وتَفوَّتَ تَفَوُّتًا ؛ بمعنى واحدٍ، إذا اختلف وفات بعضه بعضًا" (٢).

ويقول أبو زرعة : " قال سيبويه فَاعل وَفعل بمعْنى واحد (٣)، تَقول : ضَاعَف وَضعَّف وتَعَاهَد وتَعهَّد فعلى هَذَا الْقيَاس يكون تَفَاوت وتَفوَّت بمعنى، يُقَال : تَفَاوت الشَّيء تَفَاوتًا وتَفوَّت تَفوُّتا إذا اختلف ، والمعنى : ما ترى في خلقه السَّماء اختلافًا ولَا اضطرابا ، قَالُوا : وتَفَاوُت أجود (٤) لأَنَّهم يقولون : تَفَاوَتَ الأَمرُ ولا يكادون يقولون : تَفوَّتَ الأَمرُ "(٥).

وصَّواب ذلك أنَّهما قراءتان معروفتان بمعنًى واحدٍ ، وهو ما قال به أبو جعفر النَّحَّاس.

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزَّجَّاج : ٥/ ١٩٨، وبحر العلوم : ٣ / ٣٨٦ ، والكشف والبيان : ٩/ ٣٥٦ ، والمحرّر الوجيز : ٥/ ٣٣٨ ، وزاد المسير : ٤/ ٣١٤ ، والتبيان ، للعكبري : ١٢٣٢/٢ ، وإبراز المعاني ، ص : ٧٠٣ ، والدّر المصون : ٣٧٨/١٠.

(٢) معاني القراءات : ٣ /٧٩.

(٣) ينظر : الكتاب : ٤/ ٦٨.

(٤) عَزَا الفخر الرَّازي هذا الكلام إلى الأخفش . ينظر : التفسير الكبير : ٣٠/ ٥٨١.

(٥) حجة القراءات ، ص : ٧١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثَّامنة : فَعْلَة وفُعْلَة :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ بِيَدِهِۦ ﴾ [١] – : " واختار أبو عُبيدٍ : « إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً » (بضمِّ الغين) [٢] ، قال : لأنَّه لم يُقَلْ : غَرَفَ وإنَّما هو الماء بعينه. قال أبو جعفر: الفتح في هذا أولى ؛ لأنَّ « الغُرفة » (بالضَّمِّ) : هي ملء الشيء يقع للقليل والكثير ، و« الغَرفَة » (بالفتح) المرَّة الواحدة ، وسياق الكلام يدلُّ على القليل ، فالفتح أشبه. فأمَّا قول أبي عبيدٍ أنَّه اختاره لأنَّه لم يُقَلْ : « غَرَفَ » فمردود ؛ لأنَّ « غَرَفَ ، واغْتَرَفَ » بمعنى واحدٍ " [٣].

تعقَّب أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيدٍ في اختياره القراءة بضمِّ الغَين من « غُرفة » بحجَّة أنَّه لم يُقَلْ : « غَرَفَ » ، مُفنِّدًا ذلك بأمرين :

أوَّلهما – أنَّ سياق الكلام يدلُّ على القليل ، فالفتح أشبه.

ثانيهما – أنَّ « غَرفَ ، واغْتَرَفَ » بمعنى واحدٍ.

وبمُطالعة الكُتُب في هذا الشأن تبيَّن أنَّ العلماء تجاه هاتين القراءتين فريقان :

الأوَّل – يرى أنَّ معنى « غُرفَة » ، و« غَرفَة » مختلف.

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم / ٢٤٩.

(٢) وهي قراءة ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي . وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو: « غَرفَة » بفتح الغين. ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ١٨٧ ، وزاد المسير : ١/ ٢٢٦ ، و البحر المحيط : ٢/ ٥٨٨.

(٣) إعراب القرآن : ١ / ١٢٣.

يقول أبوإسحاق الزَّجَّاج : " « غُرفة ، وغَرفة » قُرئ بهما جميعًا ، فمن قال : غَرفة كان معناه غَرفة واحدة باليَد. ومَن قال : غُرفة كان معناه مقدار ملء اليَد "(١).

ويقول الأزهري : " قال (أي : يُونُس) : غُرفة وغَرفة عربيَّتان، وقال : غَرفتُ غَرفًا، وفي الإناء غُرْفة، ومثله : حَسَوت حَسوَة، وفي الإناء حُسوَة. وقال أبو العباس : الغَرْفَةُ : المرة من المصدر، والغُرفة : الماء الذي يُغرف بعَينه "(٢).

ويقول أبوزرعة : " ما كان باليَد فهو غَرفة (بالفَتح) وما كَان بإنَاء فهو غُرفة (بالضَّمِّ) "(٣).

ويقول القرطبي : " قال بعضُ المفسِّرين : الغَرفة بالكَفِّ الواحد ، والغُرفة بالكَفَّين "(٤).

وقد أشار إلى مثل هذا كلٌّ من الفرَّاء (٥) ، وابن خالويه (٦).

وأمَّا الفريق الثاني فيرى أنَّهما لُغتان بمعنًى واحدٍ.

يقول السّمرقندي : " وقال بعضُهم (أي : بعض المُفسِّرين) : كلاهما لُغتان ومعناهما واحد "(٧).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٣٣٠ ، ٣٣١.
(٢) معاني القراءات : ١/ ٢١٥.
(٣) حجة القراءات ، ص : ١٤٠.
(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٢٥٣.
(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ١٩٠.
(٦) ينظر : الحجة في القراءات السَّبع ، ص : ٩٩.
(٧) بحر العلوم : ١/ ٢١٩ ، ونقل القرطبي مثل هذا الكلام. ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٢٥٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول العكبري : " وقد قُرئ بهما (أي : غُرفة ، وغَرفة) ، وهما لُغتان ، وعلى هذا يُحتمل أن تكون الغُرفة مصدرًا، وأن تكون المَغْرُوف "(١).

ويقول أبوحيان : " فقيل : هما بمعنى المصدر، وقيل : هما بمعنى المَغْرُوف ... فإذا كان مصدرًا فهو على غير الصَّدْر، إذ لو جاء على الصَّدْر لقال : اغترافة، ويكون مفعول اغْتَرَف محذوفًا، أي : ماءً، وإذا كان بمعنى المَغْرُوف كان مفعولًا به "(٢).

وبمثل ذلك قال ابن عادل الحنبلي(٣).

هذا وقد وافق أبَاعُبيدٍ في اختياره وترجيحه ضمّ الغين – هنا – كلٌّ من أبي جعفر الطَّبري(٤) ، وأبي عليّ الفارسيّ(٥) من جهة أنَّ « غَرفَة » بالفتح إنَّما هو مصدر على غير اغتراف فهو لا يوافق الفعل في بنائه، إنَّما جاء على حذفِ الزَّوائد ، وجعلُها بمعنى المفعول لا يحوج إلى ذلك (٦).

ويَرَى البحثُ أنَّ كلا القراءتين جائزٌ حسن ، وهو الصَّواب.

---

(١) التبيان : ١/ ١٩٩.
(٢) البحر المحيط : ٢/ ٥٨٨.
(٣) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ٢٨١ ، ٢٨٢.
(٤) ينظر : جامع البيان : ٥/ ٣٤٣.
(٥) حيث يقول : " ولو قيل : إنَّ الضَّمَّ هنا أوجَهُ ؛ لقوله : چ ڤ ڤ چ [البقرة / ٢٤٩] والمشروب : الغُرفة ، لكان قولًا ". الحجَّة للقرَّاء السَّبعة : ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢.
(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ١/ ٣٣٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤/ ٢٨٢.

المسألة التَّاسعة : فَعْل وفِعَال :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [(١)] – : " واختار أبوعُبيدٍ « ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » [(٢)] وأَنكر « دِفَاع » ، وقال: لأنَّ الله تعالى لا يُغالبه أحد. قال أبو جعفر: القراءة بدِفَاع حسنة جيِّدة وفيها قولان : قال أبو حاتم : دَافَعَ ، ودَفَعَ واحد يذهب إلى أنَّه مثل : طَارَقْتُ النَّعْلَ، وأجود من هذا وهو مذهب سيبويه ؛ لأنَّ سيبويه قال : وعلى ذلك دَفَعْتُ النَّاس بعضهم ببعض ، ثم قال : ومثل ذلك : « ولَوْلا دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهم ببَعضٍ ». قال أبو جعفر : هكذا قرأتُ على أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون « دِفَاع » مصدر دَفَعَ ، كما تقول : حَسَبْتُ الشَّيء حِسَابًا ، ولَقِيتُه لِقَاءً وهذا أحسن ، فيكون دِفَاعٌ ودَفْعٌ مصدرين لدَفَعَ " [(٣)].

وضُح – ممَّا سَبقَ – اختيارُ أبي عُبيدٍ قراءة : « ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » (بفتح الدَّال من غير ألفٍ) ، وإنكاره قراءة « ولَوْلا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ » (بكسر الدَّال ، وبالألف) ؛ بحجَّة أنَّ الله تعالى لا يُغالبه أحدٌ. وهذا وَهْم تَوهَّم فيه باب المُفاعلة وليس به ، كما يقول مكّي بن أبي طالب [(٤)].

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم / ٢٥١.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم ، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ. وقرأ نافع، وأبوجعفر، ويعقوب، وأبان : « ولولا دِفَاع الله » ووافقهم الحسن. ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ١٨٧ ، ٤٣٧ ، وزاد المسير: ٢٢٧/١ ، والتفسير الكبير: ٥١٧/٦ ، والنشر: ٢٣٠/٢ ، والإتحاف ، ص : ٢٠٧.

(٣) إعراب القرآن : ١ / ١٢٤.

(٤) ينظر : الكشف : ١/ ٣٠٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٢٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد حَسَّنَ أبو جعفر النَّحَّاس ما أنكرهُ أبو عُبيدٍ مُستدلًّا بأمرين :

١- أنَّ « دَافَع ، ودَفَعَ » - كما يقول أبو حاتمٍ - بمعنًى واحدٍ ، مثل : طَرَقتُ النَّعْلَ وطَارَقْتُ ، أي : خَصفتُ إحداهما فوق الأُخرى(١). فالفِعَال قد يكون من واحدٍ ، مثل : قول العرب : أحسن الله عنك الدِّفَاع، وعَافَاك الله، وعاقَبه الله، وناول شيئًا (٢).

٢- أنَّ « دِفَاع ودَفْع » مصدران لدَفَعَ ، وهو مذهب سيبويه (٣).

يقول الأزهري :" المعنى في الدِّفاع والدَّفْع واحد ، يُقال : دَافَع الله عنك السّوء ، ودَفَع عنك السّوء " (٤).

ويقول السَّمرقندي: "وتفسير القراءتين واحد، وهما لُغتان معروفتان"(٥).

ويقول فخرالدِّين الرَّازي : " ولأَهْل اللُّغة في لفظ « دِفَاع » قولان : أحدهما - أنَّه مصدر لدَفَع، تقول : دَفَعتُه دَفْعًا ودِفَاعًا ، كَما تقول : كَتَبتُه كَتْبًا وكِتابًا، قالوا : وفِعَال كثيرًا يجيء مصدرًا للثُّلاثيِّ من فَعَلَ وَفَعِلَ ، تقول: جَمَحَ جِمَاحًا، وَطَمَحَ طِمَاحًا ، وتقول : لَقِيتُه لِقَاءً ، وقُمتُ قِيَامًا ، وعلى هذا التَّأويل كان قوله : ولولا دِفَاعُ اللَّهِ، معناه : ولولا دَفْعُ اللَّهِ. والقول الثَّاني - قول من جَعل دِفَاع من دَافَعَ، فالمعنى : أنَّه - سبحانه - إنَّما يَكُفُّ الظَّلَمة ، والعُصاة عن ظُلْم المؤمنين على أيدي أنبيائه ، ورسله ، وأئمَّة دينه ، وكان

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٢٥٩.
(٢) ينظر : الكشف والبيان : ٢/ ٢٢٤.
(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٣/١ ، ١٥٤.
(٤) معاني القراءات : ٢١٥/١.
(٥) بحر العلوم : ١/ ٢٢١.

يقع بين أولئك المُحقِّين وأولئك المُبطِلين مُـدافَعات ومُكافَحـات ، فحَسُـن الإخبار عنه بلفظ المُدافعة ، كما قـال : ﴿ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[١] ، ﴿ شَآقُّواْ ٱللَّهَ ﴾[٢] ، وكما قال : ﴿ قَـٰتَلَهُـمُ ٱللَّهُۚ ﴾[٣] ونظائره "[٤].

وبمثل ذلك قال أبـو علـيّ الفارسـي[٥] ، وأبـو زرعـة [٦]، وابـن الجوزي[٧]، والعكبري [٨] ، وأبوحيَّان [٩] ، والسَّمين الحلبي[١٠].

والصَّواب أنَّه ليس في القراءة بأحد الحَرفين – كما يقـول أبـوجعفر الطَّبري – إحالةُ معنى الآخر. وذلك أنَّ من دَافع غيره عن شـيء فمدافعـه عنه بشيء دافع. ومتى امتنع المدفوع عن الاندفاع، فهو لمدافعه مدافع. ولا شكَّ أنَّ جالوت وجنوده كانوا بقتالهم طالوت وجنوده مُحاولين مغالبة حـزب الله وجنده، وكان في محاولتهم ذلك محاولةُ مغالبة الله ودفاعـه عمَّـا قـد تضمن لهم من النُّصرة. وذلك هو معنى « مُدافعة الله » عن الذين دَافع الله عنهم بمن قاتل جالوت وجنوده من أوليائه. فبيِّنٌ إذًا أن سَواءً قـراءةُ مـن قرأ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾، وقراءة من قرأ : « ولَـوْلا دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهم ببَعْضٍ » ، في التأويل والمعنى"[١١].

---

(١) سورة المائدة من الآية رقم / ٣٣.
(٢) سورة الأنفال من الآية رقم / ١٣.
(٣) سورة التوبة من الآية رقم / ٣٠.
(٤) التفسير الكبير : ٦/ ٥١٨.
(٥) ينظر : الحجَّة للقرَّاء السَّبعة : ٢/ ٣٥٢ : ٣٥٤.
(٦) ينظر : حجة القراءات ، ص : ١٤٠ ، ١٤١.
(٧) ينظر : زاد المسير : ١/ ٢٢٧.
(٨) ينظر : التبيان : ١/ ٢٠٠.
(٩) ينظر : البحر المحيط : ٢/ ٥٩٤.
(١٠) ينظر : الدر المصون : ٢/٥٣٤.
(١١) جامع البيان : ٥/ ٣٧٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالقراءتان جائزتان حسنتان ، يقول الفرَّاء عنهما : " وكلّ صواب "[١].

المسألة العاشرة : **فَعْل وفِعْل** :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[٢] – : " وحكى أبو عُبيد القاسم بن سلام أنَّ نافعًا قرأ : « وَلا تَكُ فِي ضِيق » (بكسر الضَّاد). قال أبو جعفر: وهذا لا يُعرف عن نافع. وقال الكوفيُّون : الفرَّاء وغيره : « الضَّيْق » (بفتح الضَّاد) في القلب والصَّدر، « والضِّيق » (بكسر الضَّاد) في الثوب والدَّار وما أشبهها ممَّا يُرَى. قال الفرَّاء : فإذا رأيت الضَّيْقَ (بفتح الضَّاد) قد وقع في موضع الضِّيق فهو مُخفَّفٌ من ضَيِّق أو جَمع ضَيْقَة ، ولا يعرف البصريُّون من هذا التَّفريق شيئًا، وقالوا : إذا أردت المصدر قلت : الضَّيْق ، كما تقول : البَيْع ، وإن أردت الاسم قلت : الضِّيق ، كما تقول : العِلْم ، وأجازوا في ضيِّق التَّخفيف" [٣].

أوضح أبو جعفر النَّحاس – في نصِّه السَّابق – أنَّ ما عزاهُ أبوعُبيدٍ إلى الإمام نافع ، وهي قراءة « وَلا تَكُ فِي ضِيق » (بكسر الضَّاد) غير صحيحٍ ، ولا يُعرف عنه – وهو الصَّواب – وهذا ما أثبتتهُ كُتُب القراءات وتوجيهها وكذلك كُتُب التَّفسير.

يقول ابنُ مجاهد : " قرأ ابنُ كثيرٍ وحدهُ « فِي ضِيقٍ » (بِكَسْر الضَّاد)، وكذلك روى أبو عُبيدٍ عن إسماعيل بن جعفر عن نافع ، وخلف عن

---

(١) معاني القرآن : ٢/٢٢٧.
(٢) سورة النحل من الآية رقم / ١٢٧.
(٣) إعراب القرآن : ٢ / ٢٦٣.

المسيبى عن نافع ، وهو وَهْمٌ فى روايتهما جميعًا. وقرأ البـــاقون : « فِـــي ضَيْق » ، وكذلك فى النَّمْل [١] "[٢].

وبمثل ذلك قال الأزهري[٣] ، وأبوعليّ الفارسي[٤].

ويقول أبوزرعة : " قرأ ابن كثير : « وَلا تَكُ فِي ضِـيق » (بكســر الضَّاد) وفي النَّمْل مثله وقرأ الباقون بالفتح "[٥].

وتَابَعهُ أبو عمرو الدَّاني [٦]، وأبـــو طـــاهر السّرقســـطي[٧]، وابـــنُ الجزري[٨].

ويقول ابن عطيَّة في مُحرّره [٩]: " وقرأ الجمهور : « فـــي ضَـــيْقٍ » (بفتح الضَّاد) ، وقرأ ابنُ كثيرٍ : « في ضِيق » (بكسر الضَّاد) ، ورويـــت عن نافع وهو غلط ممَّن رَواهُ ".

وتابعه في ذلك القرطبي[١٠].

ويقول أبوحيَّان : " ورُوِيتْ عن نافعٍ ، ولا يَصحُّ عنه "[١١].

---

(١) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ من الآية رقم /٧٠.
(٢) السبعة في القراءات ، ص : ٣٧٦.
(٣) ينظر : معاني القراءات : ٢/ ٨٤.
(٤) ينظر : الحجَّة للقرَّاء السَّبعة : ٥/ ٤٠٢.
(٥) حجة القراءات ، ص ٣٩٥.
(٦) ينظر : التيسير ، ص : ١٣٩.
(٧) ينظر : العنوان ، ص : ١١٨ ، ١٤٥.
(٨) ينظر : النشر : ٢/ ٣٠٥ ، ٣٣٩.
(٩) ٣/ ٤٣٣.
(١٠) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ٢٠٣.
(١١) البحر المحيط : ٦/ ٦١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعليه فالقراءة بكسر الضَّاد من قوله – تعالى – : « وَلا تَكُ فِي ضِيق» هي قراءة ابن كثير وحده ، ولا تَصِحُّ عن نافع.

هذا عن نِسْبَة القراءة بكسْر الضَّاد ، أمَّا عن معنى القراءتين (ضِيق ، ضَيْق) وما يتعلَّق بهما ، فقد اختلفت كلمةُ العلماء إزاء هذا الموضوع وكانت على النَّحو الآتي :

– فريق يَرَى أنَّ معنى (ضِيق ، ضَيْق) واحدٌ. يقول ابن السِّكِّيت : " يُقال : في صَدْر فُلان ضِيقٌ وضَيقٌ "(١).

ويقول ابنُ قتيبة : " وفي صَدْره ضَيقٌ وضِيقٌ "(٢).

ويقول السّمرقندي : " قرأ ابنُ كثيرٍ : « في ضِيق » (بكسر الضَّاد) ، وقرأ الباقون : بالنَّصب ، ومعناهما واحدٌ ، أيْ : لا يضق صَدرُك ممَّا يقولون لكَ ، ويصنعون بكَ "(٣).

ويقول العكبري : " ويُقرأ بكسر الضَّاد ، وهو لُغة في المصدر "(٤).

– وفريق يَرَى أنَّهما مُختلفان في المعنى، ويأتي على رأس هؤلاء الفرَّاء الذي يَرَى أنَّ الضَّيْق (بالفَتْح) ما ضَاقَ عنه صَدرُك ، فهو فيما لا يتَّسع ، وَالضِّيق (بالكَسْر) ما يكون في الَّذي يتَّسع ويضيق ، مثل : الدَّار والثَّوْب (٥).

---

(١) إصلاح المنطق ، ص : ٣١.
(٢) أدب الكاتب ، ص : ٥٢٨.
(٣) بحر العلوم : ٢/ ٢٥٦.
(٤) التبيان : ٢/ ٨١٠.
(٥) معاني القرآن : ٢/ ١١٥ بتصرُّف يسير. وقد نقلَ قوله كلٌّ من الأزهريّ في تهذيب اللغة : ٩/ ١٧٤ (ض ي ق) ، وابن الجوزي في زاد المسير : ٢/ ٥٩٥ ، والقرطبيّ في الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ٢٠٣ ، وابن منظور في لسان العرب : ١٠/ ٢٠٨ (ض ي ق) ، والزَّبيدي في تاج العروس : ٢٦/ ٤٦ (ض ي ق).

ويقول أبوهلال العسكري : " الضَّيق (بالفتح) في الصَّدر والمكَـــان ، والضِّيق (بالكَسْر) في البُخْل وعسر الخلق "(١).

وقيل : إنَّ الضَّيق (بِالْفَتْح) الْغَمّ ، والضِّيق (بِالْكَسْرِ) الشِّدَّة. وقيل : الضَّيق (بالفَتْح) مصدر ، والضِّيق : اسْم ووزنه على هذا القول فِعْـل لـم يحذف منه شيء (٢).

وقيل : الضِّيق (بالكسْر) في قِلَّة المَعَاش والمَسَاكن، وما كـان فـي القَلْب فإنَّه الضَّيْق ، وهو تخفيف ضَيِّقٍ ، مثل : هَيْن وهَيِّن ، ولَيْن ولَيِّن (٣)، أومصدر ضَاقَ ، مثل : سَارَ سَيرًا(٤) ، وهو الصَّـوَابُ ؛ لأنَّـك إن حملـت الضَّيْق على أنَّه مثل : هَيْنٍ ولَيْنٍ ، أقمت الصِّفة مقام الموصوف ، والصِّفة إنَّما تقوم مقام الموصوف إذا تَخصَّص الموصوف من نفس الصِّـفة ، كمـا تقول : رَأيتُ ضاحكًا ، فإنَّمـا تُخَصِّـص الإنسـان ، وضَـيِّق لا يُخصِّـص الموصوف ، فيحمل ضَيْق وضِيق على أنَّهما لُغتان (٥).

ورُوِي عن الكسائي قوله : " الضَّيِّق (بالتَّشـديد) فـي الأجـرام ، وبالتَّخفيف في المَعَاني"(٦).

ولو جَازَ الاختيارُ – هنا – لكانت القراءةُ بفَتح الضَّاد أوْلـى ؛ لأنَّ الله – تعالى – إنَّما نَهَى نبيَّه – صلَّى الله عليه وسلَّم – أن يَضيق صدرُه ممَّـا

---

(١) الفروق اللغوية ، ص : ٣١٢.
(٢) حجة القراءات ، ص : ٣٩٦.
(٣) التفسير الكبير : ٢٠/ ٢٨٩ بتصرُّف يسيرٍ.
(٤) التبيان ، للعكبري : ٢/ ٨١٠.
(٥) ينظر : الحجَّة للقرَّاء السَّبعة: ٤٠٣/٥، والمحرّر الوجيز: ٣/ ٤٣٣، والبحر المحيط : ٦/ ٦١٤.
(٦) الدّر المصون : ٥/ ١٤١، واللباب في علوم الكتاب : ٨/ ٤١٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يلقى من أذَى المشركين على تبليغه إيَّاهم وَحْي الله وتنزيله ، ففتح الضَّاد هو الكلام المعروف من كلام العرب في ذلك المعنى ، تقول العرب : في صَدْري من هذا الأمر ضَيْق ، وإنَّما تُكسر الضَّاد في الشَّيء المعاش ، وضِيق المسكن(١).

المسألة الحادية عشرة : يَفْعِل ويَفْعُل :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾(٢) – : " « إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » قراءة مجاهد ، وسعيد بن جبير، وعكرمة ، وأبي عمرو، وعاصم ، وحمزة، ويُروَى عن ابن عبَّاس بكسر الصَّاد (٣). « ويَصُدُّونَ » (بالضَّمِّ) قراءة الحسن ، وإبراهيم ، وأبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، ويحيى بن وثاب ، والكسائي ، وتُروى عن عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه – وأبي عبد الرحمن السّلمي ، وعُبيد بن عمير الليثي(٤). قال أبو جعفر : حكى الكسائيّ والفرَّاء : إنّ يَصُدُّون ويَصِدُّون لُغتان بمعنًى واحدٍ ، كما يُقال : نَمَّ يَنُمُّ ويَنِمُّ ، وشَدَّ يَشُدُّ ويَشِدُّ، وفرَّق أبو عُبيدٍ القاسم بن سلام بينهما فزعم أنَّ معنى يَصِدُّ يَضِجُّ ومعنى يَصُدُّ من الصُّدُود عن الحقِّ ، وزعم أنَّها لو كانت يَصُدُّ (بالضَّمِّ) لكانت إذا قومك عنه يَصُدُّون. قال أبو جعفر : وفي هذا ردٌّ على

(١) ينظر : جامع البيان : ١٧/ ٣٢٦ ، والحجَّة في القراءات السَّبع ، لابن خالويه ، ص : ٢١٣.
(٢) سورة الزخرف الآية رقم / ٥٧.
(٣) بينما أَنكرَ ضمَّ الصَّاد ، ولا يكون إنكارُه إلَّا قبل بُلُوغِه تواتُرها. البحر المحيط : ٩/ ٣٨٥.
(٤) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ٥٨٧ ، والتيسير ، ص : ١٩٧، والعنوان ، ص : ١٧٢ ، والنشر : ٢/ ٣٦٩.

الجماعة الذين قراءتهم حجَّة وقد خالف بقوله هذا الكسائيّ والفرَّاء ، والذي ذكره من الحجَّة ليس بواجبٍ ؛ لأنَّه يُقال : صَدَدْتُ من قولــه ، أي : لأجــل قوله وعلى هذا معنى الآية – والله جلّ وعزّ أعلم – إنّما هو « يَصُــدُّون » من أجل ذلك القول ، وقد يجوز أن يكون مع ذلك الصُّدُود ضجيج ، فيقــول المفسّر : معناه يَضِجُّونَ " [١].

وضُح – ممَّا سَبقَ – اختلاف أهل العلم بكلام العرب في فرق ما بــين ذلك إذا قُرئ بضمِّ الصَّاد ، وإذا قُرئ بكسْرها على ما يأتي :

– منهم مَن يَرَى أنَّ « يَصُدُّون ، ويَصِدُّون » لُغتان بمعنًــى واحــدٍ ، وعلى رأسهم : الكسائيّ ، والفرَّاء ، والزَّجَّاج.

يقول الأوَّل – : " هما لُغتان (بمعنًى واحدٍ [٢]) ، مثــل : يَعْرِشُــونَ وَيَعْرُشُونَ ، وَيَنِمُّونَ وَيَنُمُّونَ ، ومعناه : يَضِجُّونَ " [٣].

ويقول الثَّاني : " العرب تقولُ : « يَصِدُّ ويَصُدُّ » ، مثل : يَشِدُّ ويَشُدُّ ، ويَنِمُّ ويَنُمُّ من النَّمِيمة. يَصدُّون مِنْهُ وعنه سواء" [٤].

ويقول الثَّالث : " « يَصِدُّونَ » ، ويُقرأ : « يَصُدُّونَ » – بضمِّ الصَّاد – والكَسْر أكثر ومعناهما جميعًا : يَضِــجُّونَ. ويجــوز أن يكــون معنــى المضمومة يُعْرِضُونَ " [٥].

---

(١) إعراب القرآن : ٤ / ٧٦ : ٧٨.
(٢) المحرر الوجيز : ٥/ ٦٠.
(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٦/ ١٠٣.
(٤) معاني القرآن : ٣/ ٣٦ ، ٣٧.
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٤١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أشار إلى مثل ذلك أيضًا كلٌّ من الأخفش [١] ، والجوهري[٢] ، وابن سيده [٣]، والعكبري [٤]، والرَّازي [٥] ، والفيروزآبادى [٦]، والزَّبيدي[٧].

– ومنهم مَن يُفرِّق بينهما في المعنى ، فيجعل القراءة بالضَّمِّ من الصُّدُود، أي : من أجل هذا المَثَل يَصُدُّونَ عن الحقِّ ويُعْرِضُون عنه ، ويجعلها بالكَسْر بمعنى : يَضِجُّونَ [٨] ، ويأتي على رأس هؤلاء أبوعُبيد القاسم بن سلام ، وقد سَبقَهُ إلى ذلك أبو عُبيدة معمر بن المثنى ، إذ يقول : " مَن كَسَر الصَّاد فمجازها يَضِجُّون ، ومَن ضمَّها فمجازها يَعْدِلُونَ " [٩].

وتابعهما في القول بنحو ذلك الأزهريّ ، والسّمرقندي[١٠].

يقول الأوَّل : " مَنْ قَرَأَ : « يَصُدُّونَ » ، فمعناه : يُعرِضُونَ. وَمَنْ قَرَأَ: « يَصِدُّونَ » ، فمعناه : يَضِجُّون"[١١].

وقد احتجَّ أبوعبيد القاسم بن سلام بصحَّة الكَسْر وأنَّه بمعنى الضجيج بصُحْبة مِنْهُ للفِعْل ، قال : ولو كان بمعنى الصُّدُود كان الأَفصح أن يصحب

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ٥١٥.
(٢) ينظر : الصّحاح : ٢/ ٤٩٦ (ص د د).
(٣) ينظر : المُخصَّص : ٤/ ٢٧ ، ٣٩٨ ، والمحكم : ٨/ ٢٦١ (ص د د).
(٤) ينظر : التبيان : ٢/ ١١٤١.
(٥) ينظر : مختار الصّحاح ، ص : ١٧٤ (ص د د).
(٦) ينظر : بصائر ذوي التمييز : ٣/ ٣٩٠ ، والقاموس المحيط ، ص : ٢٩٢(ص د د).
(٧) ينظر : تاج العروس : ٨/ ٢٦٦ ، ٢٦٧ (ص د د).
(٨) ينظر : التفسير الكبير : ٢٧/ ٦٣٩.
(٩) مجاز القرآن : ٢/ ٢٠٥.
(١٠) ينظر : بحر العلوم : ٣/ ٢١٠ ، ٢١١.
(١١) معاني القراءات : ٢/ ٣٦٧.

الفِعْل عَنْهُ لا مِنْهُ ؛ لأنَّ المُستعمل من الكلام صَدَّ عَنْهُ لا صَدَّ مِنْهُ ، فلمَّا كان الكلام « مِنْهُ يَصِدُّون » دلَّ على أنَّه عن الصُّدُود بمعزل وأنَّه بمعنى الضَّجيج، ولو كان من الصُّدود لكانت إذا قومُك عَنْهُ يَصُدُّون أو مِنْهُ يَصُدُّون عَنْكَ [١]؛ لأنَّ «يَصُدُّون» لا يُعدَّى بمِنْ بخلاف « يَصِدُّون » فمِنْ مُتَّصلة به[٢].

وقد ردَّ أبوجعفر النَّحَّاس عليه قوله هذا – وهو الصَّواب – ؛ لمخالفته رأي الجماعة ، وكذا الكسائيّ، والفرَّاء ، بالإضافة إلى أنَّ ما ذكرهُ من حُجَّة ليس بواجبٍ ؛ لأنَّه يُقال : صَدَدت من قوله ، أي : لأجل قوله ، وعلى هذا معنى الآية، أي : من أجل هذا المثل صدُّوا عن الحقِّ وأعرضوا عنه [٣].

والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان معروفتان ، ولُغتان مشهورتان بمعنى واحدٍ ، ولم نجد أهل التأويل فرَّقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضَّمِّ والكَسْر ، ولو كان مختلفًا معناه . لقد كان الاختلاف في تأويله بين أهله موجودًا وجود اختلاف القراءة فيه باختلاف اللُّغتين، ولكن لما لم يكن مختلف المعنى لم يختلفوا في أنَّ تأويله : يضِجُّون ويجزعون ، فبأيِّ القراءتين قرأ القارئ فمُصيب [٤].

---

(١) حجة القراءات ، ص : ٦٥٢ بتصرُّفٍ.
(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦/ ١٠٣.
(٣) ينظر : الحجَّة للقرَّاء السَّبعة : ٦/ ١٥٥.
(٤) جامع البيان : ٢١/ ٦٢٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثَّانية عشرة : التَّشديد والتَّخفيف :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ ﴾[١] – : " قرأ أبو عمرو ، وأهل المدينة : « وَلَكِن يُؤَاخِذُكُمْ بِما عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ » (بالتَّشديد) ، وقرأ أهل الكوفة ، والكسائي : « بِمَا عَقَدْتُمُ » (بالتخفيف)[٢]. وأنكر أبو عبيد التشديد. قال : لأنه للتكرير، وزعم أنَّه يخاف أن يلزم من قرأ به أن لا يوجب الكفَّارة حتى يحلف مرارًا، قال : وهذا خارج من قول النَّاس. قال أبو جعفر : هذا لا يلزم ، وفي التشديد قولان : قال أبو عمرو : « عقَّدتم » : وكَّدتم ، أي : فكما تقول : وكَّدتم فكذا تقول : عقَّدتم ، ومعنى عقَّدت اليمين، ووكَّدتها : أن يحلف الحالف على الشيء غير غالط ولا ناسٍ ، وقيل: عقَّدتم ؛ لأنه لجماعة "[٣].

بداية لسَائلٍ أن يسأل فيقول : ما معنى العَقْد ؟ وما حقيقته ؟

ويُجيب الرَّاغب الأصفهانى عن هذا السُّؤال قائلًا : " العَقْدُ : الجمع بين أطراف الشَّيء ، ويُستعمل ذلك في الأجسام الصّلبة ، كعَقْد الحبل وعَقْد البناء، ثم يُستعار ذلك للمعاني ، نحو : عَقْد البيع ، والعهد ، وغيرهما ، فيقال : عَاقَدتُهُ ، وعَقَدْتُهُ ، وتَعَاقَدْنَا ، وعَقَدت يَمينه "[٤].

---

(١) سورة المائدة من الآية رقم / ٨٩.

(٢) ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٢٤٧ ، والعنوان ، ص : ٨٨ ، والنشر : ٢/ ٢٥٥ ، والإتحاف ، ص : ٢٥٦.

(٣) إعراب القرآن : ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١.

(٤) المفردات ، ص : ٥٧٦ (ع ق د).

فاليَمين المُنعقدة مُنفعِلة من العَقْد، وهي عَقْد القلب في المستقبل ألَّا يَفْعل ففَعَل، أو لَيَفعلنَّ فلا يَفْعل [١].

وقوله تعالى : ﴿ عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ﴾ [المائدة : ٨٩] فيه ثلاث قراءات :

١- « عَقَّدْتُم » (بتشديد القاف) ، بمعنى : وكَّدتم الأيمانَ ورَدَّدتموها [٢] ، وقيل : معناه : تَعَمَّدْتُم ، أي : قَصَدْتُم [٣]. وقيل : معناه : وَثَّقْتُم بالقَصْد والنِّيَّة [٤].

٢- « عَقَدْتُم » (بتخفيف القاف) ، بمعنى : أوجبتموها على أنفسكم، وعزَمتْ عليها قلوبكم [٥].

٣- « عَاقَدْتُم » (بالألف) ، وهذه لم يذكرها أبوجعفر النَّحَّاس ، وهي قراءة ابن عامر [٦] ، وهي بمعنى عَقَدْتُم ؛ كقولك : قَاطَعْتُهُ وَقَطَعْتُهُ من الهِجْرَان[٧].

والتَّخفيف مُختار - عند من قرأ به - لأنَّ السَّامع إذا سمع التَّشديد سبق إليه أنَّ الكفارة لا تكون إلا مع التأكيد وتكرير اليَمين - وهذا لا يقول به أحدٌ - بخلاف التخفيف الذي يدلُّ على أنَّه إن عَقَده ولم يكرّره لزمته الكفارة إذا حنث. وقد أنكر أبو عُبيدٍ على من قرأ بالتشديد ، بحجَّة أنَّه يُوهم

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٦/ ٢٦٦.
(٢) ينظر : جامع البيان : ١٠/ ٥٢٤ ، ومعاني القراءات ، للأزهري : ١/ ٣٣٨ ، والكشف والبيان : ٤/ ١٠٢ ، وزاد المسير : ١/ ٥٧٨.
(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦/ ٢٦٧.
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٣٥٠.
(٥) ينظر : جامع البيان : ١٠/ ٥٢٤ ، ومعاني القراءات ، للأزهري : ١/ ٣٣٨.
(٦) ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٢٤٧.
(٧) التبيان : ١/ ٤٥٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّ الحنث لا يجب إلا بتكرير اليمين ؛ لأنَّ « فعَّل » – في كلام العرب – لتكرير الفعل [١].

وقد ردَّ أبوجعفر النَّحَّاس كلام أبي عُبيدٍ هذا ، وهو الحقُّ ؛ وذلك لأمرين :

الأول – أنَّ معنى « عقَّدتم » – كما يقول أبو عمرو – : وكَّدتم ، أي : أن يحلف الحالف على الشَّيء غير غالط ولا ناسٍ.

والثاني – أنَّ التكرير إنَّما وقع من أجل الجمع ، فكأنهم أسندوا الفِعل إلى كلِّ حالفٍ عَقد على نفسه يميناً ، وَالتَّشديد يُراد به كَثْرة الفِعل وتردّده من فاعليه أجمعين ، فصار التَّكرير لا لواحدٍ ، فحسُن حينئذٍ التَّشديد [٢]. فاعتراض أبي عُبيدٍ لا يلزم.

يقول مكّي بن أبي طالب : " إنَّما وقع التكرير من أجل الجمع، ولو كانت الآية « عقَّدْتُم اليَمين »، للزم ما قال أبو عُبيدٍ، فالتشديد يكون للتكرير، إلا أنَّ التكرير ينقسم قسمين :

– قسم يتكرَّر الفعل فيه على الواحد.

– وقسم يتكرَّر الفعل فيه على آحاد مرَّة لكل واحدٍ، وهو الذي في الآية " [٣].

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٣/ ١٨٥٢ بتصرُّفٍ.
(٢) حجَّة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٢٣٤.
(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية : ٣/ ١٨٥٢ ، ١٨٥٣.

ومن جُملة ما رُوِي في الرَّدِّ على مثل كلام أبي عُبيدٍ هذ ما يأتي :

١- أنَّ « عَقد » (بالتَّخفيف والتَّشديد) واحد في المعنى[١] ، نحو : قدَّر وقَدَر، والتَّخفيف هو الأصل [٢].

يقول أبوشامة : " وأمَّا ﴿ عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ ﴾ ، فالتَّخفيف فيه والتَّثقيل سِيَّان ، وفي التَّشديد معنى التَّكثير والتَّكرير "[٣].

٢- أَنَّ هذا التَّكرير يَحصُل بأن يَعقِد الحالف اليمين بقلبه ولسانه، ومتى جَمع بين القلب واللِّسان فقد حَصل التَّكرير ، أمَّا لو عَقد اليمين بأحدهما دُون الآخر لم يكن مُعَقِّدًا[٤].

٣- أنَّ مثل هذا الكلام يَرُدُّه مَا رُوي أنَّ النَّبي - صلَّى اللَّه عليه وسلَّم - قال : " إنِّي واللَّه - إن شاء اللَّه - لا أَحلِفُ على يمينٍ فأَرَى غَيرَها خيرًا منها ، إلَّا أَتَيتُ الَّذي هو خيرٌ وكَفَّرتُ عن يميني "[٥]. فذكر وُجوب الكفَّارة في اليمين الَّتي لم تتكرَّر[٦].

يقول السَّمين الحلبي : " فأمَّا التخفيفُ فهو الأصل، وأمَّا التشديدُ فيحتمل أوجهًا، أحدها - أنَّه للتكثيرِ ؛ لأنَّ المخاطب به جماعة. والثاني -

---

(١) التفسير الكبير : ١٢/ ٤١٩.

(٢) التبيان ، للعكبري : ١/ ٤٥٧ ، والبحر المحيط : ٤/ ٣٥٠.

(٣) إبراز المعاني ، ص : ٤٣٣.

(٤) التفسير الكبير : ١٢/ ٤١٩ بتصرُّفٍ.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الأيمان وَالنُّذور ، باب قول اللَّه تعالَى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، حديث رقم (٦٦٢٣) : ٨/ ١٢٨.

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ٦/ ٢٦٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّه بمعنى المجرّد فيوافق القراءة الأولى ، ونحوه : قَدَّر وقَدَر. والثالث – أنَّه يدلُّ على توكيد اليمين ، نحو : « والله الذي لا إله إلا هو ». والرابع – أنَّه يدلُّ على تأكيد العزم بالالتزام. الخامس – أنه عوضٌ من الألف في القراءة الأخرى، ولا أدري ما معناه ، ولا يجوز أن يكون لتكرير اليمين فإنَّ الكفارة تجب ولو بمرَّةٍ واحدةٍ. وقد تَجَرَّأ أبو عُبيدٍ على هذه القراءة وزيَّفَها، فقال : التشديد للتكرير مرَّةً من بعد مرَّة ، ولستُ آمنُ أن توجب هذه القراءةُ سقوطَ الكفارة في اليمين الواحدة ؛ لأنها لم تكرَّر. وقد وَهَّموه الناسُ في ذلك ، وذكروا تلك المعاني المتقدمة ، فسلِمَتِ القراءةُ تلاوةً ومعنى "[١].

وقد سَبقَ السَّمين الحلبي في القول بنحو ذلك كلٌّ من أبي بكر بن العربي المعافري (ت : ٥٤٣هـ) [٢]، والعكبري [٣].

والَّذي يَتحصَّل من ذلك أنَّ التَّشديد على وجهٍ صحيحٍ ؛ فإنَّ المرء يَعقِد على المعنى بالقصد إليه، ثمَّ يُؤكِّد الحلف بقصدٍ آخر، فهذا هو العَقْد الثَّاني الَّذي حَصل به التَّكرار أو التَّأكيد، بخلاف اللَّغْو فإنَّه قصَد اليمين وفاته التَّأكيد بالقصد الصَّحيح إلى المحلوف عليه[٤].

هذا وقد اختار أبوجعفر الطَّبري – أيضًا – القراءة بتخفيف القاف ، إذ يقول : " وأَوْلى القراءتين بالصَّواب في ذلك، قراءة من قرأ بتخفيف «القاف». وذلك أنَّ العرب لا تكاد تستعمل« فعَّلت » في الكلام، إلا فيما يكون فيه تردُّدٌ مرة بعد مرةٍ، مثل قولهم : شدَّدت على فلان في كذا ، إذا كُرِّر

(١) الدّر المصون : ٤/ ٤٠٣ .
(٢) ينظر : أحكام القرآن : ٢/ ١٥٠ ، ١٥١.
(٣) ينظر : التبيان : ١/ ٤٥٧ .
(٤) أحكام القرآن ، لابن العربي : ٢/ ١٥١.

عليه الشدَّة مرَّة بعد أخرى. فإذا أرادوا الخبر عن فعلِ مرَّة واحدةٍ قيل : شَدَدت عليه ، بالتخفيف. وقد أجمع الجميع لا خِلافَ بينهم : أن اليمين التي تجب بالحِنْث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرَّة واحدة، وإن لم يكرِّرها الحالف مرَّات. وكان معلومًا بذلك أنَّ الله مؤاخذٌ الحالف العاقد قلبه على حلفه، وإن لم يكرِّره ولم يردِّدْه. وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن لتشديد «القاف» من « عقَّدتم »، وجه مفهوم. فتأويل الكلام إذًا : لا يؤاخذكم الله ، أيُّها المؤمنون ، من أيمانكم بما لغوتم فيه ، ولكن يؤاخذكم بما أوجبتموه على أنفسكم منها ، وعَقَدَت عليه قلوبكم" [(١)].

والصَّواب من القول في ذلك أنَّهما قراءتان معروفتان ، ولُغتان مشهورتان بمعنى واحدٍ ، فبأيِّ القراءتين قرأ القارئ فمُصيب.

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [(٢)] – : " « وَقالُوا لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تُفَجِّرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا » هذه قراءة أهل المدينة. وقرأ أهل الكوفة : « حَتَّى تَفْجُرَ » مختلفًا، وقرءوا جميعًا التي بعدها ﴿ فَنُفَجِّرَ ﴾ [(٣)] قال أبو عُبيدٍ : لا أعلم بينهما فرقًا. قال أبو جعفر : الفرق بينهما بيِّن ؛ لأنَّ الثاني جاء بعدَهُ « تَفْجِيرًا » فهذا مصدر « فُجِّرَ » والأوَّل ليس بعدَهُ « تَفْجِير » ، وإن كان البَيِّنُ أن يُقرأ الأوَّل كالثَّاني ، يدلُّ على ذلك أنَّ ابن نجيح رَوَى عن مجاهد «

(١) جامع البيان : ١٠/ ٥٢٤ ، ٥٢٥.
(٢) سورة الإسراء الآيتان رقم / ٩٠ ، ٩١.
(٣) ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، والتيسير ، ص : ١٤١، والإقناع ، ص : ٢٩٣، والنشر : ٢/ ٣٠٨، والإتحاف ، ص : ٣٦١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حتَّى تُفَجِّرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا » قال : عُيونًا ، وكذا قال الحسن ، وروى سعيد عن قتادة « حتَّى تُفَجِّرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا » قال : عُيونًا ببلدنا هذا. فهذا التَّفسير يدلُّ على تُفجِّر لأنَّ تُفجِّر على التَّكثير" (١).

هكذا لم يُفرِّق أبوعُبيدٍ بين قراءة من قرأ : « حتَّى تُفَجِّرَ » بضمِّ التاء، وفتح الفاء، وتشديد الجيم مع الكسرة ، ومن قرأ : « حتى تَفْجُرَ » بفتح التاء، وتسكين الفاء، وضمِّ الجيم مع التخفيف ، ووَصف هذا بأنَّه أحبُّ إليه؛ لأنَّهم اتَّفقوا في الذي بعده ، وهو قوله – تعالى – ﴿ فَنُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴾.

وقد ردَّ أبوجعفر النَّحَّاس ما قال به أبوعُبيدٍ مُبينًا أنَّ الفرق بين قراءتي التثقيل والتخفيف – هنا – واضحٌ بيِّنٌ ، وهو الصَّواب.

فالحُجَّة لمن شدَّد أنَّه أخذه من فَجَّر يُفَجِّر ودَليله قَوْله ﴿ تَفْجِيرًا ﴾ ، كما قال : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ (٢). والحُجَّة لمن خفَّف أنَّه أخذه من فَجَر يَفْجُر ، إذا شقَّ الأنهار وأجرى فيها الماء (٣).

فمن خَفَّف فلأَنَّ الينبوع واحد، ومن ثَقَّل أراد به كَثْرة الأشجار من اليَنبُوع ، وهو وإن كان واحدًا فلكَثْرة الانفجار فيه يَحْسُن أن يُثقَّل ، فالينبوع عَين الماء والجَمع الينابيع. ولم يختلفوا في الثَّانية مُشدِّدة ؛ لأجل الأنهار (٤) ، وللتَّصريح بمَصْدر الفِعْل (٥).

---

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤.
(٢) سورة النساء من الآية رقم / ١٦٤.
(٣) الحجة في القراءات السَّبع ، لابن خالويه ، ص : ٢٢٠.
(٤) ينظر : التفسير الكبير : ٢١/ ٤٠٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ٣٣٠.
(٥) ينظر : الإتحاف ، ص : ٣٦١.

وقد أشار إلى مثل ذلك كلٌّ من الفرَّاء [١] ، وأبي جعفر الطَّبري [٢] ، والأزهريّ [٣] ، والسّمرقندي [٤] ، وأبي زرعة [٥] ، وابن الجوزي [٦].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [٧] – : " واختلف القرَّاء في قراءة هذا الحرف ، فقرأ ابن عبَّاس ، والكوفيُّون غير عاصم : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ ﴾. وقرأ أهل الحرمين ، وأبو عمرو ، وعاصم : ﴿ أَوَمَنْ يَنْشَأُ ﴾ [٨]، واحتجَّ أبوعُبيدٍ للقراءة الأُولى بقوله – جلَّ وعزَّ – : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾ [٩]. قال أبو جعفر : وهما قراءتان مشهورتان قد روتهما الجماعة ، وليس فيما جاء به حجَّة ؛ لأنَّا نعلم أنَّه لا يَنْشَأ حتَّى ولو لزم ما قال لما قيل : مات فلان لقوله – جلَّ وعزَّ – : ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ [١٠] ، فكان يجب أن يُقال : أُمِيتَ وكذا حَيِيَ ، والفرق على خلاف ما قال عند النَّحويِّين ؛ وذلك أنَّ معنى يُنَشَّأ لمرَّة بعد مرَّة على التكثير" [١١].

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ١٤٤.
(٢) ينظر : جامع البيان : ١٧/ ٥٤٩.
(٣) ينظر : معاني القراءات : ٢/ ١٠٠.
(٤) ينظر : بحر العلوم : ٢/ ٢٨٣.
(٥) ينظر : حجة القراءات ، ص : ٤٠٩ ، ٤١٠.
(٦) ينظر : زاد المسير : ٣/ ٥٣.
(٧) سورة الزخرف الآية رقم / ١٨.
(٨) ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٥٨٤ ، والتيسير ، ص : ١٩٦.
(٩) سورة الواقعة الآية رقم / ٣٥.
(١٠) سورة البقرة من الآية رقم / ٢٨ ، وسورة الحج من الآية رقم / ٦٦ ، وسورة الروم من الآية رقمج/ ٤٠.
(١١) إعراب القرآن : ٤ / ٦٨ ، ٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وضُح – ممَّا سبق – اختيار أبي عُبيدٍ للقراءة الأُولى ﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ (بضمِّ الياء وفتح النُّون وتشديد الشِّين) ؛ لأنَّ الإسناد فيها أَعْلى ، وقد احتجَّ لها بقوله – تعالى – : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾.

وقد رفض أبو جعفر النَّحَّاس ما احتجَّ به أبوعُبيدٍ ، مُبيِّنًا أنَّهما قراءتان مشهورتان قد روتهما الجماعة ، وهو الصَّواب.

فمن قرأ : ﴿ يُنَشَّؤُا ﴾ (بضمِّ الياء وفتح النُّون وتشديد الشِّين)، أي : يُرَبَّى ويُكَبَّر في الحِلْية. ومن قرأ : « يَنْشَأ » (بفتح الياء وإسكان النُّون)، أي : يُرَسَّخ ويَنْبُت، وأصله من نَشَأَ ، أي : ارتفع ، فـ « يُنَشَّأ » مُتَعدٍّ بالتَّضعيف ، و« يَنْشَأُ » لازم [(١)].

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [(٢)] – :"«وَما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ » «ما» في موضع خفض ، أي : ولما نزل ، هذه قراءة شيبة ، ونافع. وقرأ أبوجعفر ، وأبوعمرو ، وابن كثير ، والكوفيُّون « وَما نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ »[(٣)]. وعن عبد الله بن مسعود أنَّه قرأ : « وَمَا أَنزَلَ مِنَ الْحَقِّ » [(٤)] ، وأبوعُبيدٍ يختار التَّشديد ؛ لأنَّ قبله ذِكْرَ الله (جلَّ وعزَّ). قال أبو جعفر : والمعنى واحد ؛ لأنَّ الحقَّ لا يَنزِلُ حتَّى يُنزِله الله – عزَّ وجلَّ – وليس يقع في هذا اختيار ، ولو جاز أن يُقال في مثل هذا اختيار لقيل : الاختيار «نَزَلَ»؛ لأنَّ قبله﴿ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ولم يقل : لتذكير الله " [(٥)].

---

(١) ينظر : المحرّر الوجيز : ٥/ ٤٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦/ ٧١.
(٢) سورة الحديد من الآية رقم / ١٦.
(٣) ينظر : السَّبعة في القراءات ، ص : ٦٢٦، والعنوان ، ص : ١٨٦، والنشر : ٢/ ٣٨٤.
(٤) ينظر : البحر المحيط : ١٠/ ١٠٨.
(٥) إعراب القرآن : ٤ / ٢٣٩.

هكذا اختلفت القرَّاء في قراءة قوله – تعالى – : ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ على النحو الآتي :

١– قراءة شيبة ونافع : « وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ » (بالنُّون المفتوحة، والزَّاي المُخفَّفة).

٢– قراءة عامة القرَّاء غير شيبة ونافع : «وَما نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ» (بالنُّون المفتوحة ، والزَّاي المُشدَّدة) على معنى التكثير ، والمبالغة ، وهي اختيار أبي عُبيدٍ.

٣– قرأ عبد الله بن مسعود : « وَمَا أَنزَلَ مِنَ الحَقِّ » بهمزة النَّقْل مبنيًّا للفاعل.

فمن قرأ : « وَما نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ » (بتخفيف الزَّاي) ، فالمعنى : وما جاء من الحقِّ ، يعنون القُرآن الَّذي نزل من عند الله تعالى. وحجَّتهما قوله – تعالى– ﴿ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ ﴾[١]،فردّ ما اختلفُوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أَوْلى[٢]. و« مَا » بمعنى الَّذي في موضع خفض عطف على « ذِكْر » وَفِي « نَزَلَ » ضمير الفاعل يعود على « مَا » ولا يجوز أن يكون « مَا » مع الفعل مصدرًا؛ لأنَّ الفعل يبقى بغير فاعلٍ[٣].

ومن قرأ : « وَما نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ » (بتشديد الزَّاي) فحُجَّتهم ذكر الله قبله فِي قَوْله – تعالى – « أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَّلَ » ، أي : وما نَزَّلَ الله من الحقِّ[٤]. والمفعول – هنا – محذوف يعود على « مَا » ؛ لأنَّ الفعل لما شدِّد تعدَّى إلى مفعول[٥].

---

(١) سورة الإسراء من الآية رقم / ١٠٥.
(٢) حجة القراءات ، لأبي زرعة ، ص : ٧٠٠ بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧١٨.
(٤) حجة القراءات ، ص : ٧٠٠ بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أشار إلى مثل ذلك كلٌّ من الأزهري [١] ، وابن سيده [٢] ، وأبي شامة [٣]، والزبيدي [٤].

والصَّواب – كما قال أبوجعفر النَّحَّاس – أنَّ القراءتين بمعنًى واحدٍ ، ولا وجْه لترجيح إحدى القراءتين على الأُخرى ، لأنَّ كلًّا منهما مُتواتر، فهما في الصِّحة على حدٍّ سواءٍ ، فبأيّ القراءتين قرأ القارئ فمصيب ؛ لتقارب معنييهما [٥].

المسألة الثَّالثة عشرة : الإفراد والجَمْع :

يقولُ أبو جعفر النَّحَّاس – عند قول الله – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [٦] – : " « فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ » هذه قراءة أهل المدينة ، وابن عامر ، رواها عنه عبيد الله عن نافع. وقرأ أبو عمرو ، والكسائي، وحمزة : « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ » [٧]، وهذا اختيار أبي عُبيدٍ وزعم أنَّه اختاره ؛ لأنَّ معناه لكل يوم إطعام واحد منهم ، فالواحد مُتَرْجَمٌ عن الجميع وليس الجميع بمُتَرْجَمٍ عن الواحد. قال أبو جعفر: وهذا مردودٌ من كلام أبي عُبيدٍ ؛ لأنَّ هذا إنَّما يُعرف بالدَّلالة فقد عُلم أنَّ معنى « وعلى الذين يُطيقونه فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكينَ » أنَّ لكلِّ يوم مسكينًا ،

(١) ينظر : معاني القراءات : ٣/ ٥٥.
(٢) ينظر : المحكم : ٩/ ٤٥ (ن ز ل).
(٣) ينظر : إبراز المعاني ، ص : ٦٩٨.
(٤) ينظر : تاج العروس : ٣٠/ ٤٧٨ : ٤٨٠ (ن ز ل).
(٥) جامع البيان : ٢٣/ ١٨٨.
(٦) سورة البقرة من الآية رقم / ١٨٤.
(٧) ينظر : السبعة في القراءات ، ص : ١٧٦ ، والإقناع ، ص : ٣٠٣ ، والنشر : ٢ / ٢٢٦.

فالاختيار هذه القراءة ليردَّ جَمْعًا على جَمْعٍ. واختار أبوعُبيدٍ أن يُقرأ : « فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ » قال : لأنَّ الطَّعام هو الفِدْية. قال أبو جعفر : لا يجوز أن يكون الطعام نعتًا لأنَّه جوهر ؛ ولكنَّه يجوز على البدل وأَبْين منه أن يُقرأ: « فِدْيَةُ طَعام » بالإضافة ؛ لأنَّ فِدْية مُبهمة تقع للطَّعام وغيره ، فصار مثل قولك : هذا ثَوْبُ خَزٍّ " [١].

يُلحظ ممَّا سَبَقَ أنَّ القرَّاء مُختلفون في قراءة هذه الآية ، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة ، والكسائي ، وكذا يعقوب ، وخلف : « فِدْيَةٌ » بالتنوين مبتدأ خبره في المجرور قبله ، « طَعام » بالرَّفع بدلٌ من فِدْية، أو خبر حُذف مُبتدؤُه ، أَي : هي طعامٌ ، و« مسكِين » بالتوحيد وكسر النون مُنوَّنة، وافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ هشام « فدية » بالتنوين و« طعام » بالرفع و« مساكين » بالجمع وفتح النون. فالطَّعام مُفسِّر ومُبيِّن للفدية الواجبة على من أفطر في صومه الواجب ، كما يُقال : « لزمني غرامةٌ ، درهمٌ لك » ، فتبين « بالدّرهم » عن معنى « الغرامة » ما هي؟ وما حدُّها ؟ وقرأ نافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر : « فِدْيَةُ » بغير تنوين « طعام » بالخفض على الإضافة و« مساكين » بالجمع وفتح النون بلا تنوين وافقهم الحسن والمطوعي، بمعنى : وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعامَ مَسَاكين. فلمَّا جعل مكان «أنْ يفديه» «الفِدْية» أضيف إلى «الطَّعام »، كما يُقال: «لزمني غَرامةُ درهم لك»، بمعنى: لزمني أن أغرَم لك درهمًا [٢].

---

(١) إعراب القرآن : ١ / ٩٥.

(٢) جامع البيان : ٣ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، والحجة في القراءات السَّبع ، لابن خالويه ، ص : ٩٣ ، ومعاني القراءات ، للأزهري : ١/ ١٩٣ ، والتفسير الكبير : ٥ / ٢٤٩، والتبيان ، للعكبري : ١ / ١٥٠، والبحر المحيط : ٢/ ١٩١، والإتحاف ، ص : ١٩٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فكل من أضاف فِدْية إلى طَعَام جمع مَسَاكين ومَن نوَّنه أفرد إلَّا هشامًا [١].

وقد اختار أبوعُبيدٍ القراءة بتنوين « الفِدْية » ، ورفْع « طَعَام » ، وإفراد « مِسْكين » – وهو مسبوقٌ في ذلك [٢] – مُحتجًّا بأمرين :

١– أنَّ المعنى : يلزمُ بإفطار كلِّ يومٍ إطعام مسكينٍ واحدٍ ، فالواحد مُتَرْجَمٌ عن الجميع وليس الجميع بمُتَرْجَمٍ عن الواحد.

٢– أنَّ الطَّعام هو الفِدْية.

وفي ذلك يقول أبو زرعة : " وحجَّتهم : أنَّ الطَّعام هُوَ الفِدْية الَّتي أوجبها الله على المُفطر ، الَّذي رخّص له في الفطر وجعل إطعام المسكين جزاء إفطاره، فلا وجه لإضافة الفِدْية إليه إذ كان الشَّيء لا يُضاف إلى نفسه إنَّما يُضاف إلى غيره. وحجَّتهم في التَّوحيد في المِسْكين : أنَّ في البيان على حكم الواحد في ذلك البيان عن حكم جمِيع أيَّام الشَّهر، وليس في البيان عن حكم إفطار جميع الشَّهر البيان عن حكم إفطار اليوم الواحد ؛ فاختاروا التَّوحيد لذلك إذْ كان أوضح في البيان " [٣].

ويقول أبو شامة : " طعام بَدَل من فِدْية أو عطف بيان ؛ ولقُرب هذه القراءة من الأفهام جعلها كالغصن الداني المتذلل ، الذي لا يعجز الضعيف عن نيل ثمره " [٤].

وقد ردَّ أبوجعفر النَّحَّاس حجَّة أبي عُبيدٍ التي علَّل بها اختياره قراءة الجمهور المشار إليها آنفًا ؛ مُوضِّحًا أنَّ ما ذكره أبو عُبيدٍ مرجعه إلى

(١) إبراز المعاني ، ص : ٣٥٦.
(٢) فقد سبقه إلى ذلك أبو الحسن الأخفش. ينظر : معانى القرآن : ١/ ١٦٩.
(٣) حجة القراءات ، ص : ١٢٤.
(٤) إبراز المعاني ، ص : ٣٥٦.

الدَّلالة، فمعنى قراءة : « وَعَلَى الذين يُطيقُونَهُ فِدْيةُ طَعَامِ مَسَاكِين » (بغير تنوين ، وطَعَام بالجرِّ، ومَسَاكين بالجَمع) أنَّ لكلِّ يوم مسكيناً، فالذين يُطيقونه جماعة، وكلُّ واحدٍ منهم يَلزمه مِسْكين [١].

وفي ذلك يقول ابنُ خالويه : " والحجَّة لمن أضاف وجَمَع : أنَّه جعل الفِدْية عن أيَّام متتابعة لا عن يوم واحد " [٢].

ويقول أبو زرعة : " وحجَّة من قرأ : « مَسَاكِين » قوله قبلهَا : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [٣] ثمَّ قال ﴿ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾ [٤]. قال : إنَّما عرف عباده حكم من أفطر الأيَّام الَّتي كتب عليه صومها بقوله :﴿ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾فإذا كان ذلك كذلك فالواجب أن تكون القراءة في المساكين على الجمع لا على التَّوحيد " [٥].

ويقول العكبري : " وإنَّما جمع « المساكين » ؛ لأنَّه جمع في قوله: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ ﴾ فقابل الجمع بالجمع " [٦].

هذا وإضافة الطَّعام إلى الفِدْية يرجعُ إلى اختلاف لفظيْهما ، كقوله تعالى :﴿ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾ [٧] ، وقولهم : المسجد الجامع [٨].

---

(١) التفسير الكبير : ٥ / ٢٤٩.
(٢) الحجة في القراءات السَّبع ، ص : ٩٣.
(٣) سورة البقرة من الآية رقم / ١٨٣.
(٤) سورة البقرة من الآية رقم / ١٨٤.
(٥) حجة القراءات ، ص : ١٢٥.
(٦) التبيان : ١/١٥٠.
(٧) سورة ق من الآية رقم / ٩.
(٨) ينظر : الكشف والبيان : ٢/ ٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فمن لم يُنوِّن وأضاف كان في ذلك تَبيين أيضًا وتَخصُّص بالإضافة، وهي إضافة الشَّيء إلى جنسه ، لأنَّ الفِدْية اسم للقَدْر الواجب ، والطَّعام يَعُمُّ الفِدْية وغيرها. وقيل : يجوز أن تكون هذه الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى الصِّفة ؛ لأنَّ الفِدْية لها ذاتٌ ، وصِفتها أنَّها طعامٌ ، وهذا ليس بجيِّدٍ ، لأنَّ طعامًا ليس بصفةٍ ، وهو هنا إمَّا أن يكون يُراد به المصدر كما يُراد بعطاءٍ الإعطاء، أو يكون يُراد به المفعول كما يُراد بالشَّراب المشروب، وعلى كلا التَّقديرين لا يَحْسن به الوصف. أمَّا إذا كان مصدرًا فإنَّه لا يُوصف به إلَّا عند إرادة المبالغة، ولا معنى لها هنا، وأمَّا إذا أُريد به المفعول فلأنَّه ليس جاريًا على فِعْل ولا مُنقاسًا، فلا تقول: فِي مضرُوب ضَرَابٌ، ولا في مقتول قَتَالٌ، وإنَّما هو شبيهُ الرَّعْي والطَّحْن والدَّهْن ، لا يُوصف بشيءٍ منها، ولا يعمل عمل المفعول ، ألا ترى أنَّه لا يجوز فيها ، مررتُ برجُلٍ طَعَامٌ خُبزُهُ ولا شَرَابٌ مَاؤُهُ، فيُرفع ما بعدها بها ؟ وإذا تقرَّر هذا فهو ضَعْف أن يكون ذلك من إضافة الموصوف إلى صفته[(١)].

هذا وقد اختار أبوجعفر النَّحَّاس قراءة « وَعَلَى الذين يُطيقُونَهُ فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِين » (بغير تنوينٍ ، وطَعَام بالجرِّ، ومَسَاكين بالجَمع) ؛ ليردَّ جَمْعًا على جَمْعٍ.

وقد صرَّح بذلك قائلًا : "وأَبْين منه أن يُقرأ : « فِدْيَةُ طَعام » بالإضافة؛ لأنَّ فِدْية مُبهمة تقع للطعام وغيره ، فصار مثل قولك : هذا ثَوْبُ خَزٍّ " [(٢)].

---

(١) البحر المحيط : ٢/ ١٩١ بتصرُّف يسير. وينظر : معاني القراءات للأزهري : ١٩٢/١ ، وزاد المسير : ١/ ١٤٢ ، والتفسير الكبير : ٥/ ٢٤٩ ، والتبيان : ١٥٠/١ .

(٢) إعراب القرآن : ١ / ٩٥.

أي : مِنْ خَزٍّ ، فالإضافة – هنا – بمعنى « مِنْ » والتَّقدير : فِدْيَةٌ مِن طَعَامٍ.

وفي ذلك يقول أبو جعفر الطبري : " فبيِّنٌ أن أصحَّ القراءتين إضافة «الفِدْية » إلى « الطَّعام »، وواضحٌ خطأ قول من قال : إن ترك إضافة «الفِدْية» إلى الطَّعام، أصحّ في المعنى، من أجل أنَّ « الطَّعام » عنده هو «الفِدْية». فيقال لقائل ذلك : قد عَلمنا أنَّ « الفِدْية » مقتضية مفديًّا، ومفديًّا به، وفِدْية. فإن كان « الطَّعام » هو« الفِدْية » و« الصَّوم » هو المفديّ به، فأين اسم فعل المفتدي الذي هو« فِدْية » إنَّ هذا القول خطأ بيّن غير مشكل[١].

ويرى البحث أنَّ كلا القراءتين جائزٌ حسن – وهو الصَّواب – ولا وجْه لترجيح إحدى القراءتين على الأُخرى، لأنَّ كلًّا منهما مُتواتر، فهما في الصِّحة على حدٍّ سواءٍ.

(١) جامع البيان : ٣ / ٤٣٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمد للَّه ربِّ العالمين أبدًا، وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وأصحابه دائمًا سَرمدًا ، أمَّا بعد :

فقد تمَّ بحمد الله وتوفيقه إنهاء هذا البحث ، وللقارئ الكريم أهمّ النتائج التي ارتأيتها من خلال هذه الدِّراسة ، أحصرها في النّقاط الآتية :

١- بلغت عدد التعقُّبات (٤١) تعقُّبًا.

٢- ترجَّح لي بعد الدِّراسة أنَّ أبا جعفر النَّحَّاس قد أصاب في (٢٩) تعقُّبا ، أي : بنسبة (٧٠,٧٣ %) تقريبًا من العدد الإجمالي.

وجاءت تعقُّبات أبي جعفر النَّحَّاس على النَّحو الآتي :

م	نوع التعقُّب	عدد التعقُّبات	نسبة صَوَاب أبي جعفر النَّحَّاس فيما ظهر لي	نسبة صَوَاب أبي عُبيد فيما ظهر لي	عدد التعقُّبات التي خالفتُهما فيها
١	صَوْتي	٢٤	١٧	٣	٤
٢	بِنْيَة	١٧	١٢	١	٤
٣	الإجمالي	٤١	٢٩	٤	٨

٣- كتاب (إعراب القُرآن) لأبي جعفر النَّحَّاس كتاب عظيم الفائدة من حيث القيمة العلميَّة ، من جهة أنَّ صاحبه كان يحشد الأقوال المختلفة بصريَّة كانت أو كوفيَّة جماعية كانت أو فرديَّة ، ثم يناقشها ويرى فيها رأيه.

٤- إعجاب أبي جعفر النَّحَّاس بعلماء البصرة ، أمثال : الخليل ، والمبرد وخاصَّة سيبويه [١]، فقد كثرت إشادته به وكأنَّه أصل كلّ شيء في النَّحو والعربيَّة ؛ ممَّا يدلّ على ميله (على أرجح الأقوال) إلى المذهب البصري ، ففي غالب مُناقشاته في كتابه (إعراب القرآن) محلّ البحث كثرت عنده عبارات ، مثل : لا يجوز عند البصريِّين [٢] ، لا يصحّ إلا قول البصريِّين [٣]، خطأ عند البصريِّين [٤] ... إلخ. بينما أبوعُبيدٍ كان يتبنَّى المذهب الكُوفي على غرار أستاذه الفرَّاء الذي كان يتزعم هذا المذهب ويترأسه في عصره [٥]. يقول ياقوت الحموي : " قال أبوبكر بن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكُوفة من علماء العربيَّة إلَّا الكسائي والفرَّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع النَّاس إذ انتهت العُلوم إليهما. وكان يُقال الفرَّاء أمير المُؤمنين في النَّحو" [٦].

٥- تميَّز أبو جعفر النَّحَّاس بعقليَّة ناقدة ، فقد أكثر من تعقُّباته على من سبقه من العلماء ، ممَّا يدلُّ على سعة علمه وتفوُّقه في هذا المجال. ففي التعقُّبات فتح لباب النّقاش والحوار العلمي ، وذلك بالنظر في أقوال العلماء وأدلَّتهم وعرضها على ميزان النَّقد العلمي للوصول إلى الحقيقة في كثير من المسائل التي اختلف فيها العلماء.

---

(١) ينظر : إعراب القرآن : ١/ ٢٨ ، ٢/ ٧١ ، ٢/ ١٨٣ ، ٣/ ٥٥ ، ٤/ ٢٨٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١/ ١٥٢ ، ٢/ ٥٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٣/ ٧٩.

(٣) ينظر : السابق : ٢/ ٢٠٢.

(٤) ينظر : السابق : ١/ ١٣٧ ، ٢/ ٢٥ ، ١٣٤ ، ٣/ ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٤/ ١٧ ، ٢٦٧ ، ٥/ ٦٧.

(٥) إلَّا أنَّه كان في بعض الأحيان يُخالف أُستاذيه: الكسائي ، والفرَّاء. ينظر : إعراب القرآن : ٤/ ٧٧.

(٦) معجم الأدباء : 6/ ٢٨١٤ ، وينظر : إنباه الرواة : ٤/ ١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦- أبرزت الدِّراسة أنَّ للتعقُّبات دورًا كبيرًا ، وفائدةً عظيمة في بيان وتوضيح المُستوى العلميّ لكلِّ عالم من العلماء ، وكذا المنهج العلميّ المُتَّبع من خلالهم بُغية الوقوف على الحقيقة والصَّواب.

٧- لم يكن أبوجعفر النَّحَّاس موافقًا لأبي عُبيد في مُعظم الآراء التي أوردها في كتابه (إعراب القُرآن) ، كما كان شديد التَّحامل عليه ؛ لذلك فقد اتّسمت عباراته – في بيان وجهة نظره حول أقوال أبي عُبيد – بشيء من الشِّدة والحسم ، مثل : قوله : وهذا من أقبح الغَلط [١]، وهذا غلط وطعن على ما روته الجماعة [٢] ، وهذا القول مردود عند النَّحويِّين [٣] ، وهذا قول مردودٌ عليه لا يَعرفه أحدٌ من أهل اللغة [٤]، وكلام أبي عبيد هذا غلط بيِّن[٥]، وهذا لا يلزم[٦] ، وجُعِل من الخَطأ الفاحش [٧].

٨- يستشهد أبوجعفر النَّحَّاس في تعقُّباته بأقوال بعض العلماء المُختلفة في المسألة الواحدة ؛ لتقوية قوله وتأييده ، ثمَّ يُرجِّح أحسنها والسَّديد منها [٨].

٩- كان أبو جعفر النَّحَّاس أكثر اعتدالًا ودفاعًا عن القراءات ومُحاولة إيجاد توجيه أو تأويل لها بخلاف أبي عُبيد الذي كان موقفه يتسم بالشدة في

---

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٢/ ٦٢.
(٢) ينظر : السابق : ٤/ ٢٨٥.
(٣) ينظر : السابق : ٢/ ١٩٤.
(٤) ينظر : السابق : ٣/ ٢٠.
(٥) ينظر : السابق : ١/ ٥٢ ، ٥٣.
(٦) ينظر : السابق : ١/ ٢٨٠ ، ٢/ ٩٩.
(٧) ينظر : السابق : ٢/ ٤٨.
(٨) ينظر : السابق : ١/ ١٢٤ ، ٢/ ٣٠٥.

التعامل معها ، حيث إن تلحين القراءة ، أو إنكارها ، او الطعن بإسنادها ، أوعدم وجاهتها ، أو مخالفتها لقواعد العربية هي المصطلحات المستعملة لديه في الحكم على القراءات [١].

١٠- أظهرت الدِّراسة مدى تأثُّر أبي جعفر النَّحَّاس بأستاذه أبي إسحاق الزَّجَّاج ؛ لذا فإنَّ جلَّ ما أخذه في كتابه (إعراب القرآن) على أبي عُبيدٍ ربَّما عاد الفضل فيه إلى أستاذه ، ففي كثير من الأمر لا ترى النَّحَّاس في أثناء أخذه وردِّه يخرج عن رأي أبي إسحاق الزَّجَّاج سواء أشار إلى ذلك أم لم يُشر[٢].

١١- على الرّغم من تأكيد أبي جعفر النَّحَّاس - في كتابه (إعراب القرآن) في أكثر من موضع - أنه لا يجوز ترجيح إحدى القراءتين المتواترتين على الأخرى ، حيث يقول - عند قول الله - عزَّ وجلَّ - : ﴿ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [٣] - : " ولو جاز أن يقع في هذا اختيار لكان الضَّمُّ أوْلَى " [٤] ، إلَّا أنَّه قد ثبت تفضيله قراءة على أخرى ، إذ يقول - عند قول الله - عزَّ وجلَّ - : ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ ﴾ [٥] - : " الفتح في هذا أَوْلَى ؛ لأنَّ الغُرْفة (بالضَّمِّ) : هي ملء الشيء يقع للقليل والكثير، والغَرْفة (بالفتح) : المرة الواحدة ، وسياق الكلام يدلُّ على القليل ، فالفتحُ أشبه " [٦].

---

(١) ينظر : السابق : ٢/ ٢٤٢.
(٢) ينظر: السابق : ١/ ٥٢ ، ١٢٤ ، ٣/ ٥٥ ، ٢٤٣.
(٣) سورة المجادلة من الآية رقم / ١١.
(٤) ينظر إعراب القرآن : ٤/ ٢٥٢ ، وينظر - أيضًا - : ٤/ ٣٠٧ ، ٥/ ١٣٦.
(٥) سورة البقرة من الآية رقم / ٢٤٩.
(٦) ينظر إعراب القرآن : ١/ ١٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني ، المؤلِّف : أبو القاسم شهاب الدِّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدّمشقي المعروف بأبي شامة (ت : ٦٦٥هـ) ، الناشر : دار الكُتب العلميَّة.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، المؤلِّف : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدّمياطيّ، شهاب الدِّين الشّهير بالبناء (ت : ١١١٧هـ) ، المحقِّق : أنس مهرة ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – لبنان، الطبعة : الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٣- اتِّفاق المباني وافتراق المعاني ، المؤلِّف: سليمان بن بنين بن خلف بن عوض ، تقيّ الدِّين ، الدّقيقي المصري (ت : ٦١٣هـ) ، المحقِّق : يحيى عبد الرؤوف جبر ، الناشر: دار عمار – الأردن ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤- الإتقان في عُلوم القرآن ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السّيوطي (ت : ٩١١هـ) ، المحقِّق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة : ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤ م.

٥- أحكام القرآن ، المؤلِّف : القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت : ٥٤٣هـ) ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه : محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلميِّة، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٦- أدب الكاتب ، المؤلِّف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) ، المحقِّق : محمد الدَّالي ، الناشر: مؤسسة الرّسالة.

٧- أساس البلاغة ، المؤلِّف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة : الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٨- أسرار العربيَّة ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٩- إصلاح المنطق ، المؤلِّف : ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت : ٢٤٤هـ) ، المحقِّق : محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٠- الأصول في النَّحو ، المؤلِّف : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحوي المعروف بابن السّراج (ت : ٣١٦ هـ) ، المحقِّق : عبد الحسين الفتلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
١١- إعراب القرآن ، المؤلِّف : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحوي (ت : ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلَّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢١ هـ .
١٢- إعراب القرآن ، المؤلِّف : علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدِّين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت : نحو ٥٤٣هـ) ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري ، الناشر : دار الكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت ، الطبعة : الرابعة ، ١٤٢٠ هـ.
١٣- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبوي ، المؤلِّف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت : ٦١٦هـ) ، المحقِّق : حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه د. عبد الحميد هنداوي ، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٤- الأعلام ، المؤلِّف : خير الدِّين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزّركلي (ت : ١٣٩٦هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشرة ، أيار مايو ٢٠٠٢م.
١٥- الإقناع في القراءات السَّبع ، المؤلِّف : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر ، المعروف بابن البَاذِش (ت : ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث.
١٦- أمالي ابن الشَّجري هِبة الله بن علي بن محمَّد بن حمزة الحَسَنِيّ العَلَوِيّ (ت : ٥٤٢ هـ) ، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطّناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٧- الأمثال ، المؤلِّف : أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت : ٢٢٤هـ) ، المحقِّق : الدكتور عبد المجيد قطامش ، الناشر: دار المأمون للتراث ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٨- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة ، المؤلِّف : جمال الدِّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦هـ) ، الناشر: المكتبة العنصريَّة ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٤ هـ.
١٩- الأنساب ، المؤلِّف : عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت : ٥٦٢هـ)، المحقِّق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره ، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م .
٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين : البصريين والكوفيين ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدِّين الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢١- أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل ، المؤلِّف : ناصر الدِّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشّيرازي البيضاوي (ت : ٦٨٥هـ) ، المحقِّق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، الناشر: دار إحياء التُّراث العربي - بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ .
٢٢- بَحر العُلوم ، المؤلِّف : أبو اللَّيث نَصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي (ت : ٣٧٥هـ)، تحقيق وتعليق : الشيخ / علي محمَّد معوّض ، والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور / زكريَّا عبد المجيد النّوتي، دار الكتب العلميَّة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٣- البحر المحيط في التَّفسير ، المؤلِّف : أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، المحقِّق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر - بيروت ، طبعة : ١٤٢٠ هـ .
٢٤- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، المؤلِّف : أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصّوفي (ت :

١٢٢٤هـ) ، المحقِّق : أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور / حسن عبَّاس زكي – القاهرة ، طبعة : ١٤١٩ هـ.
٢٥- بُحُوث ومقالات في اللُّغة ، المؤلِّف : رمضان عبد التَّواب (ت : ١٤٢٢هـ)، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٢٦- بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز ، المؤلِّف : مجد الدِّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) ، المحقِّق : محمد علي النَّجار ، الناشر: المجلس الأعلى للشُّئون الإسلامية – لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة ، عام النشر : جـ ١، ٢، ٣ : ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، جـ ٤، ٥ : ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، جـ ٦ : ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.
٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلِّف : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) ، المحقِّق : مجموعة من المحقِّقين ، الناشر : دار الهداية.
٢٨- تاريخ آداب العرب ، المؤلِّف : مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرَّافعي (ت : ١٣٥٦هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي.
٢٩- تاريخ بغداد ، المؤلِّف : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميِّة – بيروت، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة : الأولى ، ١٤١٧ هـ.
٣٠- تأويل مُشكل القرآن ، المؤلِّف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت : ٢٧٦هـ)، المحقِّق : إبراهيم شمس الدِّين ، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان.
٣١- التِّبيان في إعراب القرآن ، المؤلِّف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : ٦١٦هـ)، المحقِّق : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٢- تحبير التيسير في القراءات العشر ، المؤلِّف : شمس الدِّين أبو الخير بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣هـ) ، المحقِّق : د/ أحمد محمد مفلح القضاة ، الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان ، الطبعة : الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٣- التَّحرير والتَّنوير «تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، المؤلِّف : محمد الطَّاهر بن محمد بن محمد الطَّاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ) ، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس ، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
٣٤- التَّسهيل لعلوم التَّنزيل ، المؤلِّف : أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت : ٧٤١هـ) ، المحقِّق : الدكتور/ عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦ هـ.
٣٥- تصحيح التَّصحيف وتحرير التَّحريف ، المؤلِّف : صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصّفدي (ت : ٧٦٤هـ) ، حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه : السيد الشرقاوي ، راجعه : الدكتور/ رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٣٦- تفسير القرآن ، المؤلِّف : أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السّمعاني التَّميمي الحنفي ثم الشَّافعي (ت : ٤٨٩هـ) ، المحقِّق : ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس بن غنيم ، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية ، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٣٧- التَّفسير الكبير ، المؤلِّف : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الرّي (ت : ٦٠٦هـ) ، الناشر : دار إحياء التُّراث العربي – بيروت ، الطبعة : الثالثة، ١٤٢٠ هـ .
٣٨- تفسير المراغي ، المؤلِّف : أحمد بن مصطفى المراغي (ت : ١٣٧١هـ) ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ – ١٩٤٦م.
٣٩- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمَّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المُبين ، المؤلِّف : علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصّفاقسي (ت : ١١١٨هـ) ، المحقِّق : محمد الشَّاذلي النيفر ، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

٤٠- تهذيب الأسماء واللُّغات ، المؤلِّف : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النَّووي (ت : ٦٧٦هـ) عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله : شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان.
٤١- تهذيب اللُّغة ، المؤلِّف : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت : ٣٧٠هـ) ، المحقِّق : محمد عوض مرعب ، الناشر : دار إحياء التُّراث العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى، ٢٠٠١م.
٤٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المؤلِّف : أبو محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٤٣- التَّوقيف على مهمّات التَّعاريف ، المؤلِّف : زين الدِّين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت : ١٠٣١هـ) ، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة ، الطبعة : الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
٤٤- التَّيسير في القراءات السَّبع ، المؤلِّف : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني (ت: ٤٤٤هـ) ، المحقِّق : أوتو تريزل ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة : الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٤٥- جامع البيان في تأويل القرآن ، المؤلِّف : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطَّبري (ت : ٣١٠هـ) ، المحقِّق : أحمد محمد شاكر ،الناشر: مؤسسة الرِّسالة ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
٤٦- جامع الدُّروس العربيَّة ، المؤلِّف : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت : ١٣٦٤هـ) ، الناشر : المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، الطبعة : الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
٤٧- الجامع لأحكام القرآن ، المؤلِّف : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي (ت : ٦٧١هـ) ،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، الناشر : دار الكتب المصريَّة – القاهرة ، الطبعة : الثانية ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٤٨- الجليس الصَّالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي ، المؤلِّف : أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النّهرواني (ت : ٣٩٠هـ) ، المحقِّق : عبد الكريم سامي الجندي ، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٤٩- جمال القرَّاء وكمال الإقراء ، المؤلِّف : علي بن محمد بن عبد الصَّمد الهمداني المصري الشَّافعي، أبو الحسن، علم الدِّين السَّخاوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق : د/ مروان العطيَّة ، د/ محسن خرابة ، الناشر: دار المأمون للتُّراث – دمشق – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٥٠- الجُمل في النَّحو ، المؤلِّف : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت : ١٧٠هـ) ، المحقِّق : د/ فخر الدِّين قباوة ، الطبعة : الخامسة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥١- جمهرة أشعار العرب ، المؤلِّف : أبو زيد محمد بن أبي الخطَّاب القرشي (ت : ١٧٠هـ) ، حقَّقه وضبطه وزاد في شرحه : علي محمد البجادي ، الناشر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٢- جمهرة الأمثال ، المؤلِّف : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت : نحو ٣٩٥هـ) ، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٥٣- الجنى الدَّاني في حُرُوف المعاني ، المؤلِّف : أبو محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : ٧٤٩هـ)، المحقِّق : د / فخر الدين قباوة ، الأستاذ / محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٥٤- حاشية الصَّبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، المؤلِّف : أبو العرفان محمد بن علي الصَّبان الشَّافعي (ت : ١٢٠٦هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميَّة بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٥٥- حجَّة القراءات ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت : حوالي ٤٠٣هـ)، محقِّق الكتاب ومعلّق حواشيه : سعيد الأفغاني ، الناشر : دار الرِّسالة.
٥٦- الحجَّة في القراءات السَّبع ، المؤلِّف : الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت : ٣٧٠هـ) ، المحقِّق : د/ عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق – بيروت ، الطبعة : الرابعة، ١٤٠١ هـ.
٥٧- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، تحقيق : بدر الدِّين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، راجعه ودقَّقه / عبد العزيز رَبَاح ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
٥٨- الحماسة البصريَّة ، المؤلِّف : علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدِّين، أبو الحسن البصري (ت : ٦٥٩هـ) ، المحقِّق : مختار الدِّين أحمد ، الناشر : عالم الكتب – بيروت.
٥٩- حياة الحيوان الكبرى ، المؤلِّف : محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدّميري، أبو البقاء، كمال الدِّين الشَّافعي (ت : ٨٠٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت ، الطبعة : الثانية، ١٤٢٤ هـ .
٦٠- الخصائص ، المؤلِّف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت :٣٩٢هـ) ، الناشر: الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ،الطبعة : الرابعة.
٦١- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، المؤلِّف : أبو العبَّاس، شهاب الدِّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم المعروف بالسَّمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ) ، المحقِّق: الدكتور / أحمد محمد الخرَّاط ، الناشر: دار القلم، دمشق.
٦٢- دُرَّة الغوّاص في أوهام الخوّاص ، المؤلِّف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت : ٥١٦هـ) ، المحقِّق : عرفات مطرجي ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٣- الدَّلائل في غريب الحديث ، المؤلِّف : قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السَّرقسطي، أبو محمد (ت : ٣٠٢هـ) ، تحقيق: د/ محمد بن عبد الله القنّاص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرِّياض، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٤- دليل الحيران على مورد الظمآن ، المؤلِّف : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
٦٥- ديوان النَّابغة الذّبياني ، مطبعة الهلال بالفجَّالة بمصر، سنة ١٩١١ هـ.
٦٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، شرح : محمد العناني ، مطبعة السَّعادة ، دت ، دط.
٦٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني ، المؤلِّف : شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت : ١٢٧٠هـ) ، المحقِّق: علي عبد الباري عطية ، الناشر : دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة : الأولى، ١٤١٥ هـ.
٦٨- زاد المسير في علم التَّفسير ، المؤلِّف : جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، المحقِّق : عبد الرَّزَّاق المهدي ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٦٩- الزَّاهر في معاني كلمات الناس ، المؤلِّف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) ، المحقِّق : د/ حاتم صالح الضَّامن ، الناشر: مؤسسة الرِّسالة - بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م .
٧٠- زهر الآداب وثمر الألباب ، المؤلِّف : إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (ت : ٤٥٣هـ) ، الناشر: دار الجيل، بيروت.
٧١- السِّراج المُنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ، المؤلِّف : شمس الدِّين، محمد بن أحمد الخطيب الشّربيني الشَّافعي (ت : ٩٧٧هـ) ، النَّاشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة ، عام النَّشر: ١٢٨٥ هـ.

٧٢- سرّ صناعة الإعراب ، المؤلِّف : أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) ، الناشر : دار الكتب العلميَّة بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٣- سُنن ابن ماجه ، المؤلِّف : ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (ت : ٢٧٣هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء الكُتب العربيَّة – فيصل عيسى البابي الحلبي.
٧٤- سُنن سعيد بن منصور ، المؤلِّف : أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت: ٢٢٧هـ) ، المحقِّق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر : الدَّار السَّلفية – الهند ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.
٧٥- سير أعلام النّبلاء ، المؤلِّف : شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، المحقِّق : مجموعة من المحقِّقين بإشراف الشَّيخ شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٧٦- شَذا العرف في فن الصَّرف ، المؤلِّف : أحمد بن محمد الحملاوي (ت : ١٣٥١هـ) ، المحقِّق : نصر الله عبد الرَّحمن نصر الله ، الناشر: مكتبة الرّشد الرِّياض.
٧٧- شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب ، المؤلِّف : عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي ، أبو الفلاح (ت : ١٠٨٩هـ) ، حقَّقه : محمود الأرناؤوط ، خرَّج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط ، النَّاشر : دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٧٨- شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو ، المؤلِّف : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدِّين المصري، وكان يعرف بالوقّاد (ت : ٩٠٥هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٩- شرح الكافية الشَّافية ، المؤلِّف : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطَّائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدِّين (ت : ٦٧٢هـ) ، المحقِّق : عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية مكَّة المُكرَّمة ، الطبعة : الأولى.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨٠- شرح ديوان المُتنبِّي ، المؤلِّف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدِّين (ت : ٦١٦هـ) ، المحقِّق : مصطفى السَّقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
٨١- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت : ١٠٩٣ هـ) ، المؤلِّف: محمد بن الحسن الرّضي الإستراباذي، نجم الدِّين (ت : ٦٨٦هـ)، حقَّقهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة : محمد نور الحسن – المدرِّس في كلية اللغة العربيَّة ، محمد الزّفزاف – المدرِّس في كلية اللغة العربيَّة ، محمد مُحيى الدِّين عبد الحميد – المدرِّس في كلية اللغة العربيَّة ، الناشر: دار الكتب العلميَّة بيروت – لبنان، عام النَّشر : ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٨٢- الصِّحاح (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة) ، المؤلِّف : أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (ت : ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة : الرابعة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٨٣- صحيح البُخاري ، المؤلِّف : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البُخاري الجعفي، المحقِّق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النَّجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢هـ.
٨٤- طبقات الحفَّاظ ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السّيوطي (ت : ٩١١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٣هـ .
٨٥- طبقات الشَّافعية الكبرى ، المؤلِّف : تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن تقي الدِّين السّبكي (ت : ٧٧١هـ) ، المحقِّق : د/ محمود محمد الطناحي ، د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، الناشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الثانية، ١٤١٣هـ.
٨٦- طبقات المفسِّرين ، المؤلِّف : أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت : ق ١١هـ) ، المحقِّق : سليمان بن صالح الخزي ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – السّعودية ، الطبعة : الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٨٧- العِقْد الفريد ، المؤلِّف : أبو عمر، شهاب الدِّين أحمد بن محمد بن عبد ربّه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربّه الأندلسي (ت : ٣٢٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٨٨- عُمدة القاري شرح صحيح البُخاري ، المؤلِّف : أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العينى (ت : ٨٥٥هـ) ، الناشر : دار إحياء التُّراث العربي – بيروت.
٨٩- العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ، المؤلِّف : أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت : ٤٦٣ هـ) ، المحقِّق : محمد محيي الدِّين عبد الحميد ، الناشر : دار الجيل ، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٩٠- العنوان في القراءات السَّبع ، المؤلِّف : أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السَّرقسطي (ت : ٤٥٥هـ) ، المحقِّق: الدكتور/ زهير زاهد ، الدكتور/ خليل العطية – كلية الآداب – جامعة البصرة ، الناشر: عالم الكتب، بيروت ، عام النشر : ١٤٠٥هـ .
٩١- غاية المريد في علم التَّجويد ، المؤلِّف : عطية قابل نصر ، الناشر: القاهرة ، الطبعة : السَّابعة مزيدة ومنقَّحة.
٩٢- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، المؤلِّف : نظام الدِّين الحسن بن محمد بن حسين القمي النّيسابوري (ت : ٨٥٠هـ) ، المحقِّق: الشيخ/ زكريَّا عميرات ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦ هـ .
٩٣- غريب الحديث ، المؤلِّف : جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، المحقِّق : الدكتور/ عبد المعطي أمين القلعجي ، الناشر : دار الكتب العلميَّة – بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٩٤- غريب القرآن ، المؤلِّف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت : ٢٧٦هـ) ، المحقِّق : أحمد صقر ، الناشر : دار الكتب العلميَّة، السنة : ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٩٥- غريب القرآن المُسمَّى بنزهة القلوب ، المؤلِّف : محمد بن عُزير السِّجستاني، أبو بكر العُزيري (ت : ٣٣٠هـ) ، المحقِّق : محمد أديب

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عبد الواحد جمران ، الناشر : دار قتيبة – سوريا، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م.

٩٦- فتح الباري شرح صحيح البُخاري ، المؤلِّف : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي، الناشر : دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه : محب الدِّين الخطيب ، عليه تعليقات العلَّامة : عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٩٧- فتح القدير ، المؤلِّف : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشّوكاني اليمني (ت : ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٤ هـ.

٩٨- فتح ربّ البريَّة شرح المقدِّمة الجزريَّة في علم التَّجويد ، المؤلِّف : صفوت محمود سالم ، الناشر : دار نور المكتبات، جدة – المملكة العربيَّة السّعودية ، الطبعة : الثانية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٩٩- الفروق اللُّغوية ، المؤلِّف : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت : نحو ٣٩٥هـ) ، حقَّقه وعلَّق عليه: محمد إبراهيم سليم ، الناشر : دار العلم والثقافة للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة – مصر.

١٠٠- كتاب الأفعال ، المؤلِّف : علي بن جعفر بن علي السّعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصّقلي (ت: ٥١٥هـ) ، النَّاشر: عالم الكتب ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٠١- كتاب السَّبعة في القراءات ، المؤلِّف : أحمد بن موسى بن العبَّاس التَّميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت : ٣٢٤هـ) ، المحقِّق : شوقي ضيف ، الناشر : دار المعارف – مصر ، الطبعة : الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٠٢- كتاب الشَّمعة المضيَّة بنشر قراءات السَّبعة المرضية ، المؤلِّف : أبو السَّعد زين الدِّين منصور بن أبي النصر بن محمد الطَّبلاوي، سبط ناصر الدِّين محمد بن سالم (ت : ١٠١٤هـ) ، المحقِّق : د/ علي سيد أحمد جعفر ، الناشر: مكتبة الرشد – السّعودية – الرِّياض ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١٠٣- الكتاب ، المؤلِّف : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقَّب بسيبويه (ت : ١٨٠هـ)، المحقِّق : عبد السَّلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة : الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٠٤- الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار ، المؤلِّف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت : ٢٣٥هـ)، المحقِّق : كمال يوسف الحوت ، الناشر : مكتبة الرّشد - الرِّياض ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٠٥- الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل ، المؤلِّف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزَّمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ) ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٧ هـ.
١٠٦- الكَشْف عن وُجوه القراءات السَّبع وعِلَلِها وحِجَجها ، لأبي محمَّد مَكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت : ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د/ محيي الدِّين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
١٠٧- الكَشف والبيان عن تفسير القرآن ، المؤلِّف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت : ٤٢٧هـ)، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ/ نظير السَّاعدي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٠٨- الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، المؤلِّف : أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت : ١٠٩٤هـ) ، المحقِّق : عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر : مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت.
١٠٩- اللُّباب في علل البناء والإعراب ، المؤلِّف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدِّين (ت : ٦١٦هـ) ، المحقِّق : د/ عبد الإله النبهان ، الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة : الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١١٠- اللُّباب في عُلُوم الكتاب ، المؤلِّف: أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدّمشقي النّعماني (ت : ٧٧٥هـ) ، المحقِّق : الشيخ /

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوّض ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
١١١- لسان العرب ، المؤلِّف : محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدِّين بن منظور الأنصاري الرّويفعى الإفريقى (ت : ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة : الثالثة ، ١٤١٤ هـ .
١١٢- اللُّغات في القرآن ، المؤلِّف : عبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السَّامري (ت : ٣٨٦هـ) ، بإسناده إلى ابن عباس ، حقَّقه ونشره : صلاح الدِّين المنجد ، الناشر: مطبعة الرِّسالة، القاهرة ، الطبعة : الأولى، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦م.
١١٣- اللغة العربيَّة معناها ومبناها ، المؤلِّف : تمَّام حسَّان عمر ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة : الخامسة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١١٤- مجاز القرآن ، المؤلِّف : أبو عبيدة معمر بن المثنى التّيمى البصري (ت : ٢٠٩هـ) ، المحقِّق : محمد فواد سزگين ، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة ، طبعة : ١٣٨١ هـ.
١١٥- مجالس ثَعْلب ، المؤلِّف : أبو العباس ثعلب ، شرح وتحقيق / عبدالسَّلام هارون ، طبعة دار المعارف بمصر – الطبعة الثالثة.
١١٦- مجمع الأمثال ، المؤلِّف : أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النّيسابوري (ت : ٥١٨هـ) ، المحقِّق : محمد محيى الدِّين عبد الحميد ، الناشر : دار المعرفة - بيروت، لبنان.
١١٧- محاسن التَّأويل ، المؤلِّف : محمد جمال الدِّين بن محمد سعيد بن قاسم الحلَّاق القاسمي (ت : ١٣٣٢هـ) ، المحقِّق : محمد باسل عيون السّود ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ.
١١٨- المحاسن والأضداد ، المؤلِّف : عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشَّهير بالجاحظ (ت : ٢٥٥هـ) ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، عام النشر: ١٤٢٣ هـ .
١١٩- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، المؤلِّف: أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) ، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميَّة ، طبعة : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢٠- المُحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، المؤلِّف : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمَّام بن عطيَّة الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ) ، المحقِّق : عبد السَّلام عبد الشَّافي محمد ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٢ هـ.
١٢١- المُحكم في نقط المصاحف ، المؤلِّف : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني (ت : ٤٤٤هـ) ، المحقِّق : د/ عزَّة حسن ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة : الثانية، ١٤٠٧هـ.
١٢٢- المُحكم والمحيط الأعظم ، المؤلِّف : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، المحقِّق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
١٢٣- مُختار الصِّحاح ، المؤلِّف : زين الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرَّازي (ت : ٦٦٦هـ) ، المحقِّق : يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصريَّة – الدَّار النّموذجية ، بيروت – صيدا ، الطبعة : الخامسة ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
١٢٤- المُخصَّص ، المؤلِّف : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت : ٤٥٨هـ) ، المحقِّق : خليل إبراهم جفال ، الناشر: دار إحياء التُّراث العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٢٥- المُرشد الوجيز إلى عُلُوم تتعلَّق بالكتاب العزيز ، المؤلِّف : أبو القاسم شهاب الدِّين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدّمشقي المعروف بأبي شَامة (ت : ٦٦٥هـ) ، المحقِّق : طيار آلتي قولاج ، الناشر : دار صادر – بيروت ، سنة النشر : ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
١٢٦- المُزهر في عُلُوم اللغة وأنواعها ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السّيوطي (ت : ٩١١هـ) ، المحقِّق : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٢٧- المُستقصى في أمثال العرب ، المؤلِّف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزَّمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الثانية، ١٩٨٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٢٨- مُسند الإمام أحمد بن حنبل ، المؤلِّف : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت : ٢٤١هـ) ، المحقِّق : شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، وآخرون ، إشراف : د / عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢٩- مُشكل إعراب القرآن ، المؤلِّف : أبو محمد مكّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت : ٤٣٧هـ) ، المحقِّق : د/ حاتم صالح الضَّامن ، الناشر : مؤسَّسة الرِّسالة - بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٥ هـ .
١٣٠- المصباح المُنير في غريب الشَّرح الكبير ، المؤلِّف: أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي ثم الحموي، أبو العبَّاس (ت : نحو ٧٧٠هـ) ، الناشر: المكتبة العلميَّة - بيروت .
١٣١- معاني القراءات للأزهري ، المؤلِّف : محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت : ٣٧٠هـ) ، الناشر: مركز البُحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سُعود ، المملكة العربيَّة السّعوديَّة ، الطبعة : الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
١٣٢- معاني القرآن ، المؤلِّف : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد (ت : ٣٣٨هـ) ، المحقِّق : محمد علي الصَّابوني ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المُكرَّمة ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٣٣- معاني القرآن ، المؤلِّف : أبو زكريَّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي الفرَّاء (ت : ٢٠٧هـ)، المحقِّق : أحمد يوسف النّجاتي ، محمد علي النَّجَّار، عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي، الناشر : دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، الطبعة : الأولى.
١٣٤- معانى القرآن للأخفش ، المؤلِّف : أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت : ٢١٥هـ) ، تحقيق: الدكتورة/ هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة : الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
١٣٥- معاني القرآن وإعرابه ، المؤلِّف : إبراهيم بن السّري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت : ٣١١ هـ) ، الناشر : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٣٦- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، المؤلِّف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت : ٢٧٦هـ) ، المحقِّق : المستشرق د/ سالم الكرنكوي (ت:١٣٧٣ه)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ ه) ، الناشر : مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن ، بالهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٨هـ ، ١٩٤٩م ، ثم صورتها : دار الكُتب العلميَّة، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٣٧- معجم الأدباء ، المؤلِّف : شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحموي (ت : ٦٢٦هـ) ، المحقِّق : إحسان عبَّاس ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

١٣٨- معجم البلدان ، المؤلِّف : شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحموي (ت : ٦٢٦هـ) ، الناشر : دار صادر، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٩٩٥م.

١٣٩- معجم المؤلِّفين ، المؤلِّف : عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحّالة (ت : ١٤٠٨هـ)، النَّاشر : مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التُّراث العربي ، بيروت ، دط ، دت.

١٤٠- معجم ديوان الأدَب ، المؤلِّف : أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت : ٣٥٠هـ)، تحقيق : دكتور/ أحمد مختار عمر، مراجعة : دكتور/ إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشَّعب للصَّحافة والطِّباعة والنشر، القاهرة ، عام النشر : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٤١- معجم مقاييس اللُّغة ، المؤلِّف : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرَّازي، أبو الحسين (ت : ٣٩٥هـ) ، المحقِّق: عبد السَّلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤٢- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ، المؤلِّف : أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العينى (ت : ٨٥٥هـ) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الناشر : دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٤٣- المغرب ، المؤلِّف : ناصر بن عبد السَّيد أبى المكارم بن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (ت : ٦١٠هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي ، الطبعة : دط ، دت.
١٤٤- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب ، المؤلِّف : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدِّين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ) ، المحقِّق : د/ مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة : السادسة، ١٩٨٥م.
١٤٥- المفردات في غريب القرآن ، المؤلِّف : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرَّاغب الأصفهانى (ت : ٥٠٢هـ) ، المحقِّق : صفوان عدنان الدَّاودي ، الناشر : دار القلم ، الدَّار الشَّامية – دمشق – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٢ هـ.
١٤٦- المفصّل في صنعة الإعراب ، المؤلِّف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت : ٥٣٨هـ) ، المحقِّق: د/ على بو ملحم ، الناشر : مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٩٩٣م.
١٤٧- المفضَّليات ، المؤلِّف : المفضّل بن محمد بن يعلى بن سالم الضّبي (ت : نحو ١٦٨هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السَّلام محمد هارون ، الناشر: دار المعارف – القاهرة ، الطبعة : السادسة.
١٤٨- المُقتضب ، المؤلِّف : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبرِّد (ت : ٢٨٥هـ) ، المحقِّق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
١٤٩- المُقتضب في لهجات العرب ، المؤلِّف : د/ محمد رياض كريم ، طبعة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
١٥٠- المُقنع في رسم مصاحف الأمصار ، المؤلِّف : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدَّاني (ت : ٤٤٤هـ) ، المحقِّق : محمد الصَّادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليَّات الأزهريَّة، القاهرة.
١٥١- المُمتع الكبير في التَّصريف ، المؤلِّف : علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) ، الناشر: مكتبة لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٦م.

١٥٢- منجد المقرئين ومرشد الطَّالبين ، المؤلِّف : شمس الدِّين أبو الخير بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٥٣- المُنصف لابن جنِّي، شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني ، المؤلِّف: أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، الناشر: دار إحياء التُّراث القديم ، الطبعة : الأولى في ذي الحجة سنة١٣٧٣هـ- أغسطس سنة ١٩٥٤م.
١٥٤- المُوجز في قواعد اللغة العربيَّة ، المؤلِّف : سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، الناشر: دار الفكر- بيروت- لبنان، طبعة: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٥٥- المُوشح في مآخذ العلماء على الشُّعراء ، المؤلِّف : أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت : ٣٨٤هـ) ، دت ، دط.
١٥٦- النَّحو الوافي ، المؤلِّف : عبَّاس حَسن (ت : ١٣٩٨هـ) ، الناشر: دار المعارف ، الطبعة : الطبعة الخامسة عشرة.
١٥٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدِّين الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) ، المحقِّق: إبراهيم السَّامرائي ، الناشر: مكتبة المنار، الزّرقاء - الأردن ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
١٥٨- النَّشر في القراءات العشر ، المؤلِّف : شمس الدِّين أبو الخير بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : ٨٣٣ هـ) ، المحقِّق : علي محمد الضّباع (ت : ١٣٨٠ هـ) ، الناشر : المطبعة التّجارية الكبرى.
١٥٩- النّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) ، المؤلِّف : علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت : ٤٧٩هـ) ، دراسة وتحقيق : د/ عبد الله عبد القادر الطويل ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦٠- نهاية الأرب في لهجات العرب ، المؤلِّف : د/ يحيى محمود علي الجُندي ، دط، دت.
١٦١- النِّهاية في غريب الحديث والأثر ، المؤلِّف : مجد الدِّين أبو السَّعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيباني الجزري بن الأثير (ت : ٦٠٦هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزَّاوى ، محمود محمد الطّناحي، الناشر: المكتبة العلميَّة - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٦٢- الهداية إلى بُلُوغ النِّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ، المؤلِّف : أبو محمد مكّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت : ٤٣٧هـ) ، المحقِّق : مجموعة رسائل جامعيَّة بكلية الدِّراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د / الشَّاهد البوشيخي ، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسُّنَّة - كلية الشريعة والدِّراسات الإسلامية - جامعة الشَّارقة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٣- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، المؤلِّف : عبد الفتاح بن السَّيد عجمي بن السَّيد العسس المرصفي المصري الشَّافعي (ت : ١٤٠٩هـ) ، الناشر : مكتبة طيبة، المدينة المنوَّرة ، الطبعة : الثانية.

١٦٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المؤلِّف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السّيوطي (ت : ٩١١هـ) ، المحقِّق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر : المكتبة التَّوفيقيَّة - مصر.

١٦٥- الوافي بالوفيات ، المؤلِّف : صلاح الدِّين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (ت : ٧٦٤هـ) ، المحقِّق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، الناشر : دار إحياء التُّراث - بيروت ، عام النشر : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٦- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، المؤلِّف : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشَّافعي (ت : ٤٦٨هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ / علي محمد معوض، الدكتور/ أحمد محمد صيرة، الدكتور/ أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور/ عبد الرحمن عويس ، قدَّمه وقرظه : الأستاذ الدكتور / عبد الحي الفرماوي ، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٦٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان ، المؤلِّف : أبو العباس شمس الدِّين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت : ٦٨١هـ) ، المحقِّق : إحسان عبَّاس ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة : الأولى ، عام النشر : ١٩٧١م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١٢٢٦٣
٢.	Abstract	١٢٢٦٤
٣.	المُقدّمة	١٢٢٦٥
٤.	التَّمهيد	١٢٢٦٨
٥.	أولًهما - التَّعريف بأبي جعفر النَّحَّاس ، وكتابه (إعراب القُرآن) .	١٢٢٦٨
٦.	ثانيهما - التَّعريف بأبي عُبيد القاسم بن سلَّام	١٢٢٧٣
٧.	المبحث الأوَّل - المسائل الصَّوتيَّة التي تعقَّب فيها أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيد القاسم بن سلَّام.	١٢٢٧٤
٨.	والمبحث الثَّاني - المسائل البِنْيِيَّة التي تعقَّب فيها أبوجعفر النَّحَّاس أبا عُبيد القاسم بن سلَّام.	١٢٣٥٨
٩.	الخاتمة	١٢٤١٦
١٠.	فهرس المصادر والمراجع	١٢٤٢٠
١١.	فهرس الموضوعات	١٢٤٤١